

صراع الليبرالية بين الملك والوفد
في قضيـــة الأسلحـــة الفاسـدة

* الكتاب: صراع الليبرالية بين الملك والوفد في قضية الأسلحة الفاسدة
* الكاتب: محمد خلف محمد عبد الحي
* تصميم الغلاف: شيماء أبو طالب
*مراجعة لغوية: قسم المراجعة بدار المنتدىٰ
* إخراج داخلي: سليل الفراعنــة
* رقم الإيداع: 2022/11316
* الترقيم الدولي: 978-977-6914-88-9

المدير العام: عزيز عثمان
لمراسلة الدار: daralmuntadaa@gmail.com
واتس آب: 01005186476
صفحة الدار على موقع فيسبوك: دار المنتدى للنشر والتوزيع

صراع الليبرالية

بين الملك والوفد في قضية الأسلحة الفاسدة



محمد خلف محمد عبد الحي

دار المنتدى للنشر و التوزيع

مقدمة

تعتبر قضية الأسلحة الفاسدة من أشهر القضايا التي ارتبطت بحوادث كبرىٰ في تاريخ مصر، مثل هزيمة مصر في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وقيام حركة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

فقد قررت الحكومة الملكية المصرية برئاسة محمود فهمي النقراشي باشا دخول حرب فلسطين عام ١٩٤٨ تلبية لاستغاثات الشعب الفلسطيني ونجدتهم من المذابح التي يتعرضون لها من العصابات الصهيونية في فلسطين، وأقر البرلمان المصري دخول الحرب قبلها بيومين، وبالفعل دخل الجيش المصري أرض فلسطين يوم ١٥ مايو ١٩٤٨.

ونظراً لضيق الوقت والقصور الشديد في السلاح والعتاد الحربي اللازم لدخول الجيش الحرب؛ تم تشكيل لجنة سميت «لجنة احتياجات الجيش» يوم ١٣ مايو ١٩٤٨ وكانت لها صلاحيات واسعة بهدف إحضار السلاح من كل المصادر وبأسرع وقت ممكن.

كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قراراً بحظر بيع الأسلحة للدول المتحاربة في حرب فلسطين. وهو قرارٌ كان يقصد منه الدول العربية بالذات، لذلك اضطرت الحكومة المصرية للتحايل

علي هذا القرار؛ أن تجري صفقات شراء الأسلحة مع شركات السلاح تحت غطاء وسطاء مصريين وأجانب.

وبالرغم من القصور في العتاد والسلاح فقد أبلىٰ الجيش المصري بلاءً حسنا في تلك الحرب.

وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٩ تم توقيع اتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل، وانسحب الجيش المصري من فلسطين بكامل عتاده الحربي، وبالرغم من ذلك فلم تنتهِ الحرب فعليًا، وظلت المناوشات العسكرية بين مصر وإسرائيل شبه يومية حتىٰ قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

تفجرت قضية الأسلحة الفاسدة في ٢٠ أبريل ١٩٥٠ بسبب استقالة رئيس ديوان المحاسبة محمود محمد محمود؛ مبرراً ذلك بعدم معرفته سر اعتمادات حملة فلسطين، مما حدا به لتقديم استقالته من رئاسة ديوان المحاسبة.

وعلىٰ إثر ذلك تقدم النائب البرلماني المعارض مصطفي مرعي استجوابا لحكومة الوفد في البرلمان يتحدث فيه عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة، وكيف أنه لم يستقل لأسباب شخصية؟

وقد صاحب هذا الأمر بأن أطلقت مجلة روز اليوسف وإحسان عبدالقدوس حملة صحفية استفزازية عن أسلحة فاسدة تم استخدامها

في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، نتج علىٰ إثرها بأن قدم وزير حربية حكومة الوفد مصطفي نصرت بلاغًا للنائب العام بفتح تحقيق فيما نشر بمجلة روز ليوسف عدد رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٥٠ عن صفقات الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين.

عقب تقديم وزير الحربية مصطفي نصرت ببلاغ للنائب العام؛ قام النائب العام محمد عزمي بفتح باب التحقيق في القضية، وانتهىٰ التحقيق بالحفظ بألا وجه لإقامة الدعوىٰ.

لكن بعد قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تم إعادة فتح القضية مرة أخرىٰ وإحالتها لمحكمة الجنايات، واستمرت جلسات القضية حتىٰ يوم ١٠ يونيو ١٩٥٣ والتي قُضيَ فيها ببراءة كل المتهمين من كل التهم المنسوبة إليهم، ما عدا متهمين اثنين فقط حكم عليهما بغرامة مائة جنيه علىٰ كل منهما، وهما القائمقام عبد الغفار عثمان والبكباشي حسين مصطفىٰ منصور.

لكن تلك القرارات والأحكام لم تنل رضا ضباط حركة يوليو، وعلىٰ أثرها قدموا كلا من القائمقام عبدالغفار عثمان والقاضي كامل القاويش لمحكمة ما يطلق عليها بمحكمة الثورة عام ١٩٥٣ بتهم تتعلق بقضية الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين.

وبناء علىٰ تلك المقدمة فسوف نقسم هذا الكتاب إلىٰ قسمين؛ نعرض في القسم الأول (الفصل الأول) منه إشكاليات قرار دخول مصر حرب

فلسطين وملابسات ومزاعم علاقة الأسلحة الفاسدة بتلك الحرب. بالإضافة إلىٰ المواجهات التي دارت بين حكومة الوفد ومعارضيها عقب إثارة تلك القضية.

والقسم الثاني (الفصل الثاني) منه سوف نعرض وقائع تحقيقات لجلسات محاكمة كلا من عبدالغفار عثمان وكامل القاويش ودورهما بقضية الأسلحة الفاسدة أمام محكمة ما يطلق عليها محكمة الثورة عام ١٩٥٣ لنتبين مدىٰ صحة المزاعم التي كانت تطلق علىٰ موضوع الأسلحة الفاسدة في حرب عام ١٩٤٨، وأيضا لمعرفة مدىٰ تطبيق حكومة الوفد لصحيح القانون والدستور علىٰ هذه القضية؟!

والله الموفق.

محمد خلف محمد عبد الحي

****

الفصل الأول

حقيقة الأسلحة الفاسدة وحرب فلسطين

الحكومة المصرية تقرر دخول الجيش لأرض فلسطين

ارتبطت قضية الأسلحة الفاسدة بحرب فلسطين عام ١٩٤٨ ارتباط السبب بالمسبب، ولكن قبل الخوض في إشكاليات هذه القضية لابد لنا أن نلقي الضوء على ملابسات قرار الحكومة المصرية بدخول الجيش المصري أرض فلسطين.

يقول الدكتور محمد حسين هيكل باشا الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ في ذلك الوقت في مذكراته:

«كانت الحكومات العربية ترى أن القوة وحدها هي السبيل، ولا سبيل غيرها لمنع قيام دولة صهيونية في فلسطين، ولكن أتراها تتدخل بقواتها المسلحة حتى لا ينفذ قرار الأمم المتحدة؟ كان اتجاهها بادئ الرأي إلى أن ذلك لا مصلحة فيه ومن شأنه أن يدفع هذه الأمم المتحدة لترى في تصرفها خروجا على قرار الهيئة لا يتفق وعضويتها فيها، ولهذا اتجه التفكير في اجتماع اللجنة السياسية الذي عقد ببيروت إلى تأليف قوات عرفية من أهل فلسطين ومن المتطوعين من أهل الدول العربية المختلفة، وأن تمدهم هذه الدول بالسلاح وتسمح لضباط من جيوشها أن يستقيلوا من هذه الجيوش، وأن يتولوا قيادة المتطوعين، وقد بدأ تنفيذ هذه السياسة بالفعل من قبل يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨، وهو اليوم الذي حددته إنجلترا لانسحاب آخر قوة من جنودها من الأراضي المقدسة التي كانت تحت انتدابها.

وكان النقراشي باشا رئيس الوزارة المصرية من أشد ممثلي الدول العربية حماسة لعدم اشتراك القوات الرسمية لهذه الدول في القتال. ولم تكن حجته في ذلك تقف عند إشفاقه من الأمم المتحدة وخروج مصر علىٰ قرارها، بل كان يرىٰ أنه لا يجوز أن تدفع مصر جيشها إلىٰ فلسطين فتكون القوات البريطانية المرابطة علىٰ قناة السويس حائلا بينه وبين أرض الوطن. وكان في طبيعة النقراشي باشا إذا قامت بنفسه مثل هذه الحجة؛ ألا يتزحزح عنها قيد شعرة.

وما كان للدول العربية الأخرىٰ أن تخالف مصر عن هذا القرار وهي تعلم أن مصر أكثرها عددا وأوفرها مالا، وأنها الدولة التي تتاخم فلسطين، وتتاخم الحدود الغربية التي فرضها قرار التقسيم للدولة الصهيونية، وأنها ستحمل أوفر عبء في هذه الحرب إذا قدر للدول العربية أن تخوضا، وبقىٰ هذا القرار محترما، وبقيت الدول العربية إلىٰ يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ مقتنعة بأن قوات المتطوعين كافية لمنع تنفيذ قرار التقسيم، وفي هذه الأثناء كان المتطوعون يسافرون من مصر ومن سائر البلاد العربية إلىٰ بلد المسجد الأقصىٰ، تدفعها أكثر الأمر عاطفة دينية مشبوبه»

ويقول هيكل باشا:

«أنني لجالس بمكتبي في الصباح من يوم ١٢ مايو إذ أقبل النقراشي باشا وطلب إلي أن أحجب بابي وألا أدع أحدا يدخل علينا، فلما خلا

إلي ذكر أنه يريد أن أعقد جلسة سرية لتعرض الحكومة علىٰ المجلس قرارها دخول القوات المصرية إلىٰ فلسطين لقتال اليهود، وتولتني الدهشة؛ فسألته:

وهل الدول العربية كلها علىٰ هذا؟ وأجابني بنعم. قلت: وهل لدىٰ جيشنا من العتاد الحربي ما يكفي حرب الميدان لمدة ثلاثة أشهر علىٰ الأقل؟ وأجاب نعم وأكثر من ثلاثة أشهر. قلت: وما عسىٰ أن يكون موقف إنجلترا من هذا الأمر؟ وهل اتفقتم معها علىٰ خطه؟ فأجاب: إنجلترا لا تعارض، وأنا مطمئن لها، وإن كنت لا أخفي عليك أنها قادرة إذا رأت أن تقف منا مثل موقفها في نفارين.

ورأيت الرجل مصمم علىٰ الأمر كل التصميم، وقلت: إذن فليطلب أحد أعضاء الحكومة في المجلس الجلسة السرية؟ ففكر هنينة ثم قال: بل الأكرم أن تطلب الحكومة هذه الجلسة السرية. فلما انصرف جعلت أفكر في الأمر، في هذا التغير المفاجئ في سياسة الحكومة المصرية والحكومات العربية جميعها، وفي الدافع إليه، ولم أكن أجهل أن أهل فلسطين وقوات المتطوعين يتعذر عليها أن تقاوم الهجاناه وغير الهجاناه من منظمات اليهود العسكرية إذا لم تمد بالسلاح والعتاد إمداداً منتظماً، لكنني كنت أسائل نفسي عن مقدرة الدول العربية عسكريا وعن موقف إنجلترا منها، وإنجلترا حليفة لمصر والعراق وصاحبة الكلمة العليا في شرق الأردن، وصاحبة

النفوذ في دولتي سوريا ولبنان، بل حامية استقلالهما من غير حماية رسمية.

وفي صباح اليوم التالي مر بي دسوقي باشا أباظة وزير الخارجية الحر الدستوري، فتناول حديثنا هذا الموضوع الخطير، وسألته عن مقدرة مصر إذا دخلت الحرب، فقال إن الموضوع طرح للبحث في مجلس الوزراء، وأن حيدر باشا وزير الحربية أكد أن الجيش المصري وحده بجنوده وعتاده قادر من غير حاجة إلىٰ أية معونة من الدول العربية الأخرىٰ علىٰ أن يدخل تل أبيب عاصمة اليهود في خمسة عشر يوما، وإن كل ما لديه من المعلومات تثبت له هذا القول، وهو لذلك لا يتردد في دفع القوات المصرية إلىٰ أرض فلسطين لمعاقبة العصابات اليهودية التي تعتدي علىٰ العرب من أهلها اعتداءً وحشياً.

انعقدت جلسة الشيوخ في مساء ذلك اليوم، وطلب رئيس الوزراء عقد جلسة سرية في الغد لمناقشة الموقف في فلسطين، ووافق المجلس، واقترح تأليف لجنة خاصة من جميع الأحزاب تنعقد فورا لتستمع إلىٰ بيانات الحكومة، وتقدم للمجلس رأيا. ووافقت الحكومة وتألفت اللجنة برئاسة محمد بك الوكيل؛ وكيل المجلس، وعقدت اجتماعها، وحضر رئيس الوزراء وأدلىٰ بما لديه من معلومات، ولم أحضر أنا هذا الاجتماع اكتفاءً بما سمعته من رئيس الوزارة ومن وزير الخارجية، وقد أكد رئيس الوزارة في اللجنة أن مصر علىٰ أتم استعداد

لمواجهة الموقف، وأنها ستنتصر علىٰ اليهود لا محالة، وأن تمنع بذلك قيام الدولة اليهودية التي قررت الأمم المتحدة قيامها حين أقرت تقسيم فلسطين. وقد ذكر أعضاء اللجنة من بعد أنهم أوضحوا لرئيس الوزراء جسامة المسئولية التي يأخذها علىٰ عاتقه لدفع المجلس للموافقة علىٰ القرار الذي أبرمه مجلس الوزراء، وأن بعضهم ذكر له أن عتاد الجيش ليس بالقدر الذي يستطيع به خوض معارك حامية في الميدان، ولكن رئيس الوزراء نفىٰ كل سبب للتردد، وأكد أن لديه العتاد والقوات وكل ما تفتضيه الحرب، ووجد من بعض الأعضاء في اللجنة مشجعا يدفعهم حماس ديني إسلامي لتأييد ما طلب، ولذلك رأت اللجنة بالإجماع الموافقة علىٰ قرار مجلس الوزراء.

وعُقدت الجلسة السرية في اليوم التالي وعرض عليها الموضوع وقرار اللجنة. وكان اسماعيل صدقي باشا عضو المجلس معارضا في دخول الجيش المصري أرض فلسطين»

مهام لجنة احتياجات الجيش

نظراً لضيق الوقت والقصور الشديد في السلاح والعتاد الحربي اللازم لدخول الجيش الحرب؛ تم تشكيل لجنة سميت «لجنة احتياجات الجيش» يوم ١٣ مايو، كانت لها صلاحيات واسعة لإحضار السلاح من كل المصادر وبأسرع وقت ممكن.

وكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قراراً بحظر بيع الأسلحة للدول المتحاربة في حرب فلسطين، وهو قرار كان يقصد منه الدول العربية بالذات، لذلك اضطرت الحكومة المصرية للتحايل على هذا القرار؛ أن تجري صفقات شراء الأسلحة مع شركات السلاح تحت غطاء وسطاء مصريين وأجانب.

ومن ضمن الأسلحة التي تتم توريدها للجيش المصري بنادق ألمانية الصنع طراز كيربابنر ٩٨ك Karabiner 98k الشهيرة بالبندقية ماوزر، بالإضافة إلى البنادق البلجيكية Fm وبمجموعة أخرى من الأسلحة عن طريق تجارة وسماسرة سلاح عالميين في محاولة للهروب من المراقبة البريطانية وقرار مجلس الأمن بحظر بيع الأسلحة للدول المتحاربة في حرب فلسطين. حيث تم تزويد الجيش المصري ٢٠.٠٠٠ بندقية ماوزر و١٧.٧٠٠ بندقية نصف آلي وطائرات ماكي وفيات، وقذائف الأنرجا وعدد من عربات النقل ماركة رينو وفيات.

بالإضافة إلى ذلك تمكن القائمقام عبد الغفار عثمان، من شراء ٢٥٠.٠٠٠ قنبلة يدوية من مصانع كستر وزيوني ميكانيكا في إيطاليا، لكن هذه الأسلحة لم تستخدم في ميدان القتال، فقد ظل معظمها في صناديقها في المخازن.

ولكن يجدر الإشارة أيضاً أن لجنة احتياجات الجيش قد نجحت في توريد أسلحة أخرى كثيرة متطورة أنقذت الجيش المصري، فبسبب

الحظر علىٰ توريد السلاح لمصر لجأت اللجنة إلىٰ تهريب السلاح من دول كثيرة أوروبية، وبلغ مقدار ما استطاعت أن تورده للجيش الذي يحارب ما يعادل جملة ما تسلمه الجيش المصري من بريطانيا خلال العشرين عامـًا التي سبقت الحرب. ومن هذه الأسلحة الطائرات سبيتفاير البريطانية وماكي وفيات الإيطالية.

بداية قصة الأسلحة الفاسدة

بدأت القضية بخبر صغير نشرته الصحف في ٢٠ أبريل ١٩٥٠ عن استقالة رئيس ديوان المحاسبة محمود محمد محمود بعد أن لقي من العنت والإرهاق الكثير لمعرفة سر اعتمادات حملة فلسطين، مما حدا به لتقديم استقالته من رئاسة ديوان المحاسبة، وعلىٰ أثر ذلك وقف النائب مصطفىٰ مرعي في البرلمان يتحدث عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبات، وكيف أنه لم يستقل لأسباب شخصية؛ وإنما احتجاجا علىٰ الضغط الذي كان يواجه من الحكومة، وتحدث النائب عن لجنة احتياجات الجيش التي تألفت في ١٣ مايو ١٩٤٨ ومنح رجالها السلطة التامة في الشراء، وأسهب في الحديث عن المخالفات زهاء ساعتين، وأنهىٰ حديثه بسؤال إلىٰ رفعة رئيس الوزراء مصطفىٰ باشا النحاس عن أسباب المخالفات.

وفي ٨ مايو ردت الحكومة بقولها: (أن رئيس ديوان المحاسبة لم يقطع في استقالته عن أسباب معينه لتقديمها، أما عن ملاحظات الديوان فإنه

لم يحدث في عهد الحكومة القائمة خلافا بين الجهتين، بل على العكس، فإن ما وصل من ملاحظات الديوان يجد العناية من الوزارات المعنية)

ولكن يبدو أن الإجابة لم تعجب صاحب السؤال، فلما أراد أن يعلق عليها طويلا، ذكره رئيس مجلس الشيوخ د. محمد حسين هيكل باشا باللائحة، فقال أنه سيقدم استجوابا.

وبالفعل تم نظر الاستجواب يوم الأثنين ٢٨ مايو ١٩٥٠، واستغرق وقتاً طويلاً، ورأى المجلس تأجيل سماع رد الحكومة لليوم التالي، وفي اليوم المحدد فوجئ المجلس بغياب صاحب الاستجواب لسفره إلى الإسكندرية بحجة أنه مسافر للخارج، وهو ما أغضب فؤاد سراج الدين باشا الذي حضر إلى المجلس للرد على الاستجواب ليجد مقدمه قد غاب، فوقف يقول:

«العجب كل العجب، فلم تشهد ساحة البرلمان على مدى تاريخه أغرب من هذا الاستجواب، فعندما يستقبل المطعون الطاعن بالبشاشة ويفسح الصدر لاتهاماته وطعناته، ويحيط سؤاله بكل أنواع العناية والرعاية، وتأتي الحكومة لترد على استجوابه، فيغيب عن حرم البرلمان!»

ويسترسل قائلا: «ورغم أن حكومة الوفد لم تكن في الحكم حال وقوع موضوع الاستجواب، فقد كانت في عهد وزارة محمود فهمي

النقراشي باشا التي تلتها وزارتا إبراهيم عبد الهادي باشا وحسين سري باشا، ولم تثر تلك القضية إلا في ظل حكومة الوفد!»

وأشار إلىٰ عدد من المجلدات الموضوعة علىٰ الطاولة أمامه قائلا: «كل هذه المجلدات التي أمامكم، هي تقارير ديوان المحاسبة في عهد الوزارات السابقة، والتي لم تكلف نفسها بالرد علىٰ ما جاء بها!»

ولإنقاذ الموقف بعد سفر النائب مصطفىٰ مرعي المفاجئ تبنىٰ الاستجواب الدكتور إبراهيم بيومي مدكور، وتقدم باقتراح تأليف لجنة تحقيق، فأحيل اقتراحه إلىٰ لجنة الشئون الدستورية، وانتقل المجلس إلىٰ جدول الأعمال بأغلبية ٥٦ صوتًا في مقابل ٣٨.

ذكر د. محمد حسين هيكل باشا في كتابه (مذكرات في السياسة المصرية ـ ج ٢ ـ صـ ٨٩):

تبين من بعد أن سفر مقدم الاستجواب محدد له يوم السبت ٢ يونيو ــ أي بعد أربعة أيام من الموعد المحدد لكلام ممثل الحكومة الثلاثاء ٢٩ مايو ــ ظل سر سفر النائب المفاجئ سراً لم يعرفه الكثير، وبدأت الشائعات تتردد عن ضغوط مُورست عليه من قبل الملك والسراي، لكن الحقيقة كانت غير ذلك؛ فقد أدرك النائب أنه تم استدراجه إلىٰ كذبه، قد لا يحمد عقباها، وهو ما كشف عنه أحمد حمروش أحد

ضباط حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في الجزء الأول من كتابه قصة ثورة ٢٣ يوليو؛ حيث يقول:

«حكاية الأسلحة الفاسدة استغلت في منشورات الضباط الأحرار الذين وجدوا فيها ورقة دعائية مجانية لتأليب الضباط الصغار وفضح مفاسد القيادات العليا في الجيش والهجوم علىٰ القصر والحاشية، ونقل نشاط الضباط من المنشورات إلىٰ الصحف، فأخذوا يتصلون بالكتاب والنواب والصحفيين لتزويدهم بالبيانات والمعلومات حول صفقات السلاح»

ويروي أحمد حمروش نماذج من هذه الاتصالات؛ فقد لجأ عبد المنعم أمين الذي كان مدرساً في مدرسة المدفعية وعضو مجلس قيادة حركة يوليو فيما بعد إلىٰ مصطفىٰ مرعي بعد تقديم الاستجواب بما عنده من بيانات، ولكن مصطفىٰ مرعي تشكك في أن يكون عميلاً مدسوساً عليه.

كذلك ذهب عبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم ومصطفىٰ مرتجي ومحمد شوكت من ضباط الطيران إلىٰ مصطفىٰ مرعي وأبلغوه إعجابهم واستعدادهم لتنفيذ ما يستقر رأيهم عليه حتىٰ لو وصل الأمر إلىٰ قتل الملك، وهنا جفل منهم مصطفىٰ مرعي وآثر أن يتحفظ معهم، وسافر إلىٰ أوربا!

غير أنه في يوم ٦ يونيو ١٩٥٠ خرجت مجلة روز اليوسف بمقال لإحسان عبد القدوس بعنوان «من هو الضابط الذي يمتلك قصراً في كابري» تحدث فيه عن صفقات السلاح وما شابها من فساد وعمولات، ثم انتقل إحسان لانتقاد فؤاد سراج الدين باشا بقوله:

«لماذا تحمس معالي سراج الدين باشا كل هذا الحماس في الدفاع عن الاتهامات التي وردت في تقرير رئيس ديوان المحاسبة!؟ هل كان يدافع عن الحكومات غير الوفدية؟! هناك سر، وهو سر ليس في حاجه لأن يكشف عنه فؤاد باشا، وهو سر مفضوح»

ثم أتبعه بمقال ثان بعنوان «جاهلٌ أم جهلان» وينطوي المقال علىٰ طعن في حيدر باشا، وتلميح وإشارة إلىٰ أحد الوسطاء في صفقة البنادق البلجيكية Fm، ويدعىٰ «أدمون جهلان» ومقال ثالث في ٢٠ يونيو بعنوان «استقل يا رجل» التي وجهها لحيدر باشا، مما حدا بمصطفىٰ نصرت وزير الحربية والبحرية لتقديم بلاغا إلىٰ النائب العام في ٢٢ يونيو بشأن ما نشرته روز اليوسف في العدد رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٥٠ والعددين السابقين من اتهامات لرجال الجيش، وجاء فيه:

«إن سمعة الجيش وضباطه يجب ألا يتطرق إليها شك من جهة الأمانة والاستقامة، ولذا رأيت إبلاغ عزتكم للتحقيق في التهم المنسوبة إلىٰ

رجال الجيش؛ وذلك لإظهار الحقيقة، فيحول إلىٰ المحكمة من تثبت إدانته حتىٰ يقصىٰ كل من تحوم حوله الشبهات»

علىٰ الفور تم استدعاء إحسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف أمام النيابة، ونظراً للأهمية تولىٰ النائب العام التحقيق في القضية بنفسه، ولم يتمكن عبد القدوس من تقديم أدلة مادية عن صفقات السلاح سوىٰ عن واقعة واحدة خاصة بعقد مبرم بين زوجة المقدم جورج إبراهيم سعد والتاجر عبد الصمد محمد عبد الصمد، وذكر للنائب العام أن المعلومات بشأن باقي الصفقات قد استقاها من بعض الضباط في الجيش، ولكنه رفض الإدلاء بأسمائهم حرصاً علىٰ مستقبلهم. هكذا جاءت أقوال إحسان عبد القدوس محض أقوال مرسلة، لم يستطع إقامة الدليل المادي علىٰ ما جاء بها باستثناء العقد المشار إليه!

وفي ١٨ سبتمبر ١٩٥٠، بعث النائب العام برسالة خطية إلىٰ وزير العدل عبد الفتاح الطويل باشا جاء فيها:

«ولا شك أن معاليكم تقدرون، وستعاونون النيابة فيما تطلبه من إبعاد أي موظف سواء كان بالقصر الملكي أو بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية والبحرية عن وظيفته مؤقتا متىٰ تراءىٰ لها ذلك لمصلحة التحقيق»

ووافق وزير العدل علىٰ طلب النيابة، وطالب النائب العام ألا يتقيد التحقيق إلا بما نصت عليه القوانين، وبناء عليه كان أول المبعدين هو الفريق محمد حيدر قائد القوات المسلحة، والفريق عثمان المهدي رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري.

استغرقت التحقيقات ٦ شهور كاملة وجاءت في ١٦ ألف ورقة فولسكاب وانتهت بحفظ القضية بلا وجه لأقامه الدعوىٰ ضد كلاً من:

١ ـ توفيق أحمد باشا ـ ٦٠ سنة ـ وكيل وزارة الحربية والبحرية
٢ ـ اللواء إبراهيم سعد المسيري بك ـ ٤٨ سنه ـ مدير سلاح المهندسون ورئيس لجنة احتياجات الجيش
٣ ـ المقدم مصطفىٰ محمد شديد ـ ٤١ سنة ـ سلاح الأسلحة والمهمات
٤ ـ النبيل عباس حليم ـ ٥٣ سنة ـ من الأسرة المالكة
٥ ـ القائمقام عبد الغفار عثمان ـ ٤٨ سنة ـ كبير مفتشي الذخيرة بالجيش المصري
٦ ـ الرائد فؤاد محمد عاطف ـ ٣٢ سنة ـ مفتش المفرقعات برفح
٧ ـ المقدم حسين مصطفىٰ منصور ـ ٤٣ سنة ـ كبير ضباط مخازن الذخيرة

٨ ـ الرائد فؤاد بقطر ـ ٣١ سنة ـ مفتش مفرقعات السلاح البحري

٩ ـ أمير البحر (اللواء بحري) أحمد بدر بك ـ ٤١ سنة ـ قائد السلاح البحري

١٠ ـ محمود فهمي ـ ٣٨ سنة ـ تاجر وسكرتير عباس حليم

١١ ـ جوزيف كلوكلو تردنيس ـ ٤١ سنة ـ تاجر

١٢ ـ المقدم جورج إبراهيم سعد ـ ٣٦ سنة ـ أركان حرب سلاح المهندسين

١٣ ـ عبد الصمد محمد عبد الصمد ـ ٣٠ سنة ـ تاجر

ولكن بعد قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تم إعادة القضية وإحالتها إلىٰ محكمة الجنايات، حيث أصدرت المحكمة برئاسة المستشار كامل أحمد ثابت وعضوية المستشارين محمد كامل البهنساوي وأحمد مختار حكمها التاريخي الذي قضي ببراءة كل المتهمين من كل التهم المنسوبة إليهم، ما عدا متهمين اثنين فقط حكم عليهما بغرامة ١٠٠ جنيه علي كل منهما، وهما القائمقام عبد الغفار عثمان والبكباشي حسين مصطفي منصور كعقوبة علىٰ الإهمال حسب القانون.

يقول اللواء جمال حماد (المؤرخ العسكري وأحد ضباط حركة ٢٣ يوليو ٥٢) في حديثه لجريدة الأهرام اليومي ـ ١١ ديسمبر ٢٠٠٩

(حين صدر هذا الحكم انقلبت الدنيا، لأن الناس تهيأت لسماع حكم يتلاءم مع كونها قضية رأي عام كبري، بل هي أهم، وأخطر القضايا التي ارتكزت عليها الثورة، لذلك كان هناك ميل من قبل مجلس قيادتها لتغليظ العقوبة، وكان محمد نجيب مؤيداً لهذا الاتجاه، ووقع الاختيار علىٰ عبد الغفار عثمان كبير مفتشي الذخيرة ليكون كبش الفداء!)

أكذوبة الأسلحة الفاسدة في حرب ١٩٤٨

التزم القاضي الصمت ولم يعقب علىٰ حكمه الذي أصدره، حتىٰ تمكنت جريدة الجمهورية من إجراء حوار معه نشرته في عددها الصادر في ٣ يونيو ١٩٧٦ بعنوان:

«القاضي يتكلم بعد ربع قرن... لماذا أصدرنا حكم البراءة في قضية الأسلحة الفاسدة»

قال القاضي: «كان الجيش المصري يعاني من نقص السلاح والمؤن والذخيرة، وبالرغم من معارضة العسكريين الذين أجمعوا أن الوقت غير ملائم لاتخاذ إجراءات حربية؛ فقد كانوا متأكدين أن الوحدات المصرية وجميع الأسلحة لا تملك من الإمكانيات بأن تخوض حرباً منتصرة، فقد كان عدد المحاربين اليهود ٦٠ ألف، مزودون بأحدث الأسلحة وأرقىٰ التدريبات، بينما ما حشده العرب لا يتجاوز ١٠

آلاف، بالإضافة لأسلحتهم المحدودة، لكن رجال السياسة لم يأخذوا برأي العسكريين، فكان دخولهم الحرب مجازفة، ولتعويض نقص السلاح أنشئت لجنة تسمىٰ لجنة احتياجات الجيش بقرار من مجلس الوزراء في ١٣ مايو ١٩٤٨ وقد أعفيت من كل القيود والإجراءات المالية حتىٰ تسرع في الحصول علىٰ الأسلحة والذخائر. ثم أن محكمة الجنايات لم يثبت لديها مصرع جندي واحد من أسلحة فاسدة»

يقول اللواء محمد نجيب في كتابه كلمتي للتاريخ:

«أنا لا أريد أن أنزلق مثل الكثيرين إلىٰ تعليق عدم انتصارنا في حرب فلسطين علىٰ مشجب الأسلحة الفاسدة، وهي القضية التي استخدمت للدعاية ضد النظام القائم حينذاك، ولكنها انتهت بالبراءة في عهد الثورة»

كما أنه لم يرد في اليوميات التي كتبها جمال عبد الناصر بخط يده في أثناء حرب فلسطين عن المدة من سنة ١٩٤٨ حتىٰ سنة ١٩٤٩ جملة واحدة عن الأسلحة الفاسدة، تلك اليوميات التي احتفظ بها الأستاذ محمد حسنين هيكل لمدة خمسة وخمسين عاما، والتي نشرتها جريدة العربي الناصري بعنوان: دفتر يوميات عبد الناصر.

ويؤكد اللواء أ.ح جمال حماد في حديثه لجريدة الأهرام اليومي - ١١ ديسمبر ٢٠٠٩ علىٰ أكذوبة الاسلحة الفاسدة حيث يقول:

«بصراحة شديدة حجم الدعاية في قضية الأسلحة الفاسدة لا يقل عن ٦٠٪ وقد روجت السينما لهذه القضية طويلا. وكل ما في الأمر أن المدافع التي قيل إنها كانت ترتد لصدور جنودنا كانت تنفجر نتيجة لسخونتها. وكثافة استخدامها في ضرب النار وقلة التدريب، فالمدفع الـ ٢٥ رطلا من أفضل المدافع في العالم وهيأ النصر للإنجليز في العلمين ولكن الذخائر التي استخدمت كانت فاسدة نتيجة للعوامل الجوية وحرارة الشمس، أما الهزيمة فقد تحملتها مصر؛ لأنها مصر الرائدة والأخ الأكبر دائما. لقد كان جيشنا أكبر الجيوش العربية في حرب فلسطين. وهنا أخجل بأن أقول أن أحد الجيوش العربية السبعة التي خاضت حرب فلسطين كان يتكون من (١٠٠٠ مقاتل) يحاربون بالبنادق فقط، وبلا خرائط»

ويعترف د. ثروت عكاشة في الجزء الأول من مذكراته بعنوان: مذكرات في السياسة والثقافة ـ صـ ٥٤ ـ:

«إن ما قيل عن فساد الأسلحة والذخائر التي كانت في أيدي الجيش المصري؛ حديثٌ يتجاوزُ الحقيقة»

وفي عام ٢٠٠٢، نشرت صحيفة البيان الإماراتية تصريحًا للواء أركان حرب مصطفىٰ ماهر، قال فيه أن إحسان عبد القدوس أخبره بعد الحكم القضائي بعدم وجود أسلحة فاسدة، وأنه افتعل هذه القصة وروج لها ونفخ فيها بهدف عدم قدرة الأحزاب في ذلك الوقت علىٰ

أحداث تغيير، وأن القوىٰ الوحيدة التي تستطيع التغيير هي القوات المسلحة. ومن هنا جاءت له فكرة الأسلحة الفاسدة حتىٰ يستفز بها حماس ضباط القوات المسلحة.

وهذا ما أكده المؤرخ العسكري أحمد حمروش _أحد رفاق جمال عبد الناصر_ في كتاب «النكبة وحقيقة نصف الدولة» حيث قال عند سؤاله عن حقيقة الأسلحة الفاسدة: «إن بريطانيا كانت مورد السلاح الوحيد للجيش المصري، وكونها مدينة بنحو ٤٠٠ مليون إسترليني، ومن ثم قامت بتقديم أسلحة _أي أسلحة_ للجيش المصري علىٰ أن يخصم ثمنها من تلك الديون، ولذلك فلم تكن الأسلحة فاسدة ولكن متخلفة لا تستطيع الصمود في حرب كحرب فلسطين»

إلا أن أشتراك بعض رجال معية الملك فاروق في صفقات سلاح فاسد، وهو أمر أثبتت المحاكم وقتها تبرئتهم جميعًا منه، وتم حفظ القضية المقامة وقتها وتم العفو فيها عن جميع المتهمين، وهو ما يؤكده الدكتور خالد عزب المشرف علىٰ مشروع ذاكرة مصر المعاصرة من خلال نشر وثائق لرئيس ديوان المحاسبة وقتها "محمود بك محمد" في جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٩ حيث تقول تلك الوثائق:

«إن قضية الأسلحة الفاسدة أخذت دورتها القضائية وبعد قيام الثورة تم إحالة القضية إلىٰ المستشار أحمد كامل ثابت والذي أصدر حكمه

فيها ببراءة كل المتهمين وتغريم بعضهم مائة جنيه، بتهمة الإهمال الذي لا يصل إلىٰ حد سوء النية. كما ثبت أن مدافع ١٠٥ ملليمتر وذخيرتها التي استوردتها لجنة الاحتياجات لم ترسل إلىٰ الميدان ولم تستعمل في العمليات الحربية في فلسطين. كما أرجعت التجارب إلىٰ أن الأسلحة التي انفجرت في الجنود إلىٰ جهل الجنود بالعمر الافتراضي لمواسير المدافع، مما أدىٰ إلىٰ انفجارها بعد انتهاء عمرها الافتراضي خلال الاستعمال»

من جانبها علقت الدكتورة لميس جابر الكاتبة والمؤلفة علىٰ موضوع الأسلحة الفاسدة في حرب فلسطين قائلة:

«إن الثورة فعلت كما يفعل أي حاكم جديد محاولاً تبرير إطاحته بالحاكم القديم، فكذبت كثيراً، ومن ضمن الكذب كانت الأسلحة الفاسدة، وتم فتح ملف القضية مرة أخرىٰ بعد أن حفظت قبل الثورة، وانتهىٰ الحكم فيها إلىٰ نفس النتيجة؛ تبرئة جميع المتهمين وحفظ القضية»

وحول كون ملف الأسلحة الفاسدة عالق في الأذهان إلىٰ الآن، أكدت "جابر" أن السبب في هذا هو الأعلام والأفلام التي تتناقل واقعة الأسلحة الفاسدة وتتعامل معها علىٰ أنها حقيقة، فالإلحاح الإعلامي ثبّت فكرة فساد الأسلحة في الأذهان.

***

الفصل الثانـي

تحقيقات جلسات المحاكم عن حقيقة الأسلحة الفاسدة

إن موضوع الأسلحة الفاسدة كما تحدثنا سابقا لم يُعرف غير عام ١٩٥٠ عندما كتب عنه الأستاذ إحسان عبد القدوس تحقيقًا صحفيًا بمجلة روز اليوسف في شهر يونيو عام ١٩٥٠، ولكن قبل ذلك حدث في عام ١٩٤٩ حدث انفجار ضخم في مخزن الأسلحة الواقع بمنطقة الجيوشي بالقلعة، وقيل حين ذاك بأن الانفجار نتج عن قنابل غير صالحة كان من المفترض أن يتم استخدامها في حرب فلسطين.

وقد جاء في تحقيقات محاكمة عبدالغفار عثمان كبير مفتشي المفرقعات بالجيش المصري عن ملابسات انفجار مخزن أسلحة الجيوشي أثناء مثوله أمام محكمة ما يطلق عليها محكمة الثورة برئاسة عبداللطيف البغدادي عام ١٩٥٣ بتهمة توريد ٢٥٠.٠٠٦ قنبلة يدوية غير صالحة للاستعمال للجيش المصري أثناء حرب فلسطين.

وتوجه رئيس المحكمة (عبداللطيف البغدادي) بسؤال المتهم عبدالغفار عثمان بالآتي:

رئيس المحكمة: هل الذخيرة التي انفجرت في جبل الجيوشي كانت من الذخيرة الفاسدة؟

عبدالغفار عثمان: أظن يا فندم.

البكباشي التابعي (ممثل الادعاء): أنا كنت موجود في المجلس العسكري اللي نظر القضية دي وأنا عارف الحكاية. كانت النيران

اشتعلت في الذخيرة الحية وامتدت النيران إلىٰ الذخيرة الفاسدة فحصل الانفجار.

عبدالغفار عثمان: أنا كنت في مأمورية بالخارج ولما رجعت في أغسطس حصل انفجار الجيوشي.

رئيس المحكمة: في سنة كام؟

عبدالغفار عثمان: سنة ١٩٤٩.

رئيس المحكمة: كان فيه قنابل من بتاعتك دي في الجيوشي؟

عبدالغفار عثمان: أيوه ١٠ آلاف قنبلة.

رئيس المحكمة: عملت الصفقة ولم تستخدم القنابل اللي جبتها وأنت كبير مفتشي المفرقعات؟

عبدالغفار عثمان: عشان عمل عنها سمعة وحشة وماتوصلش للميدان.

رئيس المحكمة: من المسئول عن ذلك؟

عبدالغفار عثمان: ده كان علىٰ القنابل القديمة والحاجات دي كان بيجيبوها من حوش عيسىٰ.

رئيس المحكمة: هل قعدت من أغسطس لديسمبر هنا؟

عبدالغفار عثمان: أيوه.

رئيس المحكمة: يعني مرضيتش تشوف الضحايا عشان الوطنية بتاعتك؟

عبدالغفار عثمان: كنا نصلح الذخيرة التي كانت بتيجي من الصحراء الغربية وإيطاليا.

رئيس المحكمة: إيه اللي كان بيجي من إيطاليا؟

عبدالغفار عثمان: ذخيرة بيخرجوها من البحار وقديمة وكتب عنها تقارير عشان كده اضطهدوني وقاموا جربوها وقالوا دي كويسة. والله.

رئيس المحكمة: جربناها.

وقال عبدالغفار عثمان للمحكمة أنه لما رجع من الخارج وجد الركام في الذخيرة في مخازن الجيوشي وقدر هذه الأكوام بـ ٤٠٠ طن وقال أنها معرضة للانفجار وطلب نقلها ولم يسمع له أحد.

ووقعت الواقعة وحدث الانفجار.

وقال محمد عزمي النائب العام السابق في شهادته أمام المحكمة أن عبدالغفار رجل مجرم لأنه قدر الركام بـ٤٠٠ طن وهو ٤٣٠ طنًا.

(جريدة الأهرام في ٥/ ١١/ ١٩٥٣)

فهذه ملابسات انفجار مخازن ذخيرة الجيوشي بالقلعة بسبب سوء التخزين وتعرض القنابل والمفرقعات للحرارة الشديدة وخلط القنابل السليمة بالقنابل القديمة التالفة.

والقضية برمتها كشفتها تحقيقات محكمة الثورة (التي تشكلت عام ١٩٥٣) أثناء محاكمتها للقائمقام عبدالغفار عثمان كبير مفتشي المفرقعات للجيش المصري وأيضا أثناء محاكمة الأستاذ كامل القاويش أمام نفس المحكمة بصفته أحد أعضاء النيابة العمومية التي تولت تحقيقات هذه القضية عام١٩٥١ . ولكنه تلاعب في هذه التحقيقات لصالح المعية الملكية كما تدعي الاتهامات الموجه إليه. وسوف نقوم بعرض بعض تفصيلات هاتين المحاكمتين كما جاءت في جلسات المحاكمة دون أي رتوش أو حذف من عبارات أو أقوال. حتىٰ يعرف القراء حقيقة قضية الأسلحة الفاسدة وللقراء فقط أن يحكموا عليها.

محاكمة القائمقام (عقيد) عبدالغفار عثمان

نشرت جريدة الأهرام جلسات محاكمة عبدالغفار عثمان كبير مفتشي المفرقعات بالجيش المصري عن دوره في قضية الأسلحة الفاسدة. وقد قدمت محكمة ما يطلق عليها بمحكمة الثورة برئاسة عبداللطيف البغدادي عبدالغفار عثمان للمحاكمة عام ١٩٥٣ بتهمة توريد ٢٥٠.٠٠٦ قنبلة يدوية غير صالحة للاستعمال للجيش المصري أثناء حرب فلسطين. علىٰ الرغم من تبرئته من نفس التهمة من محكمة الجنايات قبل ذلك.

قصة القنابل اليدوية

وقدم الدفاع (زهير جيرانة) مذكرة وصفها بأنها قصة القنابل اليدوية، ووزع صورًا منها علىٰ أعضاء المحكمة والادعاء.

ثم نوديَ علىٰ شاهد الإثبات الصاغ أحمد مختار الدسوقي فلبىٰ النداء وحلف اليمين.

وسأله الأستاذ الهلباوي عن معلوماته عن القنابل موضوع القضية.

رئيس المحكمة: هل استخدمت هذه القنابل؟

الشاهد: أيوه استخدمتها في معركة طريق العوجة، وكنت أقود سرية سارية علىٰ الطريق المؤدي إلىٰ رفح والآتي من العوجة وكان في أواخر الحرب. وكان منتظراً أن يحصل هجوم علىٰ هذا الطريق وكان السواري يقوم بأعمال المشاة نظرًا لقلة القوات الموجودة، فاحتلينا الموقع وجهزناه بقدر ما نستطيع، وأرسلت إلىٰ بعض الأسلاك ولم تكن هناك ألغام، ووضعت رأس القطاع علىٰ الطريق نفسه لحمايته حتىٰ لا يكون عرضه لهجوم اليهود.

وحدث هجوم نهار يوم ٤ يناير سنة ١٩٤٩.

رئيس المحكمة: قبل الهدنة بثلاثة أيام؟

الشاهد: أيوه وكان هذا الهجوم بمصفحات ودبابات، لأول مرة استطعنا بما لدينا من أسلحة ــ ولم تكن غير مدفع واحد يزن ٦ رطل ــ

أن نصد الهجوم وانسحب اليهود. وفي الهجوم الليلي وكنا توقعنا أن يعودوا في الليل وكنا أعددنا له العدة ومتوقعين. وفعلًا حدث الهجوم وهجمت اليهود علىٰ الموقع الرئيسي اللي كنت ماسكه والعملية تمت في جو سيئ كان فيه عاصفة رملية والظلام كان حالكًا ما فيش قمر والرؤية كانت متعذرة وكان مدفع (البرن) كما تعلمون يقف في الرمال، ولم يكن أمامنا إلا القنابل اليدوية وكانت جديدة ومعلقين عليها كل أمالنا، ولما شعرنا بالهجوم أطلقت طلقة إشارة علىٰ المكان المتوقع منه الهجوم وشفنا اليهود، فاليوزباشي فراج وأنا كانت مهمتنا إلقاء القنابل فقذفنا هذه القنابل ولشدة ما كانت دهشتنا عندما أنفجر بعضها والبعض لم ينفجر وانتظرنا أي نتيجة بعد إلقاء عشرين قنبلة، فسمعنا اليهود يقولون: احدف كمان. وتبين لنا أن هذه القنابل عديمة الفائدة وحدث أن انفجرت إحداها في يدي وفي يد أحد الضباط. ولولا أن الظلام كان حالكًا لما استطعنا أن ننجو وأن نصل لموقع هام. وكان فشل المعركة يرجع إلىٰ هذه القنابل الفاسدة.

البكباشي التابعي: هل أنت متأكد أن هذه القنابل كانت جديدة؟

الشاهد: أيوه إحنا اللي فتحنا الصناديق، وكان نفس الصندوق جديد (لانج) وباين ولم يكن عندنا أي قنابل غيرها. واستطعت أن أصل إلىٰ الموقع التالي وأبلغ عن الموقع اللي فيه اليهود ثم نقلت إلىٰ

المستشفىٰ بسبب إصابتي الشديدة من هذه القنبلة، ولما رحت المستشفىٰ كان لايزال معي بعض هذه القنابل فسلمتها هناك.

رئيس المحكمة: هل أبلغ اليوزباشي زميلك عن هذه القنابل؟

الشاهد: لا.

رئيس المحكمة: ألم يحصل بلاغ رسمي؟

الشاهد: أيوه حصل تبليغ رسمي بواسطة ضابط كان معنا، وقد سمعنا أنه قد صدر أمر بمنع استخدام هذه القنابل وكل إخوانا علموا بإصابتي من هذه القنابل فرفضوا استخدامها.

رئيس المحكمة: هل رجعت للميدان تأني؟

الشاهد: لا... لأن الهدنة كان قد عقدت.

البكباشي التابعي: هل حصل أصابات لآخرين؟

الشاهد: لم يحصل وأنا الوحيد الذي أصبت وكذلك فراج.

رئيس المحكمة: هل أوقف استعمال هذه القنابل؟

الشاهد: أنا سمعت أنه صدرت تعليمات بوقف استخدامها.

الدفاع: هل يستطيع الشاهد تحديد سبب انفجار هذه القنبلة؟

رئيس المحكمة: يعني كان هناك خطأ في الاستعمال؟

الشاهد: لا مش خطأ في الاستعمال لأن المدرس حضر وألقىٰ محاضرة عن طريقة إلقائها، وكان هو يدرس هذا النوع من القنابل.

الدفاع: قلت في تحقيق النيابة أنك لا تعرف إذا كانت أصابتك من هذه القنابل أو من القنابل التي كانت تنفجر حولك فهل قلت هذا؟

الشاهد: أنا مش متذكر وجايز النيابة سألتني هل لو أصبت بشظية من قنبلة من الخارج كانت عملت مثل هذه الإصابة؟

الدفاع: المدرس الذي دربكم على استعمال هذه القنبلة هو اليوزباشي فايز فرح؟

الشاهد: أيوه.

الدفاع: ما رأيك أن كل اللجان التي فحصت هذه القنابل أجمعت على أن هذه القنابل مأمونة الجانب ولا يمكن أن تصيب ملقيها؟

ولم يجيب الشاهد.

وقال (الدفاع) الدكتور جرانه أنه سيوضح هذا في حينه.

(صحيفة الأهرام ٤/ ١١/ ١٩٥٣. الصفحة الرابعة).

ومن العرض السابق يتضح أن الادعاءات باستخدام الجيش المصري لأسلحة فاسدة في حرب فلسطين مما نتج عنه ما يعرف بنكبة فلسطين؛ ما هي إلا مزاعم وأقوال غير حقيقية.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالإنابة في مذكراته:

«عقب اشتباك مصر مع إسرائيل في الحرب في مايو ١٩٤٨ أصدرت الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا بيانًا بحظر تصدير الأسلحة والذخائر إلىٰ الأطراف المتحاربة، وهذا البيان ظاهره الحياد وباطنه الانحياز والتواطؤ، إذ أن إسرائيل كانت قد أتخمت مستودعاتها بالسلاح والعتاد قبل نشوب القتال، بينما مصر لم تكن استكملت استعداداتها بعد، ورغم هذا فقد احتل الجيش المصري غزة وواصل زحفه إلىٰ المجدل ودير سنيد وكاد يصل إلىٰ مشارف تل أبيب لولا أن تدخلت الدول الأجنبية وقرر مجلس الأمن الهدنة ووقف القتال. ترتب علىٰ حظر الاستيراد من تلك الدول أن لجأت وزارة الحربية والبحرية إلىٰ الحصول علىٰ السلاح من السوق السوداء بأي ثمن ودون الاعتبار للصلاحية الكاملة كما ترتب عليه ظهور وسطاء استغلوا الموقف ليحصلوا علىٰ العمولة والثراء وهم ليسوا من المصريين ولا من الموظفين»

محاكمة كامل القاويش

كشفت تحقيقات محكمة ما يطلق عليها محكمة الثورة (التي تشكلت عام ١٩٥٣) أثناء محاكمة الأستاذ كامل القاويش، حيث اتهمته تلك المحكمة بأنه تلاعب في تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة عام ١٩٥٠ و١٩٥١لصالح المعية الملكية بصفته أحد أفراد النيابة العمومية كما تدعي الاتهامات الموجه إليه. وسوف نعرض النقاط الهامة فقط في

هذه القضية بسبب أن تحقيقات هذه القضية بها تفصيلات كثيرة جداً تتجاوز موضوع هذا الكتاب.

أولا: - شهادة الأستاذ محمد عزمي في قضية كامل القاويش التي باشرتها محكمة ما يطلق عليها محكمة الثورة عام ١٩٥٣ برئاسة قائد الجناح عبداللطيف البغدادي وعضوية البكباشي أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم ومثل الادعاء البكباسي سامي جاد الحق والأستاذ عبدالرحمن صالح.

والأستاذ محمد عزمي كان يشغل منصب النائب العام أبان التحقيق في قضية الأسلحة الفاسدة عام ١٩٥٠ - ١٩٥١. كما أن الأستاذ كامل القاويش كان يشغل منصب أحد مستشاري النيابة العامة أثناء التحقيقات في تلك القضية.

وقدم الأستاذ كامل القاويش لتلك المحكمة عام ١٩٥٣ وأقامت الادعاء العام عليه بانه: «أتىٰ أفعالا مفسدة لإدارة الحكم وذلك أنه في خلال عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ بوصفه من رجال الهيئة القضائية»

١. تدخل تدخلا مشينا وبدون وجه حق لدىٰ النائب العام الأسبق الأستاذ محمد عزمي بقصد حفظ تحقيقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة ليجنب رجال حاشية الملك السابق المحاكمة الجنائية واتخذ للوصول إلىٰ هدفه وسائل غير كريمة.

٢. استعان بنفوذ أحد أتباع الملك السابق ذي الصلة به (محمد حسن) ليشغل وظائف عامة في الدولة لم تؤهله لها سوى صداقته الوطيدة وعلاقته المريبة بذلك التابع.

شهادة النائب الأسبق محمد عزمي من وقائع جلسة المحاكمة كما نشرتها جريدة الأهرام في يوم ١٩٥٣/١١/٢.

ونودي على شاهد الأثبات الأستاذ محمد عزمي، فلبى وأدى اليمين

المدعى: اشرح للمحكمة تفصيلا كل ما لديك من معلومات في موضوع الادعاء العام على المتهم في شقيه؟

الشاهد: في الواقع أنا أقدر مأمورية هذه المحكمة لأنها في سبيل إصلاح البلاد لتسجل حوادث الفساد في العهد السابق. وفي الوقت تقتص كل من عاون هذا الملك في طغيانه. وقد توليت منصب النائب العام في فترة دقيقة وشاءت إرادة الله أن تجعلني أطلع على قسم كبير من حوادث الفساد التي اقترنت بحملة فلسطين وأدت إلى انتهاب الملك السابق ومعاونيه جزءًا كبيرًا من أموال الأمة كما سجل التاريخ لجده أسماعيل انتهابه لأموال هذه البلاد لذلك أراني مضطراً أن أعين المحكمة والشعب المصري للوصول إلى أسرار هذا الفساد الذي صاحب التحقيق الذي كنت أشرف عليه.

بلاغ من وزير الحربية للتحقيق في مقالات إحسان عبدالقدوس

إن التحقيق الذي بدأته في ٢٠ يونية سنة ١٩٥٠ بناء على تبليغ من وزير الحربية المهندس مصطفى نصرت؛ وعلى الفور أمرت باستدعاء

محرر المقالات المشكو منه وهو الأستاذ إحسان عبد القدوس، وتوليت استجوابه بنفسي فتبينت أنه طلب مني عدم تدوين بعض أقواله في المحضر. وكنت مضطراً في سبيل الوصول إلىٰ الحقائق أن أطاوعه بعض الشيء لأصل إلىٰ الحقيقة.
فمثلا قال أن هذه المعلومات استقاها من بعض ضباط الجيش وطلب عدم تدوين هذا الكلام حرصا علىٰ مستقبل هؤلاء الضباط.

وفي الوقت نفسه لم يفض إليَّ باسم من الأسماء، وكان يذكر لي نبأ بعض الأشخاص الذين تلوثوا في حرب فلسطين ويطلب إليَّ ألا افشىٰ أسرارهم. فكنت آخذ هذه الأقوال في مذكرات مستقلة.

وفي نهاية أقواله قرر لي أنني أنا الذي أستطيع الوصول إلىٰ الحقائق أما هو كصحفي فأنه أدىٰ مهمته وكتب. وإذا طلبت منه الدليل فسيعجز عن تقديمه، وهنا دخل في نفسي عامل آخر؛ شعرت أني كمصري يجب أن أهتم بهذا الموضوع.

عزمي يؤكد بأنه هو الذي أمر بفتح تحقيقات الأسلحة الفاسدة

رئيس المحكمة: ماذا ولو كنت حفظت هذه الأقوال؟

الشاهد: يمكن كان وجه التاريخ تغير. وأنا أعصابي متعبة منذ ثلاث سنوات ونصف، ففي ذلك الحين كان أثنان من رؤساء النيابة يعرضان قضية الأستاذ محمود زكي، فأنا قسمت الموضوعات عليهما

وأمرتهما بجمع الملفات الخاصة بصفقات الأسلحة. وأول تدخل أنه بلغ إلي أن الفريق حيدر يرىٰ أنه إذا قبض علىٰ الضباط يجب مراعاة القواعد العسكرية بشأنهم ولكني رفضت ذلك لاعتبارات خاصة. وقد أردت ألا تكون هناك عقبات تقوم في طريقي، فحدثت مصطفىٰ نصرت، وقلت له إن هذا البلاغ سيؤدي إلىٰ تحقيقات خطيرة وسنسير فيه بشدة وسيأتي اليوم الذي أتصادم فيه مع الملك، فهل ستعاونني أنت وحكومتك. فقال ثق بذلك.

وبناء علىٰ ذلك تلقيت الملفات وسرت في التحقيقات وكنت أرتب بنفسي خطة التحقيق وأقصد أن تكون دائما بطريق المفاجأة. فأمرت الأستاذ أحمد موافي بالقبض علىٰ البكباشي جورج سعد، الوحيد الذي أستطاع عبدالقدوس أن يقيم دليلا عليه وهو العقد المبرم بين زوجته وعبدالصمد وقامت الضجة بسبب القبض عليه، وكيف لا يخطر البوليس الحربي؟ وكيف... وكيف.؟ فقبلت هذا الشكل ثم أمرت بوضع رقابة علىٰ التلفونات والبرقيات.

وقد احتجت إلي مساعدة البوليس سألت أعضاء مكتبي عمن يمكن الاستعانة به، فرشحوا لي الأميرالاي محمد إبراهيم أمام.

ثم تقدم ببلاغ جديد خاص بتوريد أسلحة بلجيكية مستوردة من وسيط اسمه أدمون جهلان، فبادرت بتفتيش منزله ومكتبه. وذهبت الحملة للتفتيش، وإذا في اليوم التالي اتصل الأستاذ سراج الدين بي وطلب

مقابلتي. وذهبت إليه. فقال لي. إيه ياراجل... الشغل بتاعك عنيف قوي. دا الملك أتجنن والنحاس كلمني من أوروبا، وأدمون جهلان موجود مع الملك في دوفيل، فكيف تفعلون معه هذا وتبهدلوا أسرته وهو مع الملك؟ فقلت له أن النائب العام لا يعلم أن أدمون جهلان من رجال الحاشية.

رئيس المحكمة: لو كان من الحاشية ماكنتوش اتخذتم هذه الإجراءات معه؟

الشاهد: لا. دا الأستاذ سراج هو اللي قال.

وأنا قلت له دا مايهمنيش. والملك وحده هو اللي جعله الدستور فوق القانون. ولكن ما عداه من رجال الحاشية يخضعون للقانون. ثم إن لفظ رجال الحاشية غير محدد. وعلىٰ أي حال لم يصلني محضر التفتيش وأنه لا يمكن أن يكون قد حصل بهدلة لأسرة جهلان. فقال لي أن الملك أخبر رئيس الحكومة أن له بعض أوراق شخصية داخل خزانة جهلان وأنه يريد أن تنتظر النيابة جهلان ليقوم بفتح الخزانة أمامها ليستخرج الأوراق الخاصة بالملك ويسلمها أمام النائب العام إلىٰ ناظر الخاصة.

وفي اليوم الذي ورد إلىٰ المحضر ومعه أعضاء النيابة، ولما أطلعت عليه وجدت أن وكيل النيابة لم يقم بنفسه بالتفتيش وإنما قام به وكيل

نيابة آخر، وقد أثبت أنه لم يجد مفتاح الخزانة وأنه اكتفىٰ بوضع أختام علىٰ باب الخزانة ووضع جندي أمام الباب الخارجي، وفي الحال طلبت تشديد الحراسة. وسألته هل التحقيق يستدعي الهجوم حالا؟ فأشار عليَّ بالانتظار حتىٰ يحضر جهلان.

عزمي يفخر بأنه هو الذي طالب بالقبض على عباس حليم

وبناء علىٰ ذلك أخبرت سراج الدين بما سلف. وهذا كان أول تدخل بارز في عملنا. ثم سرنا في التحقيق. وبعد ذلك استلزم الأمر القبض علىٰ عباس حليم لاستجوابه، وفتشنا منازله. وألقي القبض عليه فعلا، ونظراً لأنه من العائلة المالكة استجوبه الأستاذ أحمد موافي أمامي. وهو دخل مسلح وحاطط طبنجات وبتاع. وقعدنا نستجوبه طول الليل وأخيراً رأىٰ المحقق أن أوان القبض عليه لم يحن بعد.

رئيس المحكمة: من مصلحة التحقيق يعني؟

الشاهد: لم يكن هناك ضرورة.

ثم جمعت مؤتمراً من جميع أعضاء النيابة في الإسكندرية، لنتداول في أمر عباس حليم.

رئيس المحكمة: المداولة كانت بتحدث بالنسبة لجميع المتهمين؟

الشاهد: لا. ولكن عباس حليم كان له وضع خاص حتىٰ لا يقال أننا نلقي القبض علىٰ أعضاء الأسرة المالكة جزافا.

رئيس المحكمة: ولكن دا راجل متهم لماذا نتركه؟

الشاهد: أنا جاي. اللي حصل بعد المداولة أنا رأيت أنه يحسن القبض عليه ثم حدث حادث. ودي مسائل محرجة.

رئيس المحكمة: أنت بتسجل تاريخ النهار ده. والذي يقدم للمحاكمة اليوم رجل من رجال القضاء؟

الشاهد: إذا أنا في حل ذكر كل شيء فأنا رأيت أنه يحسن القبض عليه. ولكن فيه رئيس محكمة عين في الإسكندرية، وكان قريب ناريمان.

رئيس المحكمة: نقدر نعرف اسمه؟

الشاهد: رضا علي.

رئيس المحكمة: ودا قريب ناريمان؟

الشاهد: نعم.

رئيس المحكمة: هل كان يستحق ذلك؟

الشاهد: مسألة الوظائف. معلوماتي عنه أنه ضعيف.

رئيس المحكمة: هو عين لغرض معين؟

الشاهد: أنا عرفت كده بعدين. ولأن النيابة لا تملك الحبس الاحتياطي أكثر من أربعة أيام وهو عين لغرض خدمة السراي في

التحقيقات. وأنه أتبع مسلك عجيب الشكل. أنا اتجننت. نبطل التحقيق بقىٰ. وقلت بقىٰ الراجل دا هو اللي يبت في أمر حبس عباس حليم. مش ممكن دا يحصل. فرأيت أن أفرج عنه وأتخذ احتياطات خاصة ووضعت عليه رقابة تليفونية وبرقية وأمرت البوليس بأنه يتتبع حركاته في الخارج.

رئيس المحكمة: الترتيبات دي كانت شكلية طبعا يعني مش ضروري يبعث تلغراف باسمه مثلا يبعث باسم واحد تاني؟

الشاهد: اللي حصل أن الرقابة علىٰ الرسائل الخارجية كانت مقررة فعلا بمناسبة حرب فلسطين، غاية ما هناك أننا نبهنا علىٰ المتهمين بالذات. وهناك برقيات وخطابات مضبوطة. وقد أفادت هذه الرقابة.

رئيس المحكمة: هل تعتقد أن الأفراج عنه ووضعه تحت الرقابة توصل لنتيجة؟

الشاهد: المسألة اللي إحنا نعمل اللي في استطاعتنا.

رئيس المحكمة: الأفراج أفاد التحقيق بعد كده ولا أضر التحقيق؟

الشاهد: والله إحنا ضبطنا بعض الرسائل ومنعناه من السفر. والحبس الاحتياطي في هذه القضية لم يكن أقوىٰ مفعولا من الإجراءات التي اتخذناها، وأقرر أمام الله وأمام ضميري لأن المحبوسين كانوا يواصلون رغباتهم لأهدافهم بواسطة الضباط أنفسهم.

رئيس المحكمة: يعني القضية من أولها فاسدة؟

الشاهد: أيوه هي حصلت الأسلحة الفاسدة من كده.

رئيس المحكمة: لما تبين لك أن عباس حليم بيوصل رسائل هل أتخذتم إجراءات حياله؟

الشاهد: إحنا عرفنا أنه بيتصل بناس، وكنا نحاول ضبط الأشياء، و إحنا قمنا بالتحقيق مع بتوع السجن، ولكن مادام اتعرف أن الملك عايز يبوظ القضية خلاص. ونفس المتهمين جميعا أفرج عنهم.

رئيس المحكمة: بأمر مين افرج عنهم؟

الشاهد: بأمر المحكمة. وأرجو أن أسرد للمحكمة الوقائع بطريقة منظمة.

رئيس المحكمة: يعني بلاش المحكمة تسأل؟

الشاهد: لا. بس أصل المسألة حلقات. المسألة أننا وضعنا الرقابة والبوليس بمناسبة التحقيق مع عباس حليم.

رئيس المحكمة: أصبحت القضية منظورة أمام النيابة والمتهمون يمرحون؟

الشاهد: تصوروا أن واحد منهم قال لنا إحنا عرب ونعرف ننتقم. ويظهر أنهم كانوا شاعرين بأنهم مسنودين.

المهم أننا سرنا في التحقيق. وقالوا لي هل الرقابة تشمل مكاتب المتهمين في السراي فأمرت بأن تشمل الرقابة هذه المكاتب وإذا بجريدة المصري تنشر بيانات عن التحقيق بدون إذن مني والبيانات دي كان لها أثر لأنها أفشت أسماء المتهمين في التحقيق.

وقد كانت هذه الملفات الخاصة بأكثرهم لم تعرض عليَّ بعد.

رئيس المحكمة: جريدة المصري عرفت منين؟

الشاهد: ما أعرفش أنا. ولكن يظهر دا سر المهنة. وأنا أمرت بأجراء تحقيق!

رئيس المحكمة: ألم يصل التحقيق إلىٰ نتيجة؟.

الشاهد: لا. لم نعرف المصدر الذي أمد الجريدة بهذه المعلومات.

رئيس المحكمة: وأنت تعتقد أن المعلومات دي طلعت أزاي؟

الشاهد: (جرنال) المصري حاول يتصل بي في المنزل. وأنا امتنعت عن الإجابة عليهم. وإذا في اليوم التالي أفاجأ بالمعلومات منشورة وقد تحرج الموقف بعد ذلك. لأن عنصر المفاجأة لم يعد له قيمة. فأمرت بالتفتيش فورا.

رئيس المحكمة: علشان تلحقهم وهما بيحرقوا الورق؟

الشاهد: فعلا أنا بلغني أن حسين سري عامر قعد يحرق في الورق ثلاثة أيام.

وقامت حملة التفتيش على الأسماء التي نشرت وهم. بوللي وحلمي حسين وجلال علوبة وأحمد بدر وحسن عاكف. وإذا بالأستاذ مصطفى نصرت يتصل بي ويقول لي ما هذا العمل الذي تفعله يوم العيد مع جميع رجال الملك؟. فقلت له أنني لا بد أن نفتش. وبعد ذلك أتصل بي عثمان محرم نائب رئيس الوزراء، وقال لي أنتم بتيجوا في يوم العيد. وتعكننوا على الناس العزاز دول.

رئيس المحكمة: وهو بوللي كان بيعيد معانا؟

الشاهد: لا. واللي حصل أن الحكاية مشيت كويس. ولكن الحكاية وقفت عند أثنين، حلمي حسين وبوللي.

وأنا كنت قلت لعثمان محرم يا أما نفتش الأن يا أما أستقيل الأن. فقال لي .لا.لا. أعمل اللي أنت عاوزه، فاتصلت بالأستاذ عبدالحميد لطفي وأمرته بأجراء التفتيش ولا يلقي بالا إلى أي عائق.

رئيس المحكمة: مين اللي أرشدك لإبراهيم أمام؟

الشاهد: أعضاء مكتبي. ولكن بعدين عرفت أنه بينقل أخبار التحقيق. وبعدين أتصل عبدالحميد لطفي وقال لي حلمي حسين ساكن في السراي وبوللي مالوش بيت. والبوليس بيقول كده والكلام دا ظهر كذبه بعد ذلك.

عزمي يقول أنه أمر بالقبض علـى أدمونـد جهـلان وتفتـيش منازل المتهمين

وسألوني نعمل إيه؟. فقلت لهم فتشوا جميع منازلهم ماعدا القصر. والشاهد أن حلمي حسين وبوللي لم يُفتشا في ذلك اليوم.

وبعد أربعة أيام وإذا بحادثة جهلان الشهيرة تحدث. وقد قلت أنهم كانوا سيرسلون جهلان ليحضر التفتيش.

رئيس المحكمة: مين اللي كان منتظر في المطار؟

الشاهد: أنا أصدرت أمر بالقبض عليه بمجرد أن تطأ قدماه الأراضي المصرية. ولكن جهلان وصل المطار فجأة. وإذا بمحمد ابراهيم أمام يتصل بي ويخبرني بوصوله فقلت له لديكم أوامر القبض عليه فنفذوها. وتحفظ عليه بشخصك وتعالىٰ معاه في أول قطار. وفضلت أستنىٰ أن أحد ييجي مفيش. وفي الساعة الثانية اتصل بي سراج الدين وقال جهلان وصلك؟. قلت لا. قال لي : أيوه هو في السراي. وهو هرب مع أحمد كامل من المطار في سيارة إلىٰ القصر واحتمي بالقصر.

وفي المساء رحت لسراج الدين في فندق سان استفانوا وكان معاه مصطفىٰ نصرت وعبدالفتاح حسن. وسألته عن الموضوع. فقال لي أن ضابط المطار قبض عليه وبعدين راح يتكلم في التليفون مع إبراهيم أمام فأنتهز جهلان الفرصة وركب سيارة ملكية وهرب بها إلىٰ القصر.

والملك هو اللي أعطىٰ أمر بذلك. ولما أتصل بحسن يوسف في القصر. قال له أنه سيتصل بالملك باللاسلكي. ولما اتصل به قال له الملك أيوه دا أمري ، وأن أحمد كامل لا يسلمه إلىٰ النائب العام إلا بعد أن يتعهد بعدم القبض عليه بعد استجوابه. فعلىٰ الفور شعرت بثورة لأنني اعتبرتها أهانه لي. فقلت له مستحيل مش ممكن. فقال أننا كلمنا حسن يوسف علشان يكلم الملك ولكن الملك صمم فأيه العمل؟.

رئيس المحكمة: عملت مؤتمر بقىٰ و.؟

الشاهد: لا. الوقت كان ضيق. فبناء علىٰ ذلك فكرت في أن أهاجم القصر وأحاصره وعرضت الفكرة شفويا ولكن فكرت وقلت أن الناس تصبح الصبح وتشوف المنظر دا فتقول أن عرابي رجع ولا أيه!.

فأنا سألتهم عن الباعث الذي يدفع الملك إلىٰ هذا فقالوا لي أن الملك يريد أن يحمي نفسه فسألتهم لماذا أرسله الملك إذن؟. وقلت زي ما جه يرجع. الخزنة باقية تحت الحراسة. ولكن بشرط أنه يقوم حالا تحت حراسة قوية إلىٰ المطار.

رئيس المحكمة: العصفور يبقىٰ في اليد فنسيبه مش كده؟

الشاهد: شخصية جهلان لم تكن لها قيمة، وإنما كان مدار البحث أوراق الملك الماسة بشخصه وبناء علىٰ ذلك. أنه يرحل حالا إلىٰ

الخارج، علىٰ أن يأتي بعد تقفيل الحسابات واشترطت أن أخطر مقدما بالموانئ التي سينزل فيها.

وفي الساعة ١٢ أتصل سراج الدين وقال لي أن جهلان سافر فعلا. وأردت أن أستوثق من الأمر، فكلمت محمود حلمي خاطر رئيس النيابة، بالذهاب إلىٰ مطار القاهرة ليتحرىٰ الأمر. فتبين أنه مسافر فعلا الساعة ١٢ وأنا كنت أراجع أوراق الرقابة التليفونية بنفسي فلاحظت أن فيه مكالمة بين شخصين يشتم منها أن جهلان يمكن يكون في مصر. وأن الخزنة يمكن اتلعب فيها. فأمرت بأن تقوم حملة ومعها بعض موظفي تحقيق الشخصية للتحقيق فيما إذا كانت الخزانة قد مست أم لا وقد ثبت أن الخزانة لم تمس، واللي طمني أنني عندما فتحت الخزانة بنفسي كان فيها أوراق الملك.

رئيس المحكمة: هل قرات الورق دا؟

الشاهد: أنا أول ما فتحت الدولاب، اللي كانت الخزنة بداخله، طلبت المفتاح من جهلان فمد يده وأخرجه من فوق الدولاب. وكلمت وكيل النيابة الذي كان قد عاين الخزنة في أول مرة. ثم أخذت المفتاح وفتحت الخزنة، فوجدت درج مكتوب عليه الخاصة الملكية. وكان نجيب سالم ناظر الخاصة موجود، فقال لي هاتوا الدرج بقىٰ. قلت لا. أنا مقيد بكلام الملك. هو قال أنا لي أوراق مش درج، أنا هافتح الدرج وأشوف الأوراق وأخدنا الدرج ورحنا في غرفة. وكان معي

جهلان وناظر الخاصة وسكرتير التحقيق. وأخذت في فرز هذه الأوراق، وجدت عقود تأمين ورسومات للمحروسة فقال جهلان هات الرسومات. هنا سألت نجيب سالم، هي المحروسة ملك الملك فقال لي لا، فأعطيتها إلىٰ المحقق. وقد وجدت عقدا مكتوبا فيه طرف أول جهلان باعتباره مندوب مشتريات الخاصة الملكية، والطرف الثاني واحد اسمه كوهين، يتعهد كوهين من شركة دي هافيلاند في فرنسا توريد البضائع المنوه عنها. إيه هي البضاعة؟. مفيش. فين الثمن؟. مفيش. استغربت جداً. وعرفت بعدين أن الحكاية تتعلق بصيني اشتروه للقصور بكذا ألف جنيه. ووجدت نشرات مطبوعة باللغة الإنجليزية وجاية من أمريكا. وعليها تأشيرات. فقال لي جهلان شايف التأشيرات يا نجيب باشا دي بتاعة مين؟ قال له نجيب سالم: أنا ماليش دعوىٰ يا أخي.

وكانت هذه التأشيرات عبارة عن أسعار الذهب والفضة، ففهمت أن الملك بيتاجر في المعدنين دول عن طريق بتوع الحدود فأثبت الواقعة وأعطيت النشرات إلىٰ ناظر الخاصة. وكان رئيس الوزراء النحاس قال لي أن مال الملك يتحضر في ظرف. وأخر لدفاتر الشيكات. وقد أثبت أوصاف الظرف وسلمته إلىٰ ناظر الخاصة. وبعدين وجدت ظرف تاني ، ولكني لم أستطع فتحه. وكان مكتوبا عليه صاحب السعادة الملك فاروق. مش صاحب الجلالة الملك فاروق. فأثبت

ذلك وسلمته لناظر الخاصة. أما دفاتر الشيكات، فأعطيت الدفاتر غير المستعملة إلىٰ جهلان، أما الشيكات الأخرىٰ فكانت مسحوبة علىٰ البنك الأهلي والبنك البلجيكي.

قال لي جهلان حساب خاص للملك. ولكني حررت نمر دفتر الشيكات في محضري. والحكاية دي نفعت قوي ، لأني جبت البيانات من البنوك، وهذه البيانات دلت علىٰ أن فاروق مشترك فعلا في اغتراف الأموال في حملة فلسطين. ولولا ذلك لما استطعنا أن نثبت عليه شيئا. ودي جابت رجله.

والجماعة الإنجليز بتوع البنك الأهلي وضعوا في كشف الحسابات. بيانا بمبلغ ١٢.٥٠٠ جنيه وارد بشيك من شركة الأسلحة البلجيكية، إذن الملك بتاعنا بياخد سمسرة لتوريد الأسلحة. ولكن دا مبلغ صغير جداً. فقلت لازم فيه مبالغ تانية.

والدفتر التاني بتاع البنك البلجيكي بين أن الحساب الخاص للملك فتح في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨ ومعركة فلسطين علىٰ أشدها، وفتح بثمانية آلاف جنيه باسم أدمون جهلان. وفي اليوم التالي ٥٠ ألف جنيه، وفي اليوم الثالث ٥٠ ألف جنيه.

وبعدين انسحب أول مبلغ لعمر سيف الدين ١٥ ألف جنيه. وحلمي حسين خمسة آلاف جنيه، مش بس كده. وجوز بنت حلمي حسين

كمان وهو اللي كان بيهرب عن طريق السرب الخاص وكان مبوظ القضية خالص. وكان مكتوب اسم السيدة حرم توفيق أحمد أيضا بمبلغ ١٢٥٠ جنيه. وكان هذا يدل على الصلة المباشرة بين توفيق أحمد والملك.

ثم وجدنا أشياء أخرى. وجدنا عقد عباس حليم بتاع المدافع الإسبانية. وكان حسابه باسم جهلان والمبلغ المسحوب كان مائة ألف جنيه. وكان التاريخ يتفق مع عقد توريد المدافع الإسبانية. وفيه واحد كان اسمه الدكتور الشاذلي تقدم بعطاء لتوريد المدافع بسعر سبعة آلاف جنيه وأهمل هذا العطاء، دون فحصه. وقبل العطاء الذي تقدم به عباس حليم، ويظهر أن الشاذلي عمل زيطه. واللي كشف الموضوع هو الحساب فقد تبين أن الشاذلي واخد منه عشرة آلاف جنيه. ولما سألت الشاذلي لخبط في كلامه وقعد يقول عبداللطيف أبو رجيلة ومصطفى شديد. وعمر سيف الدين، وبعدين قال أنهم صرفوا له المبلغ دا علشان يصرفه لهم بفرنكات سويسرية لما يسافر إلى سويسرا.

وبعدين طلب مني أختلي به وقال لي أنت عايز تموتني ، أنت مش عارف. والشاذلي غلبان وهو مات فعلا في سويسرا وأنا أشك في موته. وهو قال لي أن جهلان يعني الملك.

ثم قدم لي أحد المحققين تقريرين عن نتيجة التحقيق قال في الأول أن التهمة ثابتة قبل المتهمين. وفي الثاني قال أنها ليست ثابتة فبدأت الشك في الأمر.

وهنا كانت الساعة الثانية إلا ربعا فقررت المحكمة رفع الجلسة على أن تعود في الخامسة مساءً ليوالي الأستاذ محمد عزمي شهادته.

عزمي ينكر مقابلته للملك بخصوص قضية الأسلحة الفاسدة

وعقدت الجلسة في الساعة الخامسة مساءً وواصل الشاهد الأستاذ محمد عزمي كلامه فقال:

أذكر أني وقفت عند تقرير المحقق المؤرخ في ٩ يناير ١٩٥١ وهو مكون من ٢٥ صفحة يفند فيه التهم الخاصة بالأسلحة البلجيكية مع أنه في قسم من التقرير العام كان يخص هذه الوقائع بخمس صفحات لموضوع هذه الأسلحة وللتاريخ عبارة رجال الحاشية لم يكن لها ذكر في ذهن النيابة وإنما أخترعها الملك فاروق للتشويش علي وتحطيمي لأنه كان يخشى الجيش والشعب، فبث دعاية بأني حفظت قضايا رجال الحاشية.

رئيس المحكة: ألم تحفظ فعلا؟

الشاهد: لم يكن هناك شيء اسمه رجال الحاشية.

رئيس المحكمة: ولماذا رحتم السراي لتقييد أسمائكم؟

الشاهد: هذه أكذوبة. وهذه الحادثة عبارة عن إحدىٰ المناسبات التي جرىٰ العرف لتقديم الشكر عنها. والمناسبة أن من ضمن الوسائل الخبيثة لتعطيل التحقيق أنه بث دعاية ضدي. مثلا النائب العام سيحال إلىٰ المعاش، أو سينقل إلىٰ منصب أخر، وبعدين بمناسبة استدعائي بواسطة مصطفىٰ النحاس لكي يبلغني رغبة الحكومة في سرعة إنهاء تحقيقات الجيش ففي أثناء المقابلة قلت له أن هذه الدعاية لها أسوأ الأثر؛ لأن الرعب انتشر في صفوف النيابة العامة. لأن الجميع فهموا أن النائب العام مغضوب عليه، وقلت للنحاس أني متضايق. وأني أعلم أن التحقيق سيقبر إذا خرجت، ولولا ذلك لكنت استقلت وطلبت منه أن تحميني الحكومة.

وبعد أيام اتصل بي النحاس وقال لي أنه اتصل بالملك عن طريق حسن يوسف وأقنعه بأن تقف هذه الحملة وأنه أصدر بيانا بتكذيب ما نشر في الصحف.

وبناء علىٰ ذلك أذيع البيان في الإذاعة ونشر في الصحف. ونسيت أن النحاس قال لي وبما أن الملك نفسه سمح بنشر هذا البلاغ أظن لازم تروح تقيد اسمك. فرديت عليه وقلت له إذا ذهبت وحدي سيكون تفسير ذلك أني حريص علىٰ المنصب. وأن المعنىٰ الكريم أن يكون هذا ممثلا لشعور النيابة العامة كهيئة وبناء عليه أقترح أخذ بعض رجال النيابة، فقال النحاس أن هذا المعنىٰ كريم جداً وتشكر عليه.

فأنا قلت له بعد ما تخرج نيجي نزورك فقال كويس بس أرجو أن تفوت علىٰ عبدالفتاح الطويل يمكن هذا يوجِد شيء من الصفاء بينكما.

ورحبت بالفكرة وتقابلت مع أعضاء النيابة في سراي عابدين، وكان بعضهم لا صلة لهم بالقضية.

رئيس المحكمة: يعن ماكنش بمناسبة حفظ تحقيقات رجال الجيش؟

الشاهد: لا. لا أبدا. أنا بن محمود عزمي باشا اللي وقف قدام الإنجليز.

عزمي يدعي بخنوع الحكومة أمام الملك

رئيس المحكمة: رحت عند الشيمي ليه؟

الشاهد: أنا جاي بس لازم أروي القصة بحلقاتها.

التشريفاتي اللي كان موجود وأظن أنه أكرام سيف النصر، قلت له إحنا جايين لأن جلالة الملك سمح بنشر تكذيب رسمي لواقعة نقل النائب العام أو إحالته إلىٰ المعاش، مما يثبت سلطة النيابة العامة، فأرجوك خد مذكرة بهذا ثم طلبت عند حسن يوسف وكلمته في الموضوع فوجدت أن وشه أحمر.

رئيس المحكمة: إيه السبب؟

الشاهد: أنا قصدت أن أظهر لفاروق أنني أعلم أنه مصدر هذه الحملة لتحطيم القضية وقد بلغني أن فاروق تضايق جداً من هذا الذي قلته أمام أعضاء النيابة وله. والنحاس لما أتنقلت كان بيقول لي : ما هو من لسانك البركة في لسانك.

وبعدين خرجنا ورحنا للنحاس ورحنا للطويل، أما رجال الحاشية فلم يكن لهم عندي أي قيمة أو اعتبار أنما اللي له قيمة واحد زي أحمد بدر قائد الأسطول.

رئيس المحكمة: ندخل بقىٰ في موضوع الشيمي

الشاهد: واقعة الشيمي جت في الديل خليها دلوقت. أنا قلت أني شككت للتناقض بين التقريرين الذين أشرت إليهما وكنت أنا في ذلك الوقت ألح في قبول استقالتي بعد أن زادت الحملة. فاستدعاني النحاس علىٰ التليفون وكنت مع الطويل في ذلك الوقت وقال لي : أنت نائب عمومي ولا ضابط مباحث؟ قلت له أنت بتكلم مين – حاجب ولا إيه؟ أنا نائب عمومي ، فتراجع شوية فقام عبدالفتاح الطويل واخد التليفون وإيده بترتعش وهما كانوا بيرتعشوا لما كانوا بيكلموه، ثم رجع وقال لي الملك زعلان عشان فتشت بيت حلمي حسين في المحلة قلت له مش ممكن أقبل الوضع دا ولازم أستقيل قال لي : لا. لا. أقعد دا بيعاتبك.

والملك كان وصل من أوروبا يوم تفتيش بيت حلمي حسين فأعتقد أنني أتحداه. وبعدين جت حكاية عريضة المعارضة وصودرت الجرائد، فأطلعت علىٰ جريدة الاشتراكية وكانت ناشرة عنوان بوللي فأمرتُ بتفتيش بوللي فورا وأثبت التفتيش وجود خزنه في الكريدي ليونيه، فقلت لازم تفتش، وهنا وقع حادث مؤسف له. اللي حصل أننا كنا في مساء السبت والبنوك قافله أيام الأحد، فأمرت أحد المحققين بأن يكون علىٰ باب البنك يوم الأثنين صباحا، ويظهر أن التليفون كان مراقبا فعلم الملك وقال لبوللي الحق. فجاء بوللي من الإسكندرية وقعد لغاية ما البنك يفتح وكان أول واحد يدخل البنك ووكيل النيابة بسلامته قاعد في المحافظة لغاية الساعة التاسعة، ولما ذهب إلىٰ البنك كان بوللي أخذ كل حاجة. ولكن كان في الخزنة شوية هدايا فخمة جدا من أصحاب المصالح في القصر.

وفي يوم ٢ نوفمبر دعا الملك الوزارة بمناسبة عودته إلىٰ القاهرة من الإسكندرية وكان حيدر موجود فقال له أنت يا حيدر النائب العمومي يطلب أخرجك والمذكرة بتبيض في النيابة وكان هذا الكلام صحيحا فدل هذا علىٰ أن تليفوني مراقب.

ومع أن الملك قال لحيدر: أنا مش حاخرجك عشان النائب العمومي، أنا حاخرجك عشان سمحت بالقبض علىٰ الضباط، دي بدلة الضابط زي الراية تمام.

بلغني عبدالفتاح الطويل بهذا الكلام ويظهر أنه بدأ يخاف على مركزه فطلب مني أن أعمل مذكرة. ولكن كلام الملك كان له أثر في تحويل التيار وبدأت أحس أني موشك على الغرق. ولكن بعض رجال النيابة وعلى رأسهم أحمد موافي وقفوا معي وشعرت أن السلطات بدأت تتزعزع.

رئيس المحكمة: يعني يفهم من كلامك هذا أن سبب ضياع هذه القضية هو النحاس وسراج الدين وعبدالفتاح الطويل؟

الشاهد: أحب أن أكون دقيق وأنا محدد في ذهني مركز كل واحد من هؤلاء.

رئيس المحكمة: مصطفى النحاس كرئيس وزارة سندك لمصلحة هذه القضية أم لم يسندك؟

الشاهد: مصطفى النحاس كان يسير بالتدريج في طريق سيء في التخلي عن التحقيق، وانتهى أنه يقبل طلب الملك في نقل النائب العام.

رئيس المحكمة: وقبل نقل النائب العام؟

الشاهد: مفيش وقائع محددة.

رئيس المحكمة: اتجاهه اللي بان كان إيه؟

الشاهد: أنا قابلته قبل وصول الملك من أوروبا. وكان يشجعني تشجيعا مطلقا وتبين أنه في العهد الأخير من القضية تخلى عن القضية وخضع للملك فاروق.

رئيس المحكمة: وفؤاد سراج الدين؟

الشاهد: كذلك.

رئيس المحكمة: وعبدالفتاح الطويل؟

الشاهد: كان أشد من الأثنين.

رئيس المحكمة: إذن هما الثلاثة مسئولين عن هذه القضايا. هل هما أساس هدم هذه القضايا؟

الشاهد: هما والملك.

رئيس المحكمة: لو كانوا وقفوا معك هل كان الموقف تغير؟

الشاهد: ربما. والنحاس قال لي أنت عايزنا ننطرد.

رئيس المحكمة: ودا السبب الرئيسي؟

هما قالوا إحنا نقف إلىٰ جانبك ولكن إلىٰ الحد الذي لا يصل إلىٰ طردنا من الحكم. ودا كلام النحاس بالضبط. وقال لي أنت شفت إننا كنا بعيدين عن الحكم. والبلد كان شكلها ازاي. و إحنا بنجتهد. والولد دا ولد مخبول. فسنمشي معاه لغاية ما نشوف.

والحمد لله أنني قلت لفاروق لا، ١٢ مرة، إذ رفضت له ١٢ طلبا وقد رفضت له طلبين في آخر عهدي؛ تسليم كشوف أدمون جهلان والخطاب الخاص بحسين سري عامر.

رئيس المحكمة: نعود إلىٰ الوقائع. مذكرة حيدر مشيت؟

الشاهد: أيوه مشيت. ولكن حصل خلاف لأن عبدالفتاح الطويل. والواقع أنه كان بطل معايا لغاية شهر أكتوبر. وبعدين غدر.

رئيس المحكمة: بعد الغدوة؟

الشاهد: يمكن. وبعد كده بدأ ينفذ طلبات الملك. وأنا بدأت أعصابي تتحطم. فلزمت الفراش وكشف عليَّ بعض الأطباء فقالوا لي أن حالتك خطيرة جدا ولازم تأخذ شهر أجازة، وأن كنت عملت كونسلتو.

عزمي يكشف من هو دسيسة الملك

رئيس المحكمة: نتكلم بقىٰ في الموضوع؟

الشاهد: ما هو دا في صميم الموضوع.

رئيس المحكمة: يعني القاويش كان في الكونسلتو؟ (ضحك)

الشاهد: وقبل أن ألزم الفراش، استحضرت الأسماء الصالحة للتقديم إلىٰ المحاكمة وكانت تشمل ١٢ متهما، وكان فيه فكرة أنهم يجمعوا ثلاثة من المحامين العموميين ويشيروا بحفظ التحقيقات، وكان فيه واحد منهم دسيسة القصر.

رئيس المحكمة: مين كان دسيسة القصر؟

الشاهد: محمد عبدالله ومصطفىٰ حسن ماكنش متصل بالقصر ولكن محمد عبدالله.

رئيس المحكمة: وعرفت ازاي؟

الشاهد: من حديث محمد عبدالله أن السراي تعتبره مندوبها في النيابة، ومحمد كان سكرتير للديوان الملكي ولما رجع النيابة عمل له استثناء مخصوص.

رئيس المحكمة: أنا أريد واقعة مادية ملموسة؟

الشاهد: هو كان بيتردد علىٰ السراي وكان يكتب لها مذكرات.

رئيس المحكمة: كتب مذكرات في القضية دي؟

الشاهد: لا لم أر ذلك.

رئيس المحكمة: أمال بتبني كلامك علىٰ إيه؟

الشاهد: علىٰ عقيدتي. وكان دائما بيقول في التحقيقات لازم تحفظ.

رئيس المحكمة: ومصطفىٰ حسن؟

الشاهد: الأثنان دول وواحد ثالث دخلوا علي مرة، وقالوا لي يعني أنت لا تأخذ رأينا في التحقيقات، فقلت لهم اتفضلوا، وأنا كنت

استعرضت جزء من القضية الخاصة بعبد الغفار عثمان، فبدأت أروي لهم قصته. وزنقتهم زنقة وحشة وقلت لهم يبقىٰ دا ازاي يحفظ!؟ وأسقط في أيدي الثلاثة محمد عبدالله بص في الأرض ولم يتكلم، ومصطفىٰ حسن. بس الواحد حيقول إيه!

رئيس المحكمة: إحنا عاوزين نبين الحكاية لأولادنا؟

الشاهد: طيب. مصطفىٰ حسن اعترف بأنهم غلطانين، وقال لي : الحق معك!

رئيس المحكمة: ألديك أشياء أخرىٰ تخصه؟

الشاهد: أنا كنت مكلفه بتفتيش منزل عباس حليم، ولم يكن دقيقا في التفتيش.

رئيس المحكمة: وعشان كده يبقىٰ دسيسة؟

الشاهد: لا أنا ماقلتش عليه كده ولكنه أخذ رتبة الباكوية أيضا.

رئيس المحكمة: مين اللي تقدم بطلب هذه الرتب؟

الشاهد: ماحدش.

رئيس المحكمة: أهي أتلغت!

الشاهد: الحمد لله. دي كانت من أسباب الفساد!

وبعدين استعرضت مع الأستاذ موافي القسم الخاص بعباس حليم ومن معه، واقتنعنا بأن التهمة ثابتة، والحكاية الثانية كانت بتاعة

السلاح البحري وهي ناقلة البترول الغردقة وكانت صالحة للتقديم، فأمرت المحققين باستعراض جميع الأجزاء مرة أخرىٰ وعرضها عليَّ لتوقيعها وأنا في الفراش وكان فيه قسم ثاني بتاع جمع الذخائر من الصحراء الغربية بتاع حسين سري عامر وشلته.

عزمي يقول أن كامل القاويش طلب منه حفظ تحقيقات الأسلحة الفاسدة

وفي هذا الوقت اتصل بي الأستاذ كامل القاويش وقال لي أنا عايز أزورك

رئيس المحكمة: ألم يكن له علاقة بالقضية في هذا الوقت؟

الشاهد: لا. وهو كان رئيس نيابة الصحافة الشيوعية. وبعد أن ترك في حركة الترقيات، نقلته رئيس نيابة النقض الجنائي. وقد زارني فعلا بعد أن طلب رؤيتي بصفة خاصة وبعد شويه فاجأني بحاجة غريبة جداً، قال لي جلالة الملك بعتني في رسالة أبلغها لسعادتك، تصوروا بقىٰ واحد في حالي، النبض بتاعي زاد. والملك باعتك. يبعث واحد مرؤوس لي.

رئيس المحكمة: والكلام دا كان في سرك؟

الشاهد: لا قلت له كده. وسألته. فاروق كلفك مباشرة بتبليغ هذه الرسالة قال لي. لا. وإنما عن طريق واحد من رجال القصر. قلت له

طيب إيه الرسالة. قال لي: الملك طالب منك حفظ تحقيقات الجيش. قلت له كلها. قال لي: أيوه استغربت لان الملك كان قال لي أنه اختارني عشان زي السيف. فقلت له. قل للذي أرسلك يبعد عني. أنا يمكن أموت.

وبعدين افتكرت أن إحنا انتهينا. ولكن وجدت أن الزيارة دي بدأت تتكرر الصبح وبعد الظهر. وأنا متأسف أنني أكون شاهد أثبات بالنسبة له لأنه زميلي. وبعدين قال لي في مرة أنا بلغت الرسالة. والملك مقدر حالتك الصحية وأنت بتشتغل في إعداد تقرير الاتهام، هو يهمه صحتك ويهمه حفظ التحقيقات. ويهمه إن واحد غيرك يعد قرارات الحفظ، فمحمد عبدالله هو الذي يعدها وأنت تتشرف بتوقيعها. فقلت له اعمل معروف أنا لا أتحمل هذا الكلام. قال طيب الملك يقترح جمع المحامين العامين وأخذ رأيهم في الموضوع. واللي تقرره الأغلبية يمشي.

رئيس المحكمة: هو الملك يفهم الحاجات دي منين؟

الشاهد: معرفش. ولكن كان محمد عبدالله يزوره في القصر. وكان فيه واحد مستشار اسمه مزراحي.

رئيس المحكمة: مزراحي دا كان واحد مصوراتي (ضحك)!

الشاهد: لما قال لي الكلام ده، قلت له النظام دا في فرنسا مش في مصر. والمسئولية منحصرة فقط، وبناء عليه. هذا الاقتراح مرفوض. وأيقنت من هنا أن الثلاثة في جيب الملك.

وزدت شكا في زملائي.

وراح كامل وجاني بعد كده وقال لي. هما بيقولوا.

رئيس المحكمة: مين هما؟

الشاهد: الجدع اللي كان واسطته في السرايا. ثم قال لي الاقتراح الثاني، وهو إن إذا انضم إليك واحد من الثلاثة المحامين منهم يبقىٰ رأيك يمشي. ورفضت ذلك الاقتراح أيضا.

عزمي يشهد بأنه طالب بأبعاد الفريق محمد حيدر وعثمان المهدي عن الجيش

فراح ورجع وقال لي: تفتكر إيه أحسن تصرف في هذه القضية. فقلت له إذا كان الملك يقصد منع الشوشرة عليه شخصيا فأنا أعتقد أنه إذا كان أخذ برأيي وهو أن عرض الأمر علىٰ المجالس العسكرية. كفيل بأن يمنع الشوشرة نظرا لسرعة إجراءاتها. قال لي طيب أنا هأقللهم الكلام دا. ورجع وقال لي: الملك بيقولك طيب ما تعمل كده. قلت له لازم حيدر يخرج أولا. وأنا كنت استشرت اللواء عباس زغلول فقال لي لازم عثمان المهدي يخرج كمان. واستشرت بعض الضباط فوجدت الآراء متفقة علىٰ أن إخراج حيدر والمهدي يوجد كل الضمانات. فطلبت إخراجهما. وكان الغرض تأمين المحاكمة العسكرية التي كنا جميعا متفقين عليها، لأن الضباط هم الذين اكتووا

بنار هذه الأسلحة ويستطيعون إصدار أحكام تتناسب مع الموقف. لكن الطويل كان يعارضني في ذلك، ورأىٰ أن تنظر القضية محكمة الجنايات.

وفعلا تم إخراج حيدر وعثمان المهدي وقابلني عبدالفتاح الطويل. وقال لي لازم تقيد اسمك. أنت ضربت ضربة هائلة. فنزلت عند رغبته وذهبت لتقييد اسمي. وفي القصر تقابلت مع حيدر. فقلت له أن العلاقة الشخصية بيني وبينك لا أثر لها بالنسبة للمصلحة العامة ويظهر أنه راح قال لفاروق.

وأنا نسيت أقول كنت تعبت وطلبت أجازة وسمعت أن الملك استدعىٰ عبدالفتاح الطويل وكلمه في مسألة المذكرة ويظهر أنه ارتمىٰ في أحضان الملك بعد ذلك، وأصبح متعهد تحطيم التحقيقات.

ثم تحدث معي الطويل في مسألة أي المحاكم تنظر القضية، فقال لي أن سراج الدين سيتصل بك في المساء، لأن حسن يوسف رايح له النهاردة. وضرب لي فؤاد سراج الدين تليفون فعلا وقال أن فيه ناس كتير حتقدم للمحاكمة وبينهم أحمد بدر ياور الملك، وعلشان الملك لا يفاجأ! هو عايز يشوف التهمة المسندة إليه علشان يصدر أمر بإخراجه من الحاشية. قلت معقول. زي بعضه. فبعت عبدالحميد لطفي رئيس النيابة بصورة التقرير إلىٰ سراج الدين فأبقاها عنده ٢٤ ساعة وفي اليوم التالي اتصل بي وقال لي التقرير جايلك.

رئيس المحكمة: هو من حق الوزير أنه يتصل بالنائب العام ويطلب منه مثل هذه الأشياء؟

الشاهد: إحنا كنا نعلم أن النحاس يكلف سراج الدين بمأموريات خاصة.

رئيس المحكمة: عايز تقول أن سراج الدين هو رئيس الحكومة الفعلي؟

الشاهد: لا. أنا عايز أقول أن النحاس نظرا لحالته الصحية.

رئيس المحكمة: أكان تصرف النائب العام سليما؟

الشاهد: نعم لا شك في هذا.

رئيس المحكمة: تقوم تبعث لوزير المالية التقرير؟

الشاهد: أنا كنت عارف أن سراج الدين مكلف من النحاس بهذا الطلب.

رئيس المحكمة: فهمت هذا منين؟

الشاهد: من الوضع القائم، دا كان النحاس يقول الكلمة. وبعدين يكلم سراج الدين كلمة، فيقوم يمشي معاه وبيترك المنطق.

رئيس المحكمة: يعني عايز تقول أن سراج الدين كان بيسير النحاس؟

الشاهد: أعتقد أنه كان في جيبه. أظن أنه كان فيه سكة أخرىٰ.

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة.

وفي الساعة السابعة والنصف أعيدت الجلسة وأستأنف الأستاذ محمد عزمي شهادته فقال:

عزمي يقول أنه أصدر تقرير تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة بعد إعادة صياغته

ثم أعيد التقرير دون أي كلمة وتبين لي أن السراي عرفت مضمونه.

رئيس المحكمة: بواسطة حسن يوسف أو سراج الدين؟

الشاهد: لا أعرف. ولكن لما رجعت التقرير وجدت أن هناك أجزاء تحتاج إلىٰ تصحيح وقام المحققون بإعادة صياغته ووقعته يوم ١٥ يناير بعد أن قرائنا الفاتحة جميعا.

وفي هذه اللحظة اتصل بي النحاس وقال لي : أنت انتهيت؟ قلت له أيوه. قال لي ألف مبروك أنا أهنئك بمجهوداتك.

رئيس المحكمة: ألم تدهش من اتجاهه هذا بعد أن اعترفت؟

الشاهد: أنا لم أعترف بشيء ولكن النحاس إلىٰ هذه اللحظة كان مضبوط وواقف جامد ولكن اللي أختل توازنه هو عبدالفتاح الطويل

رئيس المحكمة: وسراج الدين؟

الشاهد: النحاس وسراج الدين واحد.

رئيس المحكمة: مين شخصيته أقوي؟

الشاهد: النحاس لولا زواجه كانت البلد مخسرتش. ومفيش نسبة بين ذكائه وذكاء سراج الدين. ولكن أرادته كانت ضعيفة في الحته دي.

رئيس المحكمة: لما كان يختلف سراج الدين مع النحاس ثم ينقاد النحاس لسراج الدين، فهل أفهم أن هناك من كان يتدخل في السياسة وأن النحاس كان يخضع لهذا التدخل؟

الشاهد: الذي فهمته هذا.

رئيس المحكمة: لمست شيئا؟

الشاهد: في قضية القطن.

رئيس المحكمة: هل هذا يشرف النحاس زعيم الأغلبية أنه يخضع لهذا الشخص الثالث؟

الشاهد: إحنا متفقين علىٰ أن المسألة دي أضرت بالبلد.

عزمي يوضح أسباب المطالبة بأبعاده من منصب النائب العام

وواصل الشاهد شهادته فقال:

ويقينا أن سراج الدين كان بجانب النحاس علىٰ التليفون. وكان معي رؤساء النيابة، فكلفتهم بعمل قائمة الشهود. لأني كنت ذاهب إلىٰ سقارة لأستريح بناء علىٰ مشورة الأطباء.

خلصنا من الحكاية دي بصيت لقيت الملك أمر بتجريد أحمد بدر من لقب ياور. ولكن نشر في الصحف أن عبدالفتاح الطويل طالب بإخراجي من منصبي، وكذلك نشر أن النحاس شكرني، فاتجنن الملك. فالجرائد المتصلة بالقصر كتبت أن الطويل طالب بإخراجي. فقلت دا مش معقول لأن رئيس الوزراء لسه شاكرني.

ثم سافرت إلىٰ سقارة لأستريح، وبعد ثلاثة أيام حضر مصطفىٰ نصرت وأخذ يتحدث معي ثم سألني فجأة: أنت باقي لك كام سنه علىٰ المعاش. قلت له خمس سنين. قال أصلهم طالبين إحالتك إلىٰ المعاش. أنا استغربت وسالته عن السبب فقال عشان الطويل مش قادر يتعاون معاك، والنحاس وسراج الدين والجميع متفقين علىٰ إعطائك فرق المعاش طول هذه المدة علىٰ أن يكون هذا بناءً علىٰ طلبك.

قلت أنا يستحيل. أنا لا أكذب علىٰ نفسي وعلىٰ الأمة. فقال لي تعال معايا. فقلت له أنا بموت. فركبني بالعافية معاه. ووصلنا بيته وطلب سراج الدين فحضر، قال لي: أنت تعبان الآن، وأظن من مصلحتك تستريح. قلت له لا مش مستريح دا لسه باعت جزء من القضية لقاضي الإحالة، ولسه القضية محتاجة حاجات كتير، فقال لي أن الطويل بعت لنا استقالة لأنه مريض ولا يستطيع التعاون مع النائب العام. قلت له هذا تناقض لأنه مريض ويقول أنه لا يستطيع التعاون معي، قال له:

الطويـل مـش ممكـن يخـرج مـن الـوزارة لأنـه يمثـل الإسـكندرية في الوزارة، وإذا خرج يمكن يحصل انشقاق في الوفـد، قلـت لـه أنـا أمثـل الشـعب زي مـا أنـتم بتمثلـوه، ولـن أتخلـىٰ عـن مهمتـي إلا لمصـلحة الشعب، ثم أنت يا فؤاد كنت لسه صغير ولابس بنطلـون قصـير وكـان لي دور في ثورة ١٩١٩ والنحاس بتاعك عارف. أنا مـش ممكـن أطلـع وللقوة أن تصنع بي ما تشاء.

رئيس المحكمة: تقصد بعبارة النحاس بتاعك عارف عدم احترام له؟

الشاهد: لا. بس الواحد لما يبقىٰ محموق لسانه بيفلت.

وبعدين رفضت وقلت لسراج الـدين: لـن أخـرج وإذا أردتـم تخلعـوني أخلعوني. وسافرت إلىٰ سقارة.

ولـم يستطيعوا مواجهة الرأي العام بهذا العمل وراح غنام جاب الطويل من إسكندرية.

عزمي يبين دور القاويش والشـيمي ومحمـد حسـن في قضـية الاسلحة الفاسدة

أما مسألة الشيمي

رئيس المحكمة: الشيمي دا أيه؟

الشاهد: كنت أسمع أنه كان أصله بياع فراخ وبقىٰ تاجر كبير. وأنه أخذ بيك وبقىٰ مـورد القصـور الملكيـة. اللـي حصـل أن الطويـل لمـا رجـع الوزارة تاني وفضلت أنا.

رئيس المحكمة: المتهم جالك في البيت أمتىٰ علشان تروحوا للشيمي؟

الشاهد: في النصف الأول من أبريل ١٩٥١ وقد تواصلت الحملات من وزير العدل

رئيس المحكمة: إحنا مالناش دعوي بالحملات دي؟

الشاهد: أزاي دي مرتبطة بالموضوع.

فضلت حملات الوزير تتلون بأشكال مختلفة علشان أخرج والقضية تبوظ، وقد علمت أن عباس حليم طلب من الملك إخراجي وإلا سيطلب ضم الملف الخاص بالأسلحة البلجيكية وهي الصفقة اللي بارز فيها اسم الملك. واللي حصل إننا لاحظنا أن التيار ماشي وحش قوي.

رئيس المحكمة: بقىٰ لنا عشر دقائق في الموضوع دا؟

الشاهد: ما هو عشان ندخل في الموضوع أنا شعرت أنهم عاوزين يفشلوا المحققين اللي قاموا بالتحقيق. ففكروا في أنهم يسحبوا الحراسة من عليهم لألقاء الرعب في قلوبهم وخاصة بعد أن هددا بالقتل. فكلمت رئيس الوزراء فقال لي اكتب مذكرة. وفضلت المذكرة سارية المفعول. وبعد أسبوع سحبت الحراسة، فجاءوني

وقالوا لي أنهم لا يقبلون هذا الوضع وأنهم يعتبرون هذا العمل يدل علىٰ أنهم يريدون تحطيم القضية. وأنا شعرت أن المسألة بقيت خناقة بيني وبين الملك.

الحكومة ضعيفة أمامه. وقد عملوا ذلك كمبدأ فسحبوا الحراسة من علىٰ جميع أعضاء النيابة وكان كامل عنده سيارة فجاءني وقال لي أزاي اشتغل من غير سيارة أنا راجل مهدد.

رئيس المحكمة: ألم تندهش من قدوم كامل إليك مع أنه متصل بالسراي؟

الشاهد: ما جتليش فكرة.

رئيس المحكمة: دي حاجة تمر في المخيلة في لحظة؟

الشاهد: لم تمر. وقلت لهم يا جماعة استنوا يمكن ربنا يجد لنا مخرجا. ولا ينبغي أن تظهروا أمام الشعب بهذا المظهر. بصيت لقيت كامل قال لي لما بقينا وحدنا، أنا من زمان باقول أن الملك عايز تقرير عن أعمال عبدالفتاح الطويل المعوجة في وزارة العدل، وأنك لو كنت نفذت هذا كنت ارتحت دلوقت. قلت له لا.

وفي اليوم التالي بعد العمل جاءني عقب الغذاء في منزلي. نزلت له فقال لي شوف جلالة الملك بيطلب منك أنك ضروري تجيب التقرير في ظرف ٤٨ ساعة. قلت له لا. أسمع. تقرير أكتبه أنا كشكوىٰ في حق

الوزير يستحيل أعمله. أنا لما أحب أشتكي الطويل أشتكيه لرئيس الوزارة شفهي. وثانيا هل الأحكام الدستورية تسمح بان يلجأ الملك مباشرة لموظف ويطلب منه مثل هذا الطلب؟.

ولما رجعت إلىٰ المراجع الشرعية لقيت أن مفيش مانع أن أقدم هذه المعلومات إذا كانت صادقة. ومن ناحية الدستور رجعت إلىٰ كتاب لهريو في صفحة (٧)

رئيس المحكمة: وفي أي سطر؟. (ضحك)

الشاهد: اللي حصل أنني اقتنعت أن المسألة مفيش مانع فيها من الناحيتين الدستورية والشرعية.

وكان فيه عداء بين الطويل والقاويش. فأهتم القاويش وكلمني. فقلت له أنا حاقولك شوية كلام عشان تبلغها للملك. فقعد يكتب شوية فقط. وقلت له رتبها أنت رجل ذكي ولبق.

رئيس المحكمة: وهو لبق؟

الشاهد: مفيش شك أنه ذكي. وقلت له تبقىٰ تعرضها عليَّ عشان أشوفها. وبعد يومين كلمني وقال لي موعد تقديم المذكرة قد جاء. فأنا حاقراها لك في التليفون وقرأها فعلا فلاحظت بعض التغيير وأشرت عليه بعمل تعديل. فقال لي حاضر. واعتبرت المسألة منتهية.

وبعد مدة، كلمني كامل القاويش وقال لي أن السراي عاوزة أنك توقعها. قلت له هو فين الشخص ده اللي في السراي التي أنت أعطيته المذكرة يمكن أقدر أقنعه أني مش ممكن أوقعها فأرجو أن تقابلني به، فقال هو بيقعد في لوكاندة شبرد تعالىٰ الساعة٧ مساء لأن فيه أركان خاصة ماحدش يأخد باله. قلت فليكن.

رئيس المحكمة: أنت تعرف شبرد؟

الشاهد: أيوه.

رئيس المحكمة: يعني كنت عارف أن الناس حتشوفك؟

الشاهد: أنا كنت بروح عادة وأقعد في الأركان. فرحت ونزلت من العربية. فقابلني كامل وقال لي أن الموظف بتاع السراي لم يأت لأن شبرد مكان مزدحم. فأركب معي العربية بتاعتي علشان نروح نشوفه في مكتبه. فركبت معاه وسبت عربية الحكومة. وعند ميدان الأوبرا قال للسواق حود علىٰ الشمال، وأنا كنت فاكر أننا رايحين سراي عابدين فسألته عن الأمر فقال لي دلوقت سعادتك تعرف. وهو كان لبق لأنه لو كان قال لي علىٰ المكان أو الشخص ماكنتش رحت، وأنا افتكرت أننا رايحين القبة. ولكن العربية دخلت شارع محمد علىٰ. فقلت له إحنا رايحين فين؟ وإذا بالعربية تقف جنب الحوض بتاع البهايم.

قلت يا سيدنا إحنا ريحين فين؟. قال لي حالا أنا جاي. وراح غاب شوية وخرج. وقال لي أتفضل يا سعادة البيه. أتفضل اروح فين؟.

افتكرت أنه عايز يأخذني من جنب الحوض. فدخلنا إلىٰ نول من باب زجاجي، ووجدت أننا في غرفة فيها موائد

رئيس المحكمة: فيها فراخ؟

الشاهد: لا. ولكن كانت عاملة زي المكان البلدي بتاع الكوارع. ووجدت اثنين قاعدين. فشاور كامل علىٰ أحدهما وقال لي حضرته الأمين الخاص لجلالة الملك. وأنا لم أكن قد سمعت به قلت له طيب والآخر بقىٰ يبقىٰ مين؟. قال لي دا أمام بك الشيمي، أنا طلع في مخي أنه الشيمي دا بتاع الفراخ فقلت له أزاي يا كامل تأتي بي إلىٰ هذا المكان وتقابلني بهذين الشخصين. فقال لي استنىٰ شوية علشان أفهمك. الراجل دا مثقف ومتعلم في الفرير، ويعرف فرنساوي. طيب وأنا مالي. أنا ما اعرفوش. دا أنا طول عمري قاضي. (وهنا ضج الجميع بالضحك)

ولما هدأت القاعة استأنف الشاهد شهادته: قلت نعم أنت عايز مني إيه؟. وجدت معاه ظرف بتاع حكومة، فكلمني أحد الشخصين بلباقة. وهو قال لي أن جلالة الملك قرأ المذكرة ومقتنع وعايز سعادتك تشرف بتوقيعك. قلت له أبدا، أنا أعرف أن الملوك تحترم كلامها. وأنا لا يمكن أوقع. قال لي: إحنا نقول لمولانا إيه؟. نقول رفض، قلت لا مش كده. وسألت كامل عن مسودة المذكرة، فقال أنه قطعها، طيب وريني الورقة اللي في الظرف. ولكن الأمين الخاص لم يرني المذكرة،

ولكنه عمل حركات تمثيلية لزق الظرف قال يعني هو في الأمان. لغاية دلوقت ما شفتش الورقة التي كانت في الظرف.

دا كان لعمل فساد في القصر وكانوا يلجؤون إلىٰ وسائل جهنمية. فبعد كام يوم قرأت في الصحف أن الطويل كان هيقوم برحلة إلىٰ الوجه القبلي وأن حسن يوسف كان عنده ولما خرج ألغىٰ الرحلة. ثم به يقدم استقالته لأنه لا يستطيع التعاون معي.

وقالي لي الأمين الخاص وأنا باركب العربية، والقاويش كان واقف بعيد شوية، قال لي: مولانا مكلفني برسالة لسعادتك. إيه يا سيدي؟.

قال لي بيقولك الجواب بتاع حسين سري عامر لوزير الحربية عايزك تسحبه، وكذلك الخطاب الذي قلت فيه أنه لا يصلح لأن يكون في الجيش، فقلت له ليه أسحبه؟، قال لي: لأنه يتمتع بعطف مولانا، فقلت له ولو. لا يمكن أن أسحب المذكرة أو الخطاب. فقلت له زي ما تبلغني رسائل من الملك بلغه هذه الرسالة. قل له أن يبعد عن القذرين الملوثين اللي حيضيعوه، قام قال لي: طيب حسين سري عامر قذر وملوث؟ قلت له: دا أقذر ضابط في الجيش، قال كده. قلت كده، قال لي، وأبلغ الكلام بالشكل دا لمولانا. قلت له بالحرف. وقفلت باب العربية ومشيت.

أما المرة الثانية، ففي يوم الخميس ١٩ ابريل اتصل بي كامل وفؤاد سراج الدين وطلبوا مقابلتي. سراج الدين طلب المقابلة في منزله.

وكامل طلب مني مقابلة الرسول الذي يحمل رسالة شخصية من الملك لي.

أنا كان عندي دعوة لفرح بنت أحد زملائي فرحت. ولم أكن أحب مقابلة هذا الشخص مرة أخرى، وكذلك لم أكن أحب الذهاب إلى الشيمي إلا لكي أشتري فراخ. ولكنه كان رسول الملك والملك حر في اختيار الرسول.

ورسول الملك مختار مكان معين، والمكان لم يكن خمارة أو بيت سري. ومع ذلك قلت لكامل أنا مش عايز أروح المكان دا تاني. ولو أنني ما سمعتش صوت فراخ (ضحك)

فقلت لكامل سأمر مروراً في الشارع ويطلع لي رسول الملك يكلمني في العربية. قال لي حاضر. وأنا سأكون في الانتظار.

وبعد الفرح رحت لسراج الدين وكنت تأخرت عليه ووجدت عنده أخوه ياسين سراج الدين وهو صديق حميم لعباس حليم فتشاءمت من ذلك وقلت لازم فيها حاجة. وفهمت أن المسألة لازم تتعلق بالقضية.

وبعدين قام ياسين خرج فقال لي فؤاد أن الحكاية تجددت، وأن الطويل مقدم استقالته وطالب بإخراجك، قلت له القضية قربت ليه تعملوا كده. قال أنا ماليش دعوى. أعصابي سابت. فقال لي أنا عندي

فكـرة بـدل مـاتروح المعـاش تـروح قلـم قضـايا الحكومـة ونجيـب عبدالرحيم غنيم نائب عمومي. قلت له وأنت أخذت رأي غنيم، قال لي هـو حايقبل قلت لـه الحكايـة مقصـودة بها تعطيـل القضية وأنـا لا يمكن أقبل وسأخرج من وظيفة النائب العام إلىٰ المنزل.

وكان ميعاد رسول الملك محدد له الساعة ٨ فرحت وجاني كامل وأنا في العربية ثم جاء الأمين الخاص وقال لـي أن الملـك مصـمم علىٰ أن تمضي الورقة. وهو بيقول يعني هو يبقىٰ ملك البلاد ومايبقاش محل ثقتك. قلت يا خبر هي وصلت للدرجة دي. قال لي لو هو جابك وسألك عن الكلام دا حتنكر؟، قلت له لا، قال خلاص. الأوراق دي دائما بيكون موقع عليها. قلت له إذا كان لابد من توقيع هذه الورقة، فانا عندي كلام عايز أكتبه. فقال لي تفضل. ودخلنا الغرفة (إياها) ومليت كامل كلمتين سخنين علىٰ الطويل في ذيل الورقة، فقام وقال لي دي إضافة جديدة يحسن أنك تمضي كمان مرة فرحت ماسك القلم ومضيت من غير ما أقرأ الورقة.

ويوم السبت ٢١ ابريل كلمني كامل وقال لي التقرير وصل والإضافة الجديدة قرأها الملك، وهو يقول لك كن مطمئن. قلت له علىٰ بركة الله. وقعدت أشوف شغلي وأحضر القضية. واذا بالجماعة دول يفوتوا مرسوم في مجلس الوزراء بنقلي إلىٰ إدارة قلم القضايا.

وفي جلسة الإحالة نزل أعضاء النيابة إلىٰ الجلسة وقلنا لهم إذا حصل أي شيء ابعتوا لي علىٰ طول. فقعدوا للساعة الثالثة وبعدين طلعوا.

فيـه حاجـة لا مفـيش حاجـة. وإذا بـزوج أختـي يحـدثني في التليفـون ويخبرني بأنني نقلت إلىٰ إدارة قضايا الحكومة، قلت لـه يا شيخ حد الله. وطلبت مدير النيابة وكلفته باستيضاح الأمر فقال مع الأسف يظهر أنه صحيح، فأرسلت تلغرافا إلىٰ الملك أقول فيه: أرفض بتاتا وظيفة رئيس إدارة قضايا الحكومة.

بقىٰ ده شغل حكومة. دا شغل حواري. ولكن ما حدش رد علىٰ التلغراف، قلت بقىٰ ينعل أبو القضية. لامواخذة. وصممت علىٰ موقفي، وحاول النحاس وسراج الدين أن يثنوني عنه، فرفضت وقال لي النحاس أنا قاضي. ازاي تحملني مسئولية الاعتداء علىٰ استقلال القضاء أمام التاريخ. وأخيراً لما صممت قرروا لي الفرق بين معاشي وماهيتي وهذه هي القصة وصحيح حتىٰ خسرت في هذا العمل. ولكن الحمد لله. أنا لم أرتكب وزرا يخالف ربنا أو يخالف ضميري.

عزمي يكشف علاقة حادث أسيوط بعدم ترقية القاويش

رئيس المحكمة: نقطة واحدة. كان حصل حادث للمتهم في أسيوط علىٰ أثره عمل تحقيق معه. ونقل من أسيوط هل لديك معلومات؟

الشاهد: أذكر لما كنت رئيس محكمة مصر في سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤، وأخرجني حافظ رمضان بالقوة. فعرضت علي كعضو في لجنة الترقية حالة الأستاذ كامل القاويش وما كنتش شفته قبل كده ولكني كنت أسمع عنه.

رئيس المحكمة: بالخير ولا بالشر؟

الشاهد: كنت أسمع أنه ذكي ونبيه وأنه عازب وبيسهر ويلعب شوية ورق ويشرب كاسين.

رئيس المحكمة: وفيه حريم؟

الشاهد: طبعا مش كان عازب.

رئيس المحكمة: وجلال القضاء؟

الشاهد: اللي أذكره أنه كان قيل أن السيد الغطريفي كان مفتش وكان الأستاذ القاويش قاض في أسيوط وكان ساكن في عمارة وعنده خدامة وأمها كانت تتحدث عنه كزوج وأن هذا العمل أساء إلىٰ سكان العمارة.، فقدموا شكوىٰ في حقه.

رئيس المحكمة: وتبين حقيقة هذه الشكوىٰ؟

الشاهد: تبين أنها معاه. وهو قال أنها مجرد خادمة، وواحد عضو في اللجنة قال وماله. والتيار تحول في صالحه، ورفضوا تعطيل ترقيته، وأنا كنت متعلق بأذيال القضاء.

رئيس المحكمة: بصفتك متعلق بأذيال القضاء، العمل اللي أتاه المتهم في أسيوط تحكم عليه بإيه؟

الشاهد: أنا لم أر شيئا. وهو قال أن أخته كانت في البيت وسافرت لوقت قصير، وأنا رأيي وأنا متزمت. ورأيي أن دا ما بيقاش قاضي.

رئيس المحكمة: يعني كان لازم يفصل من القضاء؟

الشاهد: أيوه. هو كفؤ صحيح ولكن فيه عنصر تاني وهو السير والسلوك.

رئيس المحكمة: عبدالفتاح الطويل رفض ترقيته ليه؟

الشاهد: قال أنه نزع الأوراق الخاصة بتحقيق أسيوط من ملفه السري، أنا تحدثت مع مصطفىٰ حسن في القاهرة، فقال لي أنه فيه تأشيرة علىٰ الملف بتاعه بأن فيه أمر من الأستاذ محمود منصور النائب العام قبلي باستبعاد هذا التحقيق من الملف بعد أن فصل مجلس القضاء في الأمر.

رئيس المحكمة: والحكاية دي قاعدة؟

الشاهد: لا، هو الشخص يقدم طلبا فتنقل الأوراق من الملف السري إلىٰ الأرشيف وحكاية كامل إننا بحثنا عن الشكوىٰ الخاصة بالنزاع، فتبين أن محمود منصور هو الذي أمر بنزع التحقيق، ولكني كلفت جميع الموظفين بالبحث عنها في الأرشيف؛ فلم يجدوها.

رئيس المحكمة: يعني اختفت من الأرشيف؟!

الشاهد: هي مش موجودة. وأنا شخصيا لا أعتبره مسئولا عن فقد هذه الأوراق. وأنا قلت في مجلس القضاء أن القاويش إذا ستبعد! فيجب

استبعاد كل من علىٰ شاكلته. والحكاية الثانية أن أحد أعضاء المجلس قال أنه لم يحقق في إحدىٰ القضايا تحقيقا مستقيما. فقلت له أنت مش رئيس الدائرة! هل سجلت ما أخذته عليه؟ قال لي لا.

رئيس المحكمة: هل حقق المتهم في قضية ٦ مايو؟

الشاهد: نعم.

رئيس المحكمة: هل يفهم من كلامك أنه تحامل علىٰ المتهمين؟

الشاهد: هو لم يوضح.

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة قد بلغت التاسعة والربع.

وفي الساعة العاشرة مساءاً أعيدت الجلسة واستأنف الأستاذ محمد عزمي أداء شهادته فقال:

عزمي يفسر لماذا تم حفظ تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة؟

إن النيابة كانت قد بدأت تتصرف في المواضيع المختلفة وهي تبلغ ٦٠ موضوعا.

الذي بدأ بالتحقيق الأستاذان أحمد موافي وعبد الحميد لطفي وكانت مسألة السلاح البحري والأسلحة البلجيكية جت في وقت واحد. وكان موضوع أسلحة الصحراء علىٰ وشك الانتهاء، وموضوع

الطائرات كان فيه أنواع وكان خالص، أما السيارات فكانت عند عبدالحميد لطفي، وكان فيه من جنرال موتورز وفيات ورينو وكان عبدالحميد لطفي خلصها وقال لي أنه مش ممكن تقدم، لأن التهمه ثابتة.

رئيس المحكمة: المتهم كان له يد في استبعاد الاتهام الذي كان قائما ضد رجال الحاشية؟

الشاهد: إذا قلنا أن رجال الحاشية هم الموظفين اللي في السرايا كان فيه أحمد بدر، وإذا توسعنا في المعنىٰ كان جهلان من الحاشية وكذلك عبدالغفار عثمان.

اما الباقين فواحد كان عضو في عائلة محمد علي. وهو عباس حليم وكان وضعه أكثر من الحاشية وهم قالوا بعدين أنه عدو الملك ولكن مش صحيح لأن المسيري قرر أن الملك جابه وقال له شوف قرشين من اعتمادات حملة فلسطين لأنه فقير. وهذه الواقعة تدل علىٰ أن فاروق كان يعطف عليه فعلا.

رئيس المحكمة: القضية حفظت بالنسبة لمين؟

الشاهد: فيه تلاتين موضوع حفظوا في عهدي أنا، ولم يكن المتهمين فيها من الحاشية.

رئيس المحكمة: طيب بوللي مثلا؟

الشاهد: قيل أنه شريك لحلمي حسين وأدمون جهلان ولكن لم يثبت ذلك في التحقيق. وجلال علوبة جت سيرته في المحروسة مع أحمد بدر.

رئيس المحكمة: القضية حفظت بالنسبة لجميع هؤلاء؟

الشاهد: أحمد بدر قدم في قضية الغردقة ولكن حفظت قضية فخر البحار والمحروسة لأن الملك كان متهما فيها شخصيا. أما قضية عاكف فقد حفظت لأنه تبين أن اللجنة التي ذهبت إلىٰ إيطاليا لتشتري الطائرات استطلعت رأي الحكومة فأمرت الحكومة بالشراء وتبين من التحقيق أنه لم يرتكب جرما مما نص عليه قانون العقوبات. وأنا مالي بقىٰ، هو أنا حادور علىٰ الناس من الشوارع وأحطهم في السجن.

رئيس المحكمة: بوللي ماعليهوش حاجة؟

الشاهد: لا. وحلمي حسين كان متهم في صفقة سيارات. وقد أسفر التحقيق علىٰ أن هذه السيارات ليس فيها عيب وأنها أشتريت بثمن أقل من ثمنها الحقيقي.

رئيس المحكمة: ناقص مين؟

الشاهد: ماعدش إلا فخر البحار والمحروسة التي هي نزلوا صب علىٰ صاحبنا حتىٰ أنه مكتوب في قرار الاتهام أن أحمد بدر أدخل في ذمة فاروق مبلغ.

رئيس المحكمة: المبلغ دا كان كبير؟

الشاهد: دا مايهمناش. ولكن اللي يهمنا أن ثمن فخر البحار دفع من مال الحكومة وضباط البحرية شهدوا شهادة عظيمة. وقد علل أحمد بدر شراء اليخت بقوله علشان نعود طلبة البحرية علىٰ هواء البحر.

رئيس المحكمة: المتهم ملوش دخل في حفظ هذه التحقيقات؟

الشاهد: لا يا فندم حرام.

القاويش (المتهم) يستجوب الشاهد (محمد عزمي)

وبعد ذلك أخذ المتهم يسأل الشاهد كالآتي:

المتهم: هل تستطيع أن تذكر كيف عينت نائبا عاما؟

الشاهد: أنا كنت مستشار في محكمة النقض وقبل ذلك كنت مستشار في محكمة الاستئناف وكنت رئيس دائرة قضايا المنصورة وفي هذه السنة سألني أحد زملائي: عندك مانع تروح وكيل وزارة العدل. فقلت له مش من السهل الإجابة علىٰ هذا السؤال اليوم. قال لي أنا مكلف بسؤالك ففي اليوم التالي وبعد تفكير وجدت أنني صاحب عيال وعندي مصاريف كثيرة فاعتبرت أن ده رزق جاي لا يصح أنني أرفضه. فقلت له أقبل بشرط أن يكون هذا القبول تعيينا.

وكان إبراهيم عبدالهادي في ذلك الوقت رئيس ديوان. وكان النقراشي رئيس الوزارة فقام عبدالهادي قال فيه في السراية دوسيه بأني وفدي. واعتبرت أن هذا عدوان علىٰ الحقيقة لأنني غير حزبي. وقد ندبت علىٰ ذلك، وعين الأستاذ سليمان حافظ. وبعد أن نقل لمجلس الدولة أعيد ترشيحي. ولكن إبراهيم عبدالهادي بقىٰ رئيس وزارة ووقف الموضوع. وبصينا لاقينا الوزارة سقطت وكان ترشيحي كوكيل وزارة العدل قائما. ولكن منصب النائب العام قد خلا فرؤي أن ينتفعوا بي. واتصل الأستاذ احمد علوبة بالتليفون وقال لي فيه حاجه تخصك لست في حل من أن أقولها لك. ثم استدعاني حسين سري وقال إحنا عيناك نائب عمومي. قلت له من غير ما تأخذ رأيي: قال لي أنت مجد بس أوعىٰ تكون ناشف زي أبوك. قلت له وأخد منه كمان.

المتهم: ألم يزكيك الفريق محمد حيدر لتعيينك؟

الشاهد: طبعا.

المتهم: عندما ألغيت المحاكم المختلطة وجاء دور شغل المبنىٰ؛ هل حصل نزاع بينك وبين بعض مستشاري النقض وبينهم الأستاذ محمد علي رشدي، فقلت أن مستشاري النقض يحقدون عليك لأن الملك أختارك نائبا عاما؟

الشاهد: لا مش صحيح. والله العظيم كذب.

المتهم: لما رحت السراي لتقييد اسمك هل ذهبت معك؟

الشاهد: جايز واللي بثبت دفتر التشريفات.

المتهم: لا هو يعلم مش جايز. هل طلبت الأنعام عليك بالباشوية؟

الشاهد: أبدا. ولكن بعد خروجي من الخدمة، قال لي النحاس إحنا متأسفين علىٰ تركك الخدمة. وإحنا سنطلب لك الباشوية علشان نرضيك.

المتهم: لما جه جهلان من بره علشان تفتيش الخزانة لماذا لم تأت إلىٰ القاهرة لفتح الخزنة وسؤاله؟

الشاهد: أنا قلت أنني اتصلت بإمام وقلت له هاتولي علشان أستجوبه. ولكن تطورت الأمور بعد ذلك.

المتهم: هذه الإجراءات كلها. وهل أثبتّها في محضر التحقيق؟

الشاهد: لا.

المتهم: لماذا؟

الشاهد: أنا قلت أنني أثبت الكلام دا في مذكرة. ولم أستطع إثباته في المحضر لأني لم أكن أحقق مع الملك.

المتهم: هل طلب منك الأستاذ عبد الفتاح الطويل أن يعطيك ضمانا أثناء هذه التحقيقات؟

الشاهد: لا. اللي حصل أنه عندما خاطبني فؤاد سراج الدين في مسألة ١٠ سبتمبر اللي الملك ثار بشأنها قال لي: علىٰ أي حال يحسن إذا جه

واحد من بتوع الملك تدينا خبر علشان الحكومة تسهل الأمر، قلت له إن المسائل دي سر، ويجب أن يكون عنصر المفاجأة متوافر فيها. فقال لي: دي مشورة أخ لأخيه. ولما التقيت بوزير العدل، قلت له عن الرواية دي. فقال لي أسمع أنا حاسافر أوروبا وحاقابل النحاس في أكس ليبان وعايز بيان عن التحقيقات التي تمت. فكلفت أعضاء النيابة بوضع تقرير وجيت في نهايته وكتبت أن هذه التحقيقات مهمة ويجب أن تسير بدون عائق. فأشر الأستاذ الطويل بالموافقة علىٰ ما كتبته. وفي اليوم التالي قابلني وكتب لي ورقة من نفسه بأنني يجب أن أمضي في التحقيق دون التفات إلىٰ أي عائق، ويظهر كان عايز يتظاهر بالبطولة.

المتهم: هل أعطيت صورة من الخطاب للأستاذ الطويل؟

الشاهد: نعم.

المتهم: هل كانت صورة الخطاب بخطك؟

الشاهد: يجوز. ولكن دي مش مهمة.

المتهم: أزاي دي مهمه قوي. وتلا المتهم الصورة من هذا الخطاب وسأل الشاهد.

المتهم: هل تظن أنه من الطبيعي أن وزيراً يأخذ مثل هذه الصورة من النائب العام؟

الشاهد: لا دا غير طبيعي.

المتهم: أليس معنىٰ ذلك أن الأستاذ الطويل لا يثق فيك ويعرف أنك لا تقول الحق؟

الشاهد: ما يعرف شغله. وأنا مالي.

وأوشك أن يتطور الأمر إلىٰ مشادة لولا أن حسم رئيس المحكمة المناقشة.

المتهم: هل بينك وبين فرغلي صلة؟

الشاهد: أخو فرغلي عديلي. دول سبع بنات.

المتهم: عندما حفظت قضايا رجال الحاشية هل أصدرت بهذا التحفظ بيانا رسميا في الصحف؟

الشاهد: لكن اللي حصل أنه بعد حفظ مسائل السيارات والطائرات وفخر البحار والمحروسة، اتصل بي النحاس رئيس الوزراء وقال أن الملك بمناسبة قرب زواجه عايز يمن علىٰ بعض رجال حاشيته برتب. وبما أنه قد تردد أسماء بعض هؤلاء في الصحف وبما أنه حصل حفظ، عايز بيان من النيابة في الجرايد علشان الرأي العام يعتقد أنه لا يعطىٰ لناس مجرمين.

يعني عايز تقول أن رجال الحاشية لم يأت لهم ذكر في تحقيقات الجيش. فقلت له: وأنت نفسك ترضىٰ عن ذلك. يعني أبقىٰ كذاب. قلت له فيه حاجة واحدة بأن اتهموا ولكن تبين أن الاتهام مش صحيح.

رئيس المحكمة: وطلع بيان رسمي بذلك؟

الشاهد: نعم.

المتهم: هل هذا هو صيغة البيان: تعلن النيابة أن كل ما أسند الىٰ حضرات أصحاب العزة. تبين أنه غير صحيح؟

الشاهد: نعم هذا هو البيان.

المتهم: لما أُريد تسوية حالتك.. ماذا طلبت؟

الشاهد: كانت عروض من النحاس وأنا لم أطلب شيئا.

المتهم: هل لك أخ نزيل مستشفىٰ الأمراض العقلية؟

واستبعد رئيس المحكمة هذا السؤال وقال الشاهد للمتهم: يعني عايز تقول أنني مجنون.

وانتهت شهادة الأستاذ محمد عزمي، فقررت المحكمة استمرار نظر القضية إلىٰ اليوم التالي لسماع مرافعة الادعاء والمتهم.

وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة مساءً فرفعت الجلسة.

ثانيا: - دفاع القاويش عن نفسه أمام المحكمة:

القاويش يسرد جهوده القضائية وكفاءته الوظيفية

أشكر المحكمة حيث أتيح لي بالحضور أمامكم لأتكلم بعد أن صمتُّ وسكت طويلا جداً. علىٰ ذلك المخلوق الذي سأقدمه

لحضراتكم وهو محمد عزمي. يتكلم كل يوم في الصحف. ويذيع كل يوم بيانا. حمدت الله لأن التقاليد تقضي علىٰ رجال القضاء بألا يتهاتروا علىٰ صفحات الجرائد. وإذا تكلم رجال القضاء في شان قضية فلا يتكلمون إلا في ساحة القضاء.

ومضىٰ الأستاذ القاويش يسرد تاريخ حياته منذ تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٢٧ وظل يتدرج في وظائف القضاء حتىٰ وصل إلىٰ وظيفة رئيس نيابة الصحافة، وقال أن من أعمال هذه النيابة تحقيق قضايا الشيوعية والمرافعة فيها، ولما جاء لهذه النيابة درس كتب الشيوعية وقرأها وأنتهىٰ بالاقتناع بأن هؤلاء الشيوعيين ليسوا مصريين وأنهم خونة. ذلك لأنهم لا يهمهم من أمر بلادهم شيئا وإنما يدينون بالإخلاص والحب لبلد آخر.

ومضىٰ يقول:

وقد أمن بأن النظام الشيوعي نظام يجعل جميع أفراد الشعب عبيدا لحفنة من الرأسماليين. رأيت شيوعيون يتشدقون بمنشوراتهم. رأيت واجبا علي كمصري لا كموظف أن أحاربهم حربا لا هوادة فيها. وقبل أن أجيء إلىٰ نيابة الصحافة، قبل أن أجند لمحاربة الشيوعيين لم يكن قد صدر في أحكام القضاء من تاريخ أنشاء المحاكم إلىٰ سنة ١٩٤٨ إلا حكما واحدا بالحبس سنة مع الشغل أخذت أحقق هذه القضايا وأترافع فيها بنفسي والبت للقضاء بأن هؤلاء خونة واقتنعت المحاكم

بذلك فأخذت تصدر أحكامها متوالية ووصلت إلىٰ السجن والأشغال الشاقة. وبقيت في نيابة الصحافة سنتين وقدمت للمحاكم ما لا يقل عن مائة قضية في ثلاثة أشهر.

رئيس المحكمة: نخش في الموضوع؟

المتهم: أيوه أنا انتهيت.

وجاءت الحركة القضائية وكان دوري أن أعين مستشاراً فإذا بوزير العدل يتقدم لمجلس القضاء ويقول لهم أنني أقرر ترك كامل في الترقية. ليه؟ لأن في حكم قضية ٦ مايو ما يمسني ولم يقدم هذا الحكم لمجلس القضاء. ارجعوا حضراتكم إلىٰ ملف خدمتي وإذا شئتم فارجعوا إلىٰ حكم المحكمة في تلك القضية تجدون أن المحكمة أشادت بكامل القاويش، فأنا الذي كشفت أسرار هذه القضية ثم سلمتها للأستاذ الوشاحي قاضي التحقيق لأنها كانت تشتمل علىٰ تآمر علىٰ الملك.

قاتل الله الحزبية وأرجو من الله ألا تعود يوما لهذه البلاد. فهذه الحزبية جعلت رجلا حزبيا يكافح رجلا يحارب أعداء البلاد.

ثم مضىٰ الأستاذ القاويش في مرافعته فقال: إن موضوع تحقيق أسيوط يلخص في أنني كنت أعيش في أسيوط كقاضي مع أقرب الناس إلي. مع شقيقتي الوحيدة وليس لها غيري وكنت قاضيا لا يعرف إلا أن يوزع العدل بين الناس.

وكان في منزلي خادمة أقبح ما خلق الله. فتقدم مجهول جبان في الظلام وأرسل شكوىٰ يقول فيها أن كامل القاويش عنده متريس. هذه الشكوىٰ المقدمة من مجهول جبان جرىٰ التحقيق فيها وتبينت الحقيقة. ومثل هذه الشكوىٰ يجب ألا يكون لها أثر وتحفظ في الأرشيف.

واستطرد فقال: أن الحزبية أفسدت كل شيء في القضية. وكان عبدالفتاح الطويل محاميا عن وحيد يسري. ولما قرر قاضي التحقيق بألا وجه لإقامة الدعوىٰ؛ طعنت في القرار وقدمت للمحكمة مذكرة أظهرت فيها وحيد يسري علىٰ حقيقته. وليس قضية قنابل ٦ مايو وحدها بل كانت هناك قضايا شيوعية.

هذا هو السبب الذي جعل الطويل يتقدم إلىٰ مجلس القضاء كاذبا لترك كامل القاويش وكنت أود أن يقدمني السيد المدعي من واقع هذا الملف لا من أن يقدمني من أقوال محمد عزمي ولا من أقوال راقصة أرجعوا إلىٰ هذا الملف وأناشدكم أن ترجعوا إليه.

أنت تقول يا سيدي المدعي أن كامل القاويش مغرور، أنا لم أقل ذلك إنما الذي يتكلم هو هذا الملف كفاية ممتازة. أخلاق فاضلة كريمة.

رئيس المحكمة: بتحكم علىٰ نفسك؟

المتهم: أنا بتكلم من الملف سمعته نظيفة يعني كامل اللي بيستنكر عليه السيد المدعي أن يعين وكيلا للداخلية لو كان متوسط في الكفاية

أو متوسط في السمعة أو في الأخلاق هذا الملف يبدأ من سنة ١٩٢٩، أي ٢٣ سنة يدون فيها تقارير رجال مختلفين من رجال القضاء لا صلة لي بهم وتكتب هذه التقارير في سرية مطلقة.

القاويش يعترف بأنه تقدم بشكوى للملك لعدم ترقيته

ومضىٰ يقول:

يا قضاتي ويا قضاة الثورة هذه الشكوىٰ ثبت كذبها وهي من مجهول وأن من يعرف نظام العمل يعرف أن رؤساء النيابة لا شأن لهم بأي شكوىٰ تقدم.

لقد قررت أن أستقيل فليس كامل القاويش بالرجل الخاو كلا. أمامي المحاماة. واعتزمت فعلا أن أقدم استقالتي وإذا بجريدة الأهرام تظهر وفيها خبر تقول فيه أن رجلا من كبار رجال القضاء سيقدم استقالته، لأنه ترك في الحركة الأخيرة، وعلمت من مدير إدارة النيابة في ذلك الوقت أنه سمع عبدالفتاح الطويل يقول لو قدم القاويش استقالته لقبلتها.

رئيس المحكمة: هل كان الطويل يعرف علاقتك بمحمد حسن والشيمي؟.

المتهم: عبدالفتاح الطويل يحاربني من زمن طويل. لماذا؟

رئيس المحكمة: هل كنت حزبي؟

المتهم: لا يا فندم.

رئيس المحكمة: هل كل رجال القضاء لما يتركوا في الحركة يلجؤون لرئيس الدولة؟

المتهم: ولكن ليس هناك مانع من أن يشكو الأنسان لرئيس الدولة.

رئيس المحكمة: يعني العرف كان كده.

المتهم: أيوه.

رئيس المحكمة: وبالنسبة لرجال القضاء؟

المتهم: حصل سابقة أو سابقتين. وفيه مستشارين تقدموا لديوان الملك بشكوىٰ ودستوريا مفيش مانع.

وقدمت الشكوىٰ بالبريد فحين علمت أن الطويل يمانع في ترقيتي وكنت في زيارة صديق في شارع فؤاد بالإسكندرية وحين نزلت في هذا المنزل مررت في طريقي بجريدة الجورنال ديجبت وكنت أعرف رجال الصحافة وعلاقتي بهم علىٰ أحسن ما يكون حتىٰ أنني لم أقدم قضية مراقبة واحدة للمحاكمة. أحمد حسين يشتم في الملك، فتحي رضوان يشتم في الملك، إحسان عبدالقدوس يشتم في الملك، لم أحبس صحفيا ولا قدمت قضية واحدة إلىٰ محكمة الجنايات. قضية واحدة اضطررت فيها أن أقدمها لإحسان عبدالقدوس كانت تهمته أنه نشر في مجلة روز اليوسف أن الدكتور أحمد حسين الذي كان وزير

للشئون الاجتماعية وهو سفير لنا في أمريكا، هو جاسوس للسفير الأمريكي.

ثم قال للصحفيين أرجو ما تنشروش الكلام ده. ثم عاد وقال: لكن ما هو نشر وأستطرد يقول:

هذه هي تهمة شديدة تنسب إلىٰ وزير وإلىٰ رجل فاضل، فحبسه ثلاثة أيام ثم أفرج عنه أمام قاضي المعارضة هذه هي الواقعة الوحيدة.

نشرت المصري في يوم حديث للمرحوم حسن البنا وقيل أن هذا الحديث أخذ منه قبل وفاته، وإذا برجال وزارة الداخلية يصادرون المصري ويطلبون أن أؤيد هذه المصادرة فرفضت وذهب المراغي يشكوني إلىٰ النائب العام ولكنني أبيت أن أتزحزح عن موقفي.

رئيس المحكمة: وعلشان كده خدك وكيل وزارة؟ (ضحك)

المتهم: سأتكلم. سأقول كل شيء.

اسألوا الأستاذ أبو الخير نجيب.

رئيس المحكمة: هل كنت تعرف محمد حسن ولا لسه؟

المتهم: أنا كنت أعمل بضميري.

واستطرد قائلا أن أبو الخير نجيب نشر مقالا عنوانه (التيجان الهاوية) تكلم فيه عن الملوك الذين هووا. هذه القضية حققت ثم عرضت علىٰ

القاضي فأفرج عن أبو الخير نجيب فهل تعرفون ماذا حدث لهذا القاضي؟. أنه جوزي بتركه في الترقية.

رئيس المحكمة: في عهد من؟

رد الأستاذ مصطفىٰ الهلباوي وكان جالسا في القاعة قائلاً: في عهد إبراهيم عبدالهادي.

ومضىٰ الأستاذ القاويش يقول وأنا حفظت هذه القضية في الوقت اللي كان فيه أجرأ نائب عام لا يستطيع أن يفعل ذلك. وجاءني أبو الخير مندهشا يقول كيف حفظت هذه القضية، وقال لي كلاما لا أحب أن أكرره حتىٰ لا يقال أني مغرور.

علمت بعد أن تمت الحركة التي تركت فيها أن من بين من احتج علىٰ الطويل هما الأستاذان محمد عزمي وصديقي الفاضل الأستاذ حافظ سابق النائب العام. وأنا لا أنسىٰ جميلا أبدي إلي. كان ذلك في يوليو فرأيت أن أقوم بإجازة لمدة شهرين، ثم طلبت إمدادها شهراً آخر في الوقت الذي كان فيه الأستاذ عزمي وقتها في الإسكندرية مش بيحقق... بل بيبهدل في قضية الأسلحة كما سأبين لحضراتكم.

في أوائل شهر نوفمبر ذهبت أزوره في بيته كان كل يوم اعتكاف. وكل يوم مرض أو تمارض. وقلت له. أنا لا تسمح لي كرامتي أن أعمل أي عمل في الدولة إلا إذا ردت لي كرامتي. فقال لي أنت محق. ولكن

معلهش روح النيابة من حين لحين. ولـم يكـن لـي مكتـب في النيابـة في ذلك الوقت ثم قال لقد فاتني شيء. أنا كما قلت صديق لجميع رجـال الصحافة فمريت علىٰ الأستاذ جلاد وتحدثت في شئون كثيرة وطبعـا فكرة تركي الخدمة كانت هي اللي شغلاني وضروري أني أتكلـم فيهـا، فحكيت له الحكاية. وهو كتر خيره كتب تقرير.

رئيس المحكمة: لا مذكرة؟

المتهم: مذكرة.

رئيس المحكمة: هل عرفت أنه بيشتغل في السراي؟

المتهم: هو كما اعترف في محكمة الغدر كان بيقدم تقارير.

رئيس المحكمة: تقارير رسمية؟

المتهم: لا غير رسمية، تقارير خاصة.

رئيس المحكمة: تحب ترتاح شوية؟

المتهم: لا يا فندم، أنا عايز أتكلم. أنا سكت كتير.

رئيس المحكم: طيب ما أنت حتتكلم برضه.

ثم رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة الأولىٰ والنصف بعد الظهر

وفي الساعة الثانية أعيدت الجلسة واستأنف المتهم الأستاذ القـاويش مرافعته فقال:

القاويش يقول أن محمد عزمي تقدم بشكوى للملك ضد وزير العدل

قضاة الثورة: قلت لحضراتكم أنني راجل أحفظ الجميل وكيف أني ذهبت إلىٰ الأستاذ محمد عزمي في منزله لا لأهنئه لعودته، ولكني لأقول له أني لن أعمل في النيابة حتىٰ يرد حقي وأنه وافقني علىٰ ذلك. وكان الأستاذ عزمي كلما قام أشكال بينه وبين الطويل يمرض أو يتمارض وكنت أزوره. ثم جاء يوم في شهر أبريل. وإذا به يطلب مقابلتي، وفاتني أن أقول أنني تحدثت إليه مرة في أحدىٰ زيارتي أنني علمت من شخص يدعىٰ محمد حسن وهو يعرف بهذا الاسم أن شكواي أمر بتحقيقها وفي يوم من أيام شهر أبريل بعد قضية الجيش ما تبهدلت اللي أتحفظ أتحفظ واللي تقدم من غير تحقيق أتقدم فقابلته وقال لي أن الطويل يدس لي عنده وأنا أريد أن أبين وجه الحق في هذا الموضوع وأريد أن أقدم مذكرة للملك.

رئيس المحكمة: هل كان يعرف أنك متصل بالملك؟

المتهم: أنا قلت له أنا علمت من محمد حسن.

رئيس المحكمة: يعني لما قلت له كده عرف أن بينك وبين محمد حسن صلة؟.

المتهم: أيوه يا فندم.

رئيس المحكمة: يعني كان يعلم أن هناك صلة وثيقة بينك وبين محمد حسن؟

المتهم: أيوه يا فندم وهو قال للطويل إن كان عندك وجه حق. أتركه معلهش ولكن الطويل لم يكن عنده سبب واحد يبرز تركي في الترقية. فقال لي عزمي أنا أريد أن أقدم مذكرة فقلت طيب أكتب فقال لي بس أنا خايف أن تحول هذه الشكوىٰ وأنا أريد تحقيق مباشرة ورجائي أن أتكلم مع محمد حسن في هذا الموضوع وهل يقبل تقديمها للملك أم لا. فكلمت محمد حسن في الموضوع. وبعد ذلك اتصل بي محمد حسن وقال لي مافيش مانع. وبعد ذلك أعد مسودة هذه الشكوىٰ وأنا ماكنت أعرف شيئا عن قضية الجيش ولم يكن لي بها أي تصال. وكتبت المذكرة وقال لي أعمل معروف يا كامل خد أعطيها لمحمد حسن.

ومع ذلك أشكر الله كثيرا علىٰ أن كان لي نصيب في هذه المذكرة. إذ لولا هذه المذكرة لاستمر محمد عزمي في أكاذيبه.

تحدد موعد المقابلة لتسليم المذكرة. النائب العام طلب مقابلته في البيت فرفض محمد حسن. واقترح أن تكون المقابلة في محل الشيمي، وهو كان يعرف محل الشيمي. فأخبرته بذلك.

ومضىٰ الأستاذ كامل القاويش في دفاعه فأشار إلىٰ مقابلة الأستاذ عزمي لمحمد حسن مرة ثانية في محل الشيمي ليعرف مصير المذكرة.

وقال أن محمد عزمي اللي بيقول. أنه تصبب عرقا وبقىٰ خجلان لوجوده في هذا المكان. ليه؟. ده مكتب نظيف مش محل خمور. وإن يكن الرجل تاجر طيور وأنا كما قلت أننا في عهد الثورة والناس كلهم متساوين. فقد ظل ربع ساعة يتكلم مع محمد حسن اللي بيقول أنه وشوشني وقال لي ليه تجيبني هنا!

وجاء الآن دور محمد عزمي. عين محمد عزمي نائبا عاما سنة ١٩٤٩ علىٰ ما أذكر، وكان أمراً معروفا أن الذي رشحه لهذا المنصب هو الفريق محمد حيدر وحين سُئِلَ حسين سري لماذا اختاره؟. فقال دعيت ثلاثة مستشارين وتحدثت إليهم فاخترت أغباهم لأن الذكي سيتعبني. وشغل عزمي هذا المنصب حتىٰ سنة ١٩٥١.

رئيس المحكمة: علاقة محمد حيدر بعزمي إيه؟

المتهم: هو بيقول أنه بيعتبر حيدر كوالده.

رئيس المحكمة: سمعت كلام حسين سري من مين؟

المتهم: ناس كتير لا أذكرهم.

القاويش (المتهم) يرد على اتهامات الشاهد (محمد عزمي)

ومضىٰ الأستاذ القاويش في دفاعه بقوله:

حقق عزمي في قضية التموين وقضية القطن بتاعة الإسكندرية والقضية البائسة قضية الجيش. حقق قضية التموين بتاعة محمود زكي وكان راتب قد قام بتحقيق إداري ثم تولىٰ محمد عزمي التحقيق لأول مرة

يصدر قرار مسببا. عمل أسباب كتاب، ليه ماعملش كده في قضية الأسلحة؟.

لجأ محمود زكي الىٰ مجلس الدولة شاكيا من هذا الظلم لأن عزمي دمغه بالسرقة في هذا القرار. ونظر مجلس الدولة القضية وضم تحقيق النيابة فماذا قال مجلس الدولة عن محمد عزمي؟ اللي جاء أمس يحرج محمد فرغلي. هذا هو الذي سألته بالأمس هل بينك وبينه علاقة فقال أيوه أنا عديل أخوه. هذه القضية حققها عزمي وأبىٰ ألا يقدمها للقضاء من أجل خاطر فرغلي ثم عرضت القضية علىٰ القضاء فحكم فيها بالبراءة ابتدائيا واستئنافيا، وتناولت المحكمة تحقيق النيابة بمثل ما تناولته محكمة القضاء الإداري، هذه القضية التي تقول فيها النيابة أن كبار تجار القطن يغشون القطن. انظروا أي مصيبة علىٰ سمعة البلاد حين يقال أن كبار تجار القطن يغشون القطن. وتقدمت القضية إلىٰ القضاء علىٰ هذا الأساس ظلما، ثم ظهر الحق. ما مصير علي أمين يحيي ومحمد فرغلي المجني عليهما عند عزمي؟! (شرح مبسط لقضية القطن الشهيرة عام ١٩٥١ في الهوامش).

جاء عزمي أمس يقول لحضراتكم ما قاله عن زميل فاضل تعتز كل بلد أن يكون فيها مثله وهو الأستاذ محمد عبدالله. فقد قدم الأستاذ محمد عبدالله تقريراً بأنه ما كان يصح أن تقدم هذه القضية للقضاء، هذا هو محمد عزمي يقول ما قاله أمس عن زميله محمد عبدالله. لما قال القضايا التي ابتليت وأُبتليت معها البلاد بمحمد عزمي قضية

الأسلحة. لست مغرورا يا سيدي ولكن لو أعطيت الفرصة لقدمت لحضراتكم كيف سمح أن تدور المهاترات بين الطويل وعزمي على صفحات الجرائد.

يقول الطويل في حديث نشر في الصحف أنني قلت لمحمد عزمي أن يعهد بتحقيق هذه القضية لكامل وأنا أؤكد لو كانت هذه القضية أحيلت على كامل القاويش لكان نصيبها غير هذا! هو قال لعزمي أعط القضية لكامل! أنا ماأجبش كامل لكنه أكفأ محقق! لست أنا المغرور، فعزمي واصل التحقيق ولم يرع الأمانة، محمد عزمي لم يكن يوما من الأيام من رجال النيابة وهو فوق عديم التمرين له مثالب. فإذا قدمت القضية لمحكمة الجنايات والتحقيق فيها أبتر لا بد أن يحكم فيها بالبراءة. فمثلا لم يقبض على عباس حليم! شوفوا الجواب واعذروني! قال أنا عملت لجنة. لجنة ليه؟. قال علشان نفحص الموضوع ده. أزاي؟ ده أنت النائب العام ده! أنت الأمين على هذه القضية! وبعدين قال أننا شوفنا أننا لو حبسناه وعرضت المعارضة على علي رضا رئيس محكمة الإسكندرية وهو قريب ناريمان سيفرج عنه. الله! قم بواجبك يا راجل! ثم قال أنا وضعت رقابة على بيته وتليفونه وبريده الخاص وخلاص كفاية! لا يا عزمي أنت لم تقبض على عباس حليم لأنك تخشى الملك! أنا سأقدمه لكم عاريا. هو بيجي يقول لكم أنا ما قبضتش عليه لأني خايف من الملك!. محمد

عزمي سبع المرة اللي ماكنش فيه حد واقف قدام الملك غيره بينه وبين الملك سور!

لا يا عزمي. أنه لا يذكر أن مسكنا بسراي عابدين فتشته النيابة مش منزل حلمي حسين المستقل واللي فيه سور بينه وبين السراي، مكتب فتحي عمر سكرتير خاص إبراهيم عبدالهادي رئيس الديوان الملكي. أنهم في مصيبة وجاء محمود منصور وفتش مكتبه في السراي، وعزمي لايفتش منزل محمد حلمي حسين. طيب يا عزمي محمد حلمي حسين له بيت في المحلة.

وثالثة الأثافي مسألة جهلان، وصل جهلان مصر، ويعرف أن النائب العام عايز يقبض عليه فيجري علىٰ السراي وهو رجل مورد للسراي. ودارت المفاوضات ومحمد عزمي يقول هاتوه لي في الإسكندرية. ليه؟: أنت طلبته علشان تفتش الخزانة. كان يجب أن تأتي فورا للقاهرة وتفتش الخزانة. وقال لا أنا عايز أقبض عليه. ولو أدىٰ الأمر إلىٰ ترك هذا المنصب.

وأخيراً يتم الاتفاق علىٰ أن يسفروا جهلان ويقول عزمي أنه قبل هذا علىٰ أساس أنه لم يكن يعرف حضوره ولا سفره لماذا لا يذكر هذا؟ لأنه يعرف أنه عار عليه، يريد أن يظهر أنه بطل ولكنه بطل زائف.

ثم يصدر محمد عزمي بيانا بحظر النشر عن القضية في الصحف لأنها قضية خاصة بكرامة وسمعة البلاد. كان محمد عزمي نفسه هو الذي

يبوح لمحرري الصحف بأسرار التحقيق! ولو سألتم مندوبي الصحف. سأقدم لكم شاهداً في هذه النقطة.

رئيس المحكمة: هل في قضية حسين سري عامر شيء يتعلق بقضيتك؟

المتهم: أيوه يا فندم.

ثم تلا المتهم في إحدىٰ الصحف ما جاء في أقوال الأستاذ الطويل أمام المحكمة العسكرية في قضية حسين سري عامر. خاصا بإذاعة الأستاذ عزمي للصحف بأسرار التحقيق. ثم استطرد فقال أنت النائب العام صاحب السلطة لم تلجأ إلىٰ وزير المالية وإلىٰ رئيس الوزراء، لماذا تقحمهما في هذه التحقيقات؟ لماذا لا تخطو خطوة قبل أن تستأذنهم؟. ليه تشركهم؟ لا أريد أن أطيل علىٰ حضراتكم.

رئيس المحكمة: مش نتكلم في الوقائع المتعلقة بك؟

المتهم: أيوه.. أنا سأبين لكم من الصادق أنا أو محمد عزمي.

واستطرد الأستاذ كامل القاويش: فقال قلت لحضراتكم أن عزمي اختصاصي في نشر البيانات قبل قيام حركة الجيش كان عزمي والطويل يتهاتران عن تحقيق قضية الجيش. ولن تجدوا في أقوال عزمي ما يشير من قريب أو بعيد عن تدخلي لديه في هذه القضية. وفي

٢٣ يوليو أراد أن يظهر أنه بطل مغوار وتكلم عمن تدخلوا في قضية الجيش فهل جرأ أن يذكر اسم كامل القاويش علىٰ أنه تدخل في هذه القضية؟ لا أبدا، إنما كان يتحدث عن العقبات التي كانت تقابل طريقه. وما كادت حركة الجيش تقوم حتىٰ لبس محمد عزمي جلد الأسد وفي صباح ٢٧ يوليو وبعد أن استوثق عن أن الملك خلع هرول إلىٰ رجال الثورة وأخذ يقبل هذا ويحتضن ذاك ويقول لهم أنه كان ضحية الملك ثم طلب أن يعاد إلىٰ منصبه! لان الملك هو الذي أخرجه. وقال لهم أنا كنت عدو الملك وعلشان كده أخرجت فأعيدوني إلىٰ عملي. وكلكم لا ينطلي عليكم هذا فرفضتم. أنت فضلت تقول فلان تدخّل وفلان أقام في وجهي العراقيل ما جبتش اسم كامل القاويش أبداً.

القاويش يفند التقرير الخاص بقضية الاسلحة الفاسدة الذي أرسله عزمي للملك

حتىٰ جاء يوم ٢٠ سبتمبر وطلعت جريدة الأهرام بهذا التقرير الذي أرسله إلىٰ السراي. فأسقط في يده. خرجت الأهرام بهذا التقرير وبالصورة الزنكوغرافية وبإمضاء عزمي. وتلا بعض فقرات من هذا التقرير.

ثم قال يعني عزمي بيقول والنبي يا سيدي يا ملك. يا إلهي مش أنا اللي عملت كده.

وعاد إلىٰ تلاوة فقرة أخرىٰ من هذا التقرير ثم قال هذه هي أقوال محمد عزمي التي وقعها بإمضائه. والتي يؤكد فيها إلىٰ ربه وسيده أنه بريء.

رئيس المحكمة: اللي بيقول أنك أنت اللي كتبتها وهو مضىٰ عليها؟

المتهم: جاي جاي. كل ده جاي.

ومضىٰ الأستاذ القاويش يتلو فقرات من هذا التقرير حتىٰ وصل إلىٰ فقرة جاء بها أن الوزير طلب إليه أن يكتب إقراراً لا يذكر فيه الحقيقة. وصاح قائلا الوزير يطلب من النائب العام أن يكتب إقراراً يخالف الحقيقة!

ومضىٰ الأستاذ كامل القاويش يتلو فقرة أخرىٰ في التقرير خاصة بملاحقة الوزير له وإفلاته حتىٰ في مرضه واعتباره ممتنعا عن العمل وهدده بالإحالة إلىٰ المعاش. وأن التحقيق انتهىٰ والحمد لله ببراءة رجال الحاشية وأنه أراد تشويه سمعتي أمام الرأي العام لأنه يفهم أن هذا الحفظ لم يكن سليما.

ولما وصل الأستاذ القاويش إلىٰ الفقرة التي أشار فيها إلىٰ قضية ٦ مايو في تقريره قال اشمعنىٰ يشير الىٰ هذه القضية في تقريره للملك.

ثم قال والباقي من التقرير خاص بالكلام عن نفسه وحرصه علىٰ البقاء في منصبه، لا من أجل قضية الجيش بل من أجل المنصب.

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة الثالثة والنصف

وعقدت الجلسة في الساعة الخامسة إلا الثلث، وقررت المحكمة تأجيل النظر في قضية عبدالغفار عثمان إلىٰ الساعة العاشرة من صباح اليوم.

ثم نودي المتهم كامل القاويش فأستأنف مرافعته قائلا:

وقفت بحضراتكم عند ذلك التقرير الذي كشف محمد عزمي عن حقيقة نفسه وكان نشره صاعقة عليه لأنه رأىٰ أن حقيقته قد تبدت للناس. ولكنه أغمي عليه من هول الصدمة. محمد عزمي الذي لا يرىٰ أمراً يتعلق به في الصحف حتىٰ يبادر إلىٰ تكذيبه والرد عليه. ونشر هذا التقرير فعرف أن الله حق وسكت ولم يرد.

رئيس المحكمة: لماذا لم يلجأ محمد عزمي لحيدر ليقدم له التقرير بدلا من محمد حسن؟ تعللها بإيه؟

المتهم: حيدر كان خارج العمل في هذا الوقت وأعتقد أن العلاقة ساءت بينه وبين حيدر.

رئيس المحكمة: لو كان راح لحيدر وقدم له التقرير ليرفعه للملك السابق مش كان يرحب به؟

المتهم: لا أظن أن محمد عزمي يطمئن لحيدر ولا حيدر يطمئن لعزمي.

رئيس المحكمة: محمد حسن كان يطمئن لعزمي. أم كان يطمئن لك أنت؟

المتهم: لا يا فندم. هو اللي كتب التقرير في بيته وسلمه بنفسه لمحمد حسن

ثم استطرد الأستاذ كامل القاويش في مرافعته فقال:

خرج عزمي علىٰ الناس يوم ٢٢ سبتمبر بعد أن سأله مندوب الجمهور المصري يقول والله العظيم أن التقرير ده فيه فقرات دست عليه، يعني التقرير كان مزور. ثم ذكر في أهرام ٢٣ سبتمبر أنه لم يكتب من التقرير إلا صفحة واحدة.

والتقرير من عشر صفحات، والذي يهمني في هذا الموضوع هو هل استطاع أن يقول في هذا الحين.. أن يقول أن كامل القاويش تدخل بأي صورة لكي يحفظ قضية الجيش؟

عاد واستدرك في الصحف يقول: أنا قصدي أنه فرغ من أربع صفحات، أراد أن يتنصل من هذه القاذورات الموجودة في هذا التقرير. أنا زورت وأنا أضفت من عندي عبارات!

ثم تعالىٰ يا عزمي وأنت تلقي التهم يمينا وشمالا لماذا أزور؟ ولماذا أضيف عليك ما لم تكتبه؟ أنا مرؤوسك الذي أرتجىٰ صوتك في

مجلس القضاء لأنصافي أزور عليك ليه؟! لقد اعترف أمام حضراتكم بأنه لم يكن لي أي اتصال بقضية الجيش. ثم أنك في هذا التقرير تروي وقائع وقعت بينك وبين وزير، سواء كان فؤاد سراج الدين أو مصطفىٰ نصرت أو الطويل في خلوة. وكيف أعرف ذلك؟. أنني لو أردت أن أضيف شيئا لما استطعت، لأني كما قلت لا أعرف شيئا من تحقيق هذه القضية، ثم قال والله ده أنا مضيت التقرير من غير ما أقراه. أتكلم عاقلين أم أتكلم مجانين!؟ أنت يا محمد عزمي تقدم تقريرا إلىٰ مولاك الذي تقول له أني فعلت كيت وكيت وكيت دون أن تقرأ هذا التقرير دون أن تقرأه حرفا حرفا لا كلمة كلمة!؟

رئيس المحكمة: وهل كنت موافق علىٰ الكلام اللي جاء في التقرير؟

المتهم: أنا لا أعرف شيئا عن القضية.

رئيس المحكمة: أنت مش كتبته بنفسك؟

المتهم: أيوه.

رئيس المحكمة: مش وجدت فيه اتجاه لإرضاء الملك؟

المتهم: أنا لا شأن لي بالموضوع.

رئيس المحكمة: يعني ماكانش لك رأي معين؟

المتهم: لا أبداً.

رئيس المحكمة: يعني أنت بتكلم الآن من التقرير؟

المتهم: أيوه لما كشفه الطويل.

رئيس المحكمة: يعني أنت كنت تعتقد وقتها أن محمد عزمي علىٰ حق؟

المتهم: أيوه طبعا.

رئيس المحكمة: العادة جرت أن تقدم مثل هذه التقارير عن القضايا موضوع التحقيق للسراي؟

المتهم: أيوه فيه ولكن ماقدرش أذكر.

رئيس المحكمة: يجوز.؟

المتهم: أيوه من الوجهه الدستورية يمكن.

رئيس المحكمة: يعني أي قاض يكون بيحقق في قضية لها مساس بالمصلحة العامة هل جرىٰ العرف أن يقدم المحقق تقريرا للسراي عن التحقيق؟

المتهم: سمعت أنه حصل.

رئيس المحكمة: السمع شيء و...؟

المتهم: لا ماعرفش.

رئيس المحكمة: يعني إجراء عزمي من الناحية الدستورية سليم؟

المتهم: سليم ولا طعن عليه ولا غبار.

ومضىٰ الأستاذ القاويش في مرافعته عن نفسه يقول تعلمون أو نعلم نحن أن الأستاذ الطويل رجل خفيف الظل، وقد رد علىٰ عزمي حين قال أني زورت التقرير علي الطويل، فقال يا عزمي أنت زي المتهمين اللي كانوا بينكروا أقوالهم ويقولوا أن القاويش دسها عليهم. ومضىٰ القاويش قائلا أن عزمي قال أني أنا اللي طلبت منه تقديم هذا التقرير. ليه أطلب منه أن يقدم تقرير للملك؟ طيب والملك يطلب تقرير عن عبدالفتاح الطويل ليه أنه قال ذلك! وقال أني أنا الذي طلبت إليه ذلك وقد قال أمس أن الطويل كان مرتميا في أحضان الملك، فليه أنا أطلب منه أن يقدم تقريراً ضد الطويل؟! والمثل بيقول إذا كنت كذوبا فكن ذكوراً. لقد ظل محمد عزمي لا يجرؤ أن يقول أني أنا تدخلت في التحقيق وظل كذلك إلىٰ يوم ١١ سبتمبر حتىٰ جاء أمام المجلس العسكري الذي حاكم حسين سري عامر. فقال أن كامل طلب مني حفظ قضية الجيش كلها وردد هذا القول في التحقيق، ثم جاء بالأمس أيضا وقال ده جاني يقول لي الملك بيقول إذا كنت حتقدم القضية حقيلك.

انا أجيء له وأنا رجل القضاء اللي خدم القضاء ربع قرن؟ أنا الراجل اللي كتب عني أنه المثل الأعلىٰ لما يجب أن يكون عليه رجل النيابة، ده أنا لو كنت جاي من الغيط مش رجل قضاء لا يمكنني أن أقول لك أحفظ قضية الجيش كلها. إذ كيف يطلب رجل القضاء من محقق هذا الطلب؟! إن هذه القضية ليست قضية واحدة وإنما عدة قضايا. أنا

أجيلك في عرض الطريق وأقول لك الملك بيقول أحفظ القضية كلها! أنا الذي أعتبرك رئيسي وأنك ستكون صوتا لي في الحركة المقبلة أقوم أجي أقول له ذلك! أنا من! أنا الذي كنت مغلوبا علىٰ أمري في ذلك الوقت لم أكن أملك أن أصل إلىٰ حقي في الترقية أقوم أجي لك وأطلب ذلك! مالي أنا!

أنا رئيس الديوان! أنا مين علشان أجيء مندوبا له!؟ مندوبا عن الملك؟!

رئيس المحكمة: أنت متعتقدش أن الطويل كان واقف في طريقك ووجوده في الوزارة مسك وأنت موظف بوزارته؟

المتهم: لا أبداً.. وسياتي كله هذا في حينه.

واستطرد الأستاذ كامل القاويش في الدفاع عن نفسه فقال. ده أنت يا عزمي قلت أمبارح أن كامل قال لي أن محمد عبدالله مندوب السراي في النيابة. طيب يبقي أنا صفتي إيه؟. أنا يا مندوب الملك أقول لك أن محمد عبدالله مندوب الملك أبقىٰ صفتي إيه؟

ومضىٰ فقال: أبلغ من ذلك في التدليل عن كذبه أنت قلت بالأمس أن النحاس والطويل كانا مرتمين في أحضان الملك، ووزارة أعضائها في يد الملك فهل يحتاج إلىٰ رسول خاص يطلب إليه حفظ التحقيق؟.

رئيس الوزارة تحت أمره. فؤاد سراج الدين تحت أمره والطويل تحت أمره!

رئيس المحكمة: ما لمستش الحاجات دي من محمد حسن أن وزارة الأغلبية تحت أمره؟

المتهم: لا ماكنش يتحدث في ذلك.

واستطرد فقال أنه بيقول أن كامل القاويش جاء وطلب إليه أن يحفظ القضية بالنسبة لرجال الحاشية. طيب ما أنت كنت حفظتها!

لقد أراد أن يظهر بمظهر البطولة فقال أني طلبت إليه أن يحفظ القضية كلها بالنسبة لجميع المتهمين، فالملك إيه شأنه بباقي المتهمين.. محمود فهمي. توفيق أحمد. ثم إذا كنت يا عزمي صادق فيما تقول أما كنت تشير إلىٰ شيء من ذلك في هذا التقرير السري الذي لن يطلع عليه أحد؟ مافيش كلمة عن أن كامل بلغني كيت وقال لي كيت. أظن لو كان محمد عزمي.

رئيس المحكمة: التقرير باين من روحه أنه نكاية في الطويل ومنصب عليه. يعني العملية كلها علشان خلع الطويل؟

المتهم: لسه جاي.

رئيس المحكمة: كل حاجة نسالك فيها تقول لسه جاي؟

المتهم: كل شيء سابينه.

رئيس المحكمة: أنت تعتقد أن الوزير مش عايز يرقيك وخصم لك. والنائب العام موقفه زيك؟

المتهم: أنا ماكنش يهمني شيء بالنسبة للوزير وماكنش يهمني أن أبقىٰ في الوظيفة.

رئيس المحكمة: أنت قلت أن الوزير أوعز للجرائد بأن تكتب فإذن شعورك من ناحية الوزير مافيش ود ولا كان فيه ود؟

المتهم: لا أنا ما أقدرش أقول فيه ود. راجل ظلمني؟

رئيس المحكمة: طيب رجل ظلمك يبقىٰ شعورك إيه لو مشي من الوزارة تبكي عليه؟

المتهم: لا ما يهمنيش.

رئيس المحكمة: وعزمي يهمه أن الطويل يمشي؟

المتهم: أيوه يهمه ذلك.

رئيس المحكمة: عزمي شاعر أن الطويل بيدس له عند الملك؟

المتهم: كل غرض عزمي أن يمنع هذه الدسائس فيرتاح.

رئيس المحكمة: بالنسبة للوقائع التي بينك وبين الطويل توغر صدرك أم لا؟

المتهم: لا شك أنها تكون سبب غضبي.

رئيس المحكمة: أنت شاعر بكفاءتك الممتازة وبيجي الوزير يعمل كده. ويقوم ما يرقكش فهل ده يوغر صدرك أم لا؟

المتهم: طبيعي.

رئيس المحكمة: طيب مش عايز تعترف بذلك ليه؟

المتهم: طبيعي توغر صدري.

القاويش يقول أن عزمي ذهب لسراي عابدين ليشكر الملك

واستطرد الأستاذ كامل القاويش في دفاعه بقوله. وتاني يوم ذهب إلىٰ سراي عابدين وقيد اسمه في السجل. ومعه المحققون. طيب يا عزمي ما اخدتنيش معاك ليه؟

رئيس المحكمة: هوه راح السراي قبل مرضه أم بعد مرضه؟

المتهم: أيوه ٣ أبريل.

وتلا المتهم التاريخ من إحدىٰ الصحف الصباحية وقال وهو ينفي أنني لم أقابله من يناير، وأنا باقول أنه غير صادق.

رئيس المحكمة: هل قابلت أحدا هناك في منزله؟

المتهم: والله مش فاكر ولو فكرت شوية يمكن أتذكر. أظن أنا قلت قرائن كثيرة أدلل بها علىٰ كذب محمد عزمي، وقد طلبت إلىٰ

حضراتكم أمس أن تأمروا بضم تلك التحقيقات التي أجريت عن تلك الشكوىٰ. وذلك لأجعل محمد عزمي يرد علىٰ نفسه ويقول أنه كاذب، فالأستاذ محمد عزمي هو الذي كتب تقريرا عن هذه الشكوىٰ.

رئيس المحكمة: هل تعتقد في صدقه؟

المتهم: أيوه يا فندم وكانت قضية الجيش قد حفظت.

رئيس المحكمة: لو أعلن عزمي هذا السر وهو أنك حضرت إليه وطلبت منه باسم الملك حفظ القضية؛ فربما نقول أن القضايا دي حفظت لرغبة السراي. طيب ولماذا لم يقل ذلك بعد نشر التقرير؟

المتهم: مايقدرش.

رئيس المحكمة: أنت مسلم بأن القضايا حفظت أم لا؟

المتهم: أيوه.

رئيس المحكمة: طيب اللي سيتبادر للذهن أنه حفظ القضية إجابة لرغبة الملك، فلو أعلن عزمي بعد أن حفظ القضية فالناس ستشك في أن القضية حفظت بسبب ذلك فهو إذن يحفظ هذا السر وهو مغلوب علىٰ أمره؟

المتهم: هو قال أن كامل طلب مني حفظ قضية الجيش كلها؟

رئيس المحكة: سيان، ما تفرقش هو من مصلحته أنه ما يعلنش؟

المتهم: وأين ذهبت هذه المصلحة؟

رئيس المحكمة: هو خشىٰ أن يعلن ذلك يفهم الناس أن القضية حفظت لتدخلك!

وهنا قال المدعي إحنا بنحاسب المتهم علىٰ نتيجة التدخل!

واستطرد الأستاذ كامل القاويش في دفاعه عن نفسه بقوله: قال محمد عزمي في مجال معين أن كامل القاويش أنعم عليه برتبة البكوية مكافأة، وهو يعلم لماذا أنعم علىٰ كامل القاويش برتبة البكوية؟

رئيس المحكمة: ليه هوه بينك وبينه ثأر؟

المتهم: سأبين من هو عزمي؟

رئيس المحكمة: ده راجل كان بيساعد علىٰ ترقيتك؟

المتهم: كان كده من الأول ولكن بعد نشر التقرير لا.

رئيس المحكمة: أنت اللي نشرته؟

المتهم: أسأل الصحفيين؟

رئيس المحكمة: أنا بسألك.. هل أنت اللي نشرته؟

المتهم: سأرد علىٰ ذلك. ومضىٰ فأشار إلىٰ مطالبة الأستاذ عزمي برتبة البشاوية. وأشار الىٰ قضايا الشيوعية التي حكم فيها في عهد رئاسته لنيابة الصحافة وأنها كانت سببا في منحه رتبة البكوية.

رئيس المحكمة: هل كل واحد يعمل مجهود يأخذ رتبة البكوية؟

المتهم: لا.

رئيس المحكمة: اشمعنىٰ أنت؟

المتهم: مرة وجاءت غلط.

رئيس المحكمة: هل فؤاد سراج الدين اللي طلبها لك؟

المتهم: أيوه يا فندم لما ندب وزيراً للعدل.

رئيس المحكمة: يعني أول ما ندب قدر كفاءتك ومجهودك كده علىٰ طول؟

المتهم: أيوه يا فندم.

وهنا رفعت الجلسة وكانت الساعة السادسة علىٰ أن تعود للانعقاد في الساعة الثامنة والنصف.

وعقدت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف واستأنف الأستاذ كامل القاويش دفاعه عن نفسه فتكلم عن كيفية حفظ قضية الجيش؟ مما سبق أن تكلم فيه، وقال أنه لأول مرة لا ينشر النائب العام أسباب قرار الحفظ مع أنه كتب أسبابه في مجلة في قضية أخرىٰ آنفه من هذه القضية، وهي قضية التموين، ولكن في قضية رجال الحاشية كتب كلمة واحدة فقط.

وتساءل الأستاذ القاويش قائلا ما هذا؟ أنت رجل قضاء! أني أمسك نفسي من عبارة كنت أريد قولها! وتسأل لماذا لم تقدم رجال الحاشية؟ خايف من إيه؟ أدي واجبك وليكن ما يكون.

رأى القاويش في تصريح النحاس الخاص بحفظ تحقيقات الأسلحة الفاسدة

رئيس المحكمة: ما رأيك في تصريح النحاس؟

المتهم: ما كان يصح.

رئيس المحكمة: ليه؟

المتهم: لأنه ما كان يصح أبداً.

رئيس المحكمة: وما الغرض في هذا التصريح؟

المتهم: علشان يرضي الملك.

رئيس المحكمة: وماذا يهم الملك؟

المتهم: الناس دول كلهم كانوا يعملوا لصالح الملك.

رئيس المحكمة: هل أنت مؤمن بهذا؟

المتهم: لا شك في ذلك.

رئيس المحكمة: يعني تصريح النحاس غش الشعب؟

المتهم: طبيعي.

رئيس المحكمة: يعني زعيم الأغلبية يغش الشعب هل تصل الدرجة به إلىٰ هذا الحد؟

المتهم: لا شك في هذا.

رئيس المحكمة: هل تعتقد النحاس مسئول عن حفظ القضية؟

المتهم: أعتقد هذا.

رئيس المحكمة: ما الثمن الذي تقاضاه النحاس؟

المتهم: بقاؤه في الحكم.

رئيس المحكمة: يعني غش الشعب علشان يبقىٰ في الحكم؟

المتهم: لا شك في هذا وقد قلت أني أرجو الله ألا تعود الأحزاب لهذه البلاد.

ومضىٰ الأستاذ كامل القاويش في دفاعه عن نفسه فقال: إن عزمي كان يريد أن يبقىٰ في منصبه.

رئيس المحكمة: يبقىٰ معذور إذا كان زعيم الشعب يغش الشعب علشان يبقىٰ في منصبه فيبقىٰ الرجل الضعيف معذور وإلا ما تقدروش؟

المتهم: لا رجل القضاء يجب أن يكون كاملا.

رئيس المحكمة: وكزعيم سياسي؟

المتهم: قاتل الله السياسة.

رئيس المحكمة: وهل القرار الذي اتخذه ده أو التصريح كان للمصلحة العامة؟

المتهم: لا، لا البقاء في الحكم.

ومضىٰ الأستاذ القاويش يقول إن هذا البيان نشر مش للجمهور، ولكن لتطمين عزمي.

رئيس المحكمة: ما الذي كان يقوله في السر؟

المتهم: لا هو طلب ذلك أن يكون البيان هنا.

رئيس المحكمة: وهل بعد ذلك راح عزمي للسراي؟

المتهم: أيوه تاني يوم.

رئيس المحكمة: طيب يمكن نشر البيان ده كان علشان تبرير زيارة عزمي للسراي؟

ومضىٰ الأستاذ كامل القاويش يتلو بعض فقرات من رد الأستاذ الطويل علىٰ الأستاذ عزمي في الصحف؟

ثم تكلم الأستاذ كامل القاويش عن المحاولات التي بذلها الأستاذ محمد عزمي لدىٰ النواب لرفع مرتبه إلىٰ ١٨٠٠ جنيه في السنة.

ودارت مناقشة بين رئيس المحكمة والمتهم حول الأجراء الذي اتخذه الأستاذ عزمي خاصاً بحفظ قضية الأسلحة الفاسدة وعما إذا كان وزير العدل رضي عن هذا القرار أم لا. وقال المتهم أنه سكت ولم يعترض.

رئيس المحكمة: وزير العدل لم يتخذ أي إجراء ضد النائب العام حين أصدر قرار الحفظ بالنسبة لرجال الحاشية؟

المتهم: أيوه يا فندم لم يتخذ أي إجراء.

رئيس المحكمة: مع أنه كان باين من وصفك للطويل، أنه كان جاد في اعتراضه؟

المتهم: والله تصوري لهذه الحالة أنه لا يوجد مطعن علىٰ تصرفات وزير العدل، ووزير العدل رجل سياسي ورأىٰ أن رئيس الحزب موافق علىٰ هذا التصرف.

رئيس المحكمة: لكن دي مش قضية بسيطة؟

المتهم: أيوه.

رئيس المحكمة: يعني لو كنت محله كنت تتصرف كده؟

المتهم: لا، لكن أعتقد أنه كان يجامل علىٰ حساب المصلحة العامة.

رئيس المحكمة: يعني كان لازم يستقيل؟

المتهم: طبعا.

رئيس المحكمة: لكن هوه هدد بالاستقالة علشان عزمي مش علشان التصرف؟

المتهم: أيوه علشان عزمي. ثم عاد يقول والله أنا مش متأكد من النقطة دي.

رئيس المحكمة: يعني وزير العدل متواطئ معه؟

المتهم: ما فيش شك.

رئيس المحكمة: هل الطويل كان يحرص علىٰ كرامة القضاء؟

المتهم: والله أتركوا شهادتي في هذه النقطة لأني مغرض. وعلىٰ كل حال هو ماكنش يحرص علىٰ كرامة القضاء. ومضىٰ الأستاذ كامل القاويش يتكلم عن مسألة رفع مرتب النائب العام الأسبق محمد عزمي ووصفه محاولته لدىٰ النواب محاولة دنيئة.

ثم أشار إلىٰ مقابلة الأستاذ محمد عزمي لرئيس النواب وقتئذ وقدم له كشف المرشحين لوظائف معاوني النيابة من طنطا وذلك للمساومة ثم قال:

نائب عام يهبط لهذه الدرجة، يريد أن ينال عرضا زائلا. عرضا حقيرا بهذه الوسيلة.

القاويش يرد على عزمي بخصوص طلب الهضيبي بحفظ قضية الأسلحة الفاسدة

ومضىٰ فأشار إلىٰ ما ذكره الأستاذ عزمي في الصحف من أن الأستاذ حسن الهضيبي مرشد الإخوان المسلمين تدخل أيضا في قضية الجيش وطلب حفظها من أجل متهم قريب له هو مصطفىٰ شديد.

رئيس المحكمة: هل قال الكلام ده في تحقيق؟

المتهم: لا يا فندم ده بيان نشره في الجمهور المصري (وتلا ما نشر)

رئيس المحكمة: وماذا يقصد من هذا الكلام؟

المتهم: يريد أن يكون بطلا.

ومضىٰ الأستاذ القاويش يقول هل رد عليه الأستاذ الهضيبي علىٰ هذا الزعم. كلا وهذه هي تقاليد القضاء ومضىٰ يقول هناك ضحية أخرىٰ.

رئيس المحكمة: في قضية الأسلحة؟

المتهم: أيوه أمال. كل الأمثلة أضربها في قضية الأسلحة. ذلك الزميل هو الأستاذ محمد عبدالسلام لم يعرض القضية عرضا سليما وإلا لما كنت طلبت عرضها. فلماذا اختار عزمي. محمد عبدالسلام؟ ومضىٰ فقال حكم في قضية الأسلحة بالبراءة وقد قلت لكم أن هذا التحقيق

الأبتر لا يمكن أن يؤدي إلا إلىٰ هذه النتيجة من الذي كان مترافعا في هذه القضية كان زميلنا الفاضل أحمد موافي ومصطفىٰ الهلباوي وأحمد فتحي مرسي. وكان الحكم ضربة ولطمة لمحمد عزمي. كانت اللطمة الأولىٰ قضية محمود زكي والثانية قضية القطن والثالثة قضية الأسلحة، فيعلن تصريحا في الجمهور المصري يقول فيه: لو أنا اللي ترافعت في القضية ماكنش حكم بالبراءة.

رئيس المحكمة: أنا ملاحظ دايما أنه بينشر في الجمهور المصري؟

المتهم: ده في الآخر بس، وسأبين لكم السبب.

رئيس المحكمة: لا معهلش؟! (ضحك)

المتهم: لا، لأن جميع الصحف أصبحت تستحضر الحبر والورق لنشر بيانات عزمي.

وختم الأستاذ القاويش مرافعته في الدفاع عن نفسه قائلا: الآن يا حضرات قضاة الثورة انتهيت من الكلام عن الشق الأول في الادعاء، وأثبتُّ لكم أنه لا يمكن أن يكون لكلام محمد عزمي شيء من الصدق، ولم يبق في هذا الشق إلا مذكرة، وهي لا شأن لها بتدخلي، وليس فيها أي تدخل لي بأية صورة، وقلت أن أشكر الله أن كان لي نصيب في هذه المذكرة، فلولاها لظل يغشنا، ولظل بطلا في حين أنه لا يعرف لضميره أي اعتبار.

القاويش يوضح طبيعة علاقته بمحمد حسن (سكرتير الملك الخاص)

وأنتقل الآن للشق الثاني. وهو استعانتي بنفوذ محمد حسن لأشغل وظيفة عامة. وهذه التهمة سُئلت فيها أمام نيابة الغدر ورأت اللجنة الثنائية أن تقدم محمد حسن للمحاكمة أمام محكمة الغدر بمفرده لأنها لم تجد دليلا أو شبه دليل على أن لي صلة بالموضوع. ولم يتعرض لي حكم المحكمة بشيء. ومع ذلك أريد أن أقدم لحضراتكم الواقعة.

وقال الوظيفة الأولى التي قيل أني سعيت إليها لم أعين فيها وأنا أحمد الله على ذلك لأني لو عينت فيها لعنفت

ومضى يقول أنه لم يقابل الملك السابق إلا مرة واحدة عندما حلف اليمين كمستشار.

كنت في أسيوط مستشاراً جالسا في دور الجنايات وأعيش في القاهرة وكنت أقضي ١٢ ساعة يوما في أسيوط وهي مدة الدور لنظر القضايا وفي يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ حرقت القاهرة ونحن في أسيوط وإذا بنا نسمع مصطفى النحاس يتكلم في الراديو ويشير إلى هذه الحوادث وثاني يوم ٢٧ يناير في المساء طلع الزمان بهذا الخبر وهو أن كامل القاويش سيعين في منصب كبير وفي يوم ٢٨ يناير صباحا كان موعد

سفري إلىٰ أسيوط وإذا بالأستاذ جلاد يسأل عني. فذهبت إليه وسألته عن هذا الخبر.

رئيس المحكمة: ماكنتش قابلت لسه محمد حسن؟

المتهم: لا يا فندم.

وبعدين قال لي الجلاد الملك عايز يعينك محافظ للقاهرة، وأقسم لكم أني ما فرحت بل انقبضت لأني في سنة١٩٤٨ عينت رئيسا للنيابة صممت علىٰ الاستقالة.

رئيس المحكمة: ألم تسأله لماذا اختار الملك كامل القاويش من بين المستشارين؟

المتهم: لعله علشان مسالة الشيوعيين.

رئيس المحكمة: فاروق يعني كان يعرف ومطلع علىٰ شئون الدولة؟

المتهم: لا. كانت وزارة الداخلية تقدم تقارير عن هذه التحقيقات؟

رئيس المحكمة: يعني كان (فاروق) قاضي علشان يطلع علىٰ هذه التقارير؟

المتهم: والله لا أعرف شيئا عن ذلك.

رئيس المحكمة: ليه ماكنش عايش في البلد؟

المتهم: أيوه، ولكن والله لم يكن لي دخل في المسائل دي وسأقدم لحضراتكم من الأوراق الدليل علىٰ كيفه ترشيحي لهذه الوظيفة.

رئيس المحكمة: يعني أنت مكلمتش محمد حسن؟

المتهم: سأقدم لكم الدليل من الأوراق. وتلا أقوال الأستاذ إدجار جلاد أمام محكمة الغدر.

وهنا صحح المدعي هذه الأقوال وقال لا ده جلاد كان بيتكلم عن ترشيحه نائبا عاما وقد قال في التحقيق أنه يعتقد أن محمد حسن كان صاحب فكرة ترشيحك.

رئيس المحكمة: ألم تكتب مذكرة؟

المتهم: أيوه. كتبت مذكرة.

رئيس المحكمة: هل كتبتها من تلقاء نفسك؟

المتهم: أنا لا يهمني ذلك وكل ما يهمني أني لم أسع لهذه الوظيفة.

رئيس المحكمة: أيوه ولكن الصداقة الوطيدة اللي بينكما هي التي حملته علىٰ ترشيحك وتقديم هذه المذكرة؟

المتهم: والله لا يسأل المرء إلا عما جنت يداه. ومضىٰ القاويش يقول أن جلاد يكره الشيوعية وهو ثري ومحمد حسن كما ثبت ليس له أي ثراء يقارن بثروة جلاد.

رئيس المحكمة: يعني محمد حسن لا يخشىٰ الشيوعية؟

المتهم: لا. هو لا يعرف الشيوعية.

رئيس المحكمة: يعني لو جاءت الشيوعية مش يفقد مركزه. هو مش رجل مخه واسع أم ضيق؟

المتهم: لا. مايعرفش.

رئيس المحكمة: يعني ما يصللش تفكيره إلىٰ تفكيرك؟

المتهم: لا. مافيش نسبة.

رئيس المحكمة: أمال كنت بتسامره ازاي؟

المتهم: لا. مسامرة أيه؟

رئيس المحكمة: يعني ماكنتش صديق؟

المتهم: أنا ما قلتش إنه صديقي.

رئيس المحكمة: أمال سافرتم سوىٰ ليه إلىٰ لبنان؟

المتهم: أنا أسافر معه زي أي حد آخر!

رئيس المحكمة: ألم تعرف أن رجالا آخرين من كبار رجال الدولة يتقربون إليه؟

المتهم: جايز.

رئيس المحكمة: لماذا يتقربون إليه؟

المتهم: لأن له نفوذ بحكم صلته بالملك، أما كونه يستطيع أن يفيدهم أو لا يستطيع؛ لا يمكنني أن أقطع بهذا.

رئيس المحكمة: إذا لم يكن له نفوذ أو ما بيضرش ولا بينفعش ماكانوش يتقربوا إليه؟

المتهم: أظن.

رئيس المحكمة: يعني يقدر يضر ولا ما يقدرش؟

المتهم: معروف هذا.

رئيس المحكمة: إذا كان هذا يحدث من الناس اللي بعيد عنه فما بالك بالشخص اللي يسافر معه ويسهر معه الناس اللي بتتقرب إليه ينفعهم واللي ما يتقربش له يضرهم صح ام لا؟

المتهم: صح.

رئيس المحكمة: صح أم كان بيحصل؟

المتهم: أنا ماعرفش.

رئيس المحكمة: إذا كان واحد بتقرب لمحمد حسن.!

وهنا قال القاويش إذا أتقرب إلىٰ محمد حسن.

رئيس المحكمة: أكثر من التقرب؟

المتهم: أنا أتقرب لمحمد حسن هو ده اللي بتقرب مني لأن كامل القاويش له شخصيه ذاتية.

رئيس المحكمة: يعني سهراتك معه وسفرك معه دا يعتبر إيه مش تقرب؟

المتهم: من جانبي مش تقرب.

رئيس المحكمة: أمال إيه صداقة؟

المتهم: لا.

رئيس المحكمة: أمال إيه معرفة؟

المتهم: أيوه معرفة.

رئيس المحكمة: افرض إن واحد بيتزلف إليك.. وصارت خدمة.. تخدم اللي بيتزلف إليك أم تخدم غيره؟

المتهم: أخدمه إذا كنت أعرف أنه يستحق.

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة الحادية عشر إلا ثلثا.

القاويش يجيب على أسباب ترشيحه لمنصب النائب العام

وفي الساعة الحادية عشرة والثلث أعيدت الجلسة واستأنف المتهم كامل القاويش مرافعة الدفاع عن نفسه فأشار إلىٰ أقوال حافظ عفيفي في محكمة الغدر بشان طلب تعيين المتهم نائبا عاما. وتلا هذه الأقوال حيث قال أن الملك السابق قال له أن كامل القاويش هو أصلح حد

يرشح لهذه الوظيفة. ثم قال أن كامل القاويش ما كانش مطلوب تعيينه نائبا عاما من أجل سواد عينه بل لكي يحترق.

رئيس المحكمة: هل قرأت أقوال حسين سري والهلالي في أن الملك السابق ماكنش بيقابل أحد في الوزارة أو رئيس الديوان؟

المتهم: أيوه يا افندم.

رئيس المحكمة أمال إيه السبب أو الدافع للملك السابق أن يتحدث مع رئيس ديوانه عن ترشيحك؟

المتهم: البلد كانت بتحترق وكان فيه اعتقاد أن الشيوعيين هم اللي حرقوها

رئيس المحكمة: البلد كانت بتحترق، ووزير الداخلية أراد أن يتصل بالملك فلم يتمكن، فليه يهتم بتعيين كامل القاويش نائبا عاما؟ دي مقارنة بس؟ وإيه الاهتمام اللي يجعل الملك يتصل برئيس الديوان علشان القاويش؟ تستنتج من ذلك أنك كنت كفء؟

المتهم: لا. كان هذا الترشيح عقب حرق القاهرة، وظهرت نتائج خطرة لهذه الحرائق، والأجانب كانوا عايزين يخرجوا من البلد، وقيل أن الشيوعيين هم اللي ارتكبوا هذه الحرائق، فهو مش عايز يخدم القاويش، هو عايز يخدم نفسه، وأنا كما قلت إن هذا الترشيح لا شأن

لي به، ومن هو الذي قدم هذا الترشيح؟ هل هو محمد حسن؟ لقد قدم جلاد مذكرة بهذا الترشيح؟

رئيس المحكمة: يعني بتثق بكلام جلاد فيما يختص بهذه المذكرة! وليه ما بتثقش بكلام جلاد لما قال أن محمد حسن هو اللي رشحك؟

المتهم: أيوه أنا جاي أهه.

رئيس المحكمة: هل مركز النائب العام رئيسي أم لا؟

المتهم: أيوه ولكن مش بالنسبة لي.. لا.

رئيس المحكمة: هل مركز النائب العام له خطورته؟

المتهم: أيوه.

رئيس المحكمة: لما صحفي يكتب مذكرة للملك بترشيح نائب عام... هل هذا وضع دستوري سليم؟

المتهم: لا أبداً مش دستوري ولا سليم.

رئيس المحكمة: الملك اللي يأخذ مذكرة كهذه يمكن الاعتماد عليه كملك للبلاد؟

المتهم: أنا قلت أنه من الوجهة الدستورية غير سليم ولكن إذا كان من ناحية التقدير والمذكرة دي للتذكرة.

رئيس المحكمة: أنا بسألك هل الملك هو اللي يعين الموظفين لمثل هذه الوظائف؟

المتهم: له أن يقترح.

رئيس المحكمة: ألا يأخذ برأي رئيس ديوانه؟

المتهم: أيوه ولكن يصح أن يعرف أشياء أكثر من رئيس الديوان.

رئيس المحكمة: منين نعرف؟

المتهم: ملك كان معروف أنه بيسهر كل ليلة في أماكن اللهو كان يمكن أن يعرف.

رئيس المحكمة: هل نقلت من نيابة الصحافة؟

المتهم: أيوه نقلت عام ١٩٥٠.

رئيس المحكمة: هل اعترض الملك علىٰ نقلك؟

المتهم: لا.

رئيس المحكمة: ليه؟

المتهم: ماكانتش احترقت القاهرة.

رئيس المحكمة: رجل متابع قضايا الشيوعية ويعرف أنه يحارب الشيوعيين، فكان أولا الراجل اللي خايف من الشيوعية، وثانيا يعرف كفاءتك، يقوم يفتكرك بعد سنتين!؟ يا ترىٰ افتكر أن كامل القاويش كان مهم وكان يحارب الشيوعية؟

المتهم: لا أنا... مش قصدي كده.

رئيس المحكمة: لا يعني تذكرك بعد سنتين؟

المتهم: أنا بعت شكوى وهو طلب فحصها.

رئيس المحكمة: كان لازم يأمر باستمرارك في وظيفتك. إذا كان يستطيع أن يأمر بتعيينك نائب عام مش يقدر يخليك تستمر في وظيفتك؟

المتهم: والله فيه فرق بين الموقفين. فلما تحترق القاهرة ويقال أن الشيوعيين هم اللي حرقوا القاهرة. أما هناك فلم يكن الخطر موجودا.

ومضى الأستاذ القاويش في دفاعه فقال إن جلاد لم يشر إلى هذه المذكرة وإنما أشار لها محمد حسن.

رئيس المحكمة: عرف منين محمد حسن أن جلاد قدم مذكرة؟

المتهم: نظام العمل في السراي أن ترسل باسم الأمين الخاص سواء كان محمد حسن أو عزيز.

رئيس المحكمة: يعني رئيس الديوان كان طرطور؟

المتهم: أنا بتكلم بما هو في التحقيق.

رئيس المحكمة: يعني هو جلاد كان يعلم نظام العمل في السراي؟

وهنا قال المدعي أن المذكرة اللي قصدها جلاد كتبها بعد أن قدم لهم المتهم شكوى من تخطيه في الترقية.

واستطرد القاويش فقال أن محمد حسن لما أخذ المذكرة.

رئيس المحكمة: هل محمد حسن يعرف يكتب؟

المنهم: أيوه ولكني لم أر خطه.

رئيس المحكمة: أمال عرفت أزاي؟

المتهم: لا شفته بيكتب.

رئيس المحكمة: بيخطط يعني؟

المتهم: لا بيكتب.

وخلص الأستاذ القاويش إلىٰ القول بأنه لا يستطيع أحد أن يقول أن كامل القاويش له مجهود ولو بسيط بشأن طلب تعيينه نائبا عاما.

ثم عرض لوظيفتي وكيل الداخلية ومحافظ القاهرة التي وليها وقال أنه لم يسع إليهما.

رئيس المحكمة: اللي حصل أنه لما فشل في تعيينك نائب عام عينت وكيلا للداخلية لشئون المطبوعات؟

المتهم: لا. أبداً مش كده.

رئيس المحكمة: علي ماهر رفض أم لا؟

المتهم: أيوه رفض.

رئيس المحكمة: ليه؟

المتهم: كان يري أني مستشار حديث.

ثم التفت القاويش إلىٰ المدعي العام وقال: الأستاذ حافظ سابق خريج سنة كام

ورد علىٰ سؤاله قائلا: تخرج ١٩٢٩ وتخرج هو سنة ١٩٢٧ ثم قال تعني بس هو ده السبب.

رئيس المحكمة: بس النائب العام ماكنش يعرف محمد حسن؟

المتهم: معلهش أنا مابقلش حاجة. أنا أقر الرفض كان ليه.

ومضىٰ ينفي بشدة أنه طلب يوما هذا الطلب، ولا سعىٰ لهذه الوظيفة ولم يكن له أي عمل إيجابي في هذا الترشيح، وأشار إلىٰ كيفية تعيينه وكيلا للداخلية، فقد اتصل به الأستاذ مرتضىٰ المراغي تلفونيا وطلب مقابلته، ولما قابله عرض عليه معاونته في وزارة الداخلية.

رئيس المحكمة: ألم تقابل مرتضىٰ المراغي قبل هذه المرة؟

سكت المتهم قليلا وهز رأسه وقال: مش ضروري.

رئيس المحكمة: يعني كان بيروح محل الشيمي؟

المتهم: لا ما قابلتوش هناك.

رئيس المحكمة: هل أنت متأكد؟

المتهم: مش ضروري المسائل دي.

رئيس المحكمة: ماكنش يروح محل الشيمي؟

المتهم: لا ما شفتوش.

رئيس المحكمة: ما سمعتش؟

المتهم: لا.

رئيس المحكمة: ماكانش بيروح منزل هاجر حمدي؟

المتهم: مش متذكر، لأن ذاكرتي متعبة.

رئيس المحكمة: أنت تقريبا قلت.

المتهم: لا أبدا أنا كان فكري متجه لحاجة تانية.

رئيس المحكمة: حاجة تانية يعني إيه. واحده تانية.؟

(يقصد هنا ناهد رشاد. لأنه كان معروفـًا في ذلك الوقت بأن صالون ناهد رشاد يحضره كثير من السياسيين والمسئولين، ومنهم مرتضى المراغي) انظر الهوامش.

المتهم: لا. مالوش لزوم.

رئيس المحكمة: ألم توصل هاجر حمدي لأسيوط؟

وصاح المتهم قائلا: لا. لا. يا فندم. وظل يكرر هذه الكلمة وقال: كامل القاويش يوصل هاجر حمدي. لا. هذا كلام نشرته بعض الكتب الصفراء.

ومضىٰ يروي تاريخ عمله في الداخلية وإشرافه علىٰ مكتب الشيوعية

رئيس المحكمة: ما ألغيش هذا المكتب؟

المتهم: لا.

القاويش يرد على أسباب تعيينه محافظا للقاهرة

وقال أنه لم يبق طويلا في الداخلية، بل نقل محافظا للقاهرة

رئيس المحكمة: متىٰ عينت في الداخلية؟

المتهم: في مارس سنة ١٩٥٢

رئيس المحكمة: يعني الملك نسي الشيوعية وخوفه منها في مسافة شهر؟

المتهم: لا ما هو كان المفروض رايح الداخلية علشان الشيوعيين.

رئيس المحكمة: وإدجار جلاد نسي الشيوعية أيضا؟

المتهم: كل ده جاي. جاي.

ثم قال أنه نقل بعد ذلك محافظا للقاهرة ومن الذي عمل علىٰ نقلي من الداخلية سأدلل علىٰ ذلك من أقوال أحمد نجيب الهلالي، وتلا هذه الأقوال، وقد جاء فيها أن مرتضىٰ المراغي لما ساءت العلاقة بينه وبين المتهم أراد أن يزحلقه. في الحكاية دي كمان

وقال المتهم يعني المراغي يريد أن يزحلقني إلىٰ المحافظة كما يقول الهلالي ثم يكتب مذكرة بحرمان محافظ القاهرة من التنظر علىٰ وقف قاسم باشا، قلما يقول الهلالي ذلك يبقىٰ صادق. الملك قال لا ده رجل كفء وذمته كويسة ورفض المذكرة التي رفعها المراغي.

رئيس المحكمة: هوه كان يعرف مسألة الذمة كمان؟

المتهم: لا الذمة دي ثابتة في الملف مش منكره.

وخلص من ذلك إلىٰ قوله أن محمد حسن ليس هو الذي عينه محافظا للقاهرة. وأنه لما ذهب للداخلية، المراغي لم يعطه عملا وتركه بلا عمل، ثم عمل علىٰ التخلص منه بنقله محافظا للقاهرة.

ثم قال رداً علىٰ سؤال لرئيس المحكمة أن تعيينه في الداخلية كان متفقا عليه بين رئيس الحكومة ورئيس الديوان.

رئيس المحكمة: بترشيح من مين؟

المتهم: بترشيح الملك.

رئيس المحكمة: يعني تبين من المناقشة الأخيرة أن الملك هو اللي طلب تعيينك وكيلا للداخلية؟

المتهم: ما هو ده معروف واتفق عليه.

رئيس المحكمة: لو كان مرتضىٰ المراغي يقصد تعيينك بالذات ويهمه أن يتعاون معك كان اداك عمل، ولكنه جابك ليركنك، يعني يبقىٰ مش هو اللي اختارك؟

المتهم: اختارني ازاي. ده ثابت في الأوراق ودي مسألة اتفق عليها.

رئيس المحكمة: مفهوم يعني الملك طلب ذلك؟

وقال المدعي أنه لما وقف الهلالي في مسألة تعيين المتهم نائبا عاما رأىٰ المراغي أن يحل الأزمة فاقترح تعيينه وكيلا.

وقال المتهم رداً علىٰ سؤال رئيس المحكمة أن المراغي لا يستحق تعيينه وزير

رئيس المحكمة: ليه لمست فيه حاجة؟

المتهم: لا، أنا بتكلم من ناحية الكفاية والإنتاج، وهو من رأيي وتقديري لا يستحق

وتكلم القاويش عن الخلاف الذي نشأ بينه وبين الحكمدار الأسبق اللواء احمد طلعت.

فقال أنه كان يرىٰ أنه كمحافظ للقاهرة المسئول الأول عن الأمن، فكيف يكون مسئولاً ويكون مسلوب السلطة؟ وقانون البوليس صريح في أن المسئول هو المحافظ، ولما وقعت حوادث حرق القاهرة أخذ

المحافظ بالنيابة يتملص من المسئولية ويلقيها علىٰ الحكمدار، والحكمدار يلقيها علىٰ وكيل الداخلية ووكيل الداخلية يلقيها علىٰ الوزير. ثم قال أن الكلام ده هو المسئول الأول.

ومضىٰ يسرد أسباب الخلاف بينه وبين الحكمدار، وكيف أنه حين رأىٰ أن الداخلية ترسل كل ما يتعلق بالأمن العام للحكمدار طلب إلىٰ وكيل الأمن العام أن يرسل له شيء يتعلق بالأمن العام ولكن الأستاذ المراغي أمر بإعادة الأمر إلىٰ أيام عهد الاحتلال، وطلب إرسال كل ما يتعلق بالأمن العام إلىٰ الحكمدار.

ثم عرض لمسألة تدخل محمد حسن للإصلاح بين الحكمدار مع المتهم، ورفض المتهم أن يجتمع بالحكمدار في داره، وأخيراً قبل أن يجتمع به في منزل أحمد كامل قائد بوليس السراي.

ثم عرض لعمله كمحافظ للقاهرة وقال أنه ظل في هذه الوظيفة أربعة أشهر تقريبا، وقال أنه لا يستطيع أن يقول أن أي أحد أنه وجد في عملي أي شائبة.

واستمر المتهم يستعرض عمله في المحافظة حتىٰ قاطعه رئيس المحكمة قائلا:

رئيس المحكمة: إحنا خرجنا من الموضوع والمحكمة تركت لك فرصة كبيرة جدا تكلمت فيها عن نفسك فلايمها شوية!

ثم أراد المتهم أن يتكلم عن كيفية إقامته الحفلات في عيد الجلوس الملكي

وقال رئيس المحكمة: لا ده خارج عن الموضوع، وأصر المتهم علىٰ أن يقول أنه كان أول محافظ اتبع سنة جديدة في إقامة مثل هذه الحفلات، وأن المحافظين السابقين كانوا بيجيبوا الأكل من أوروبا.

رئيس المحكمة: يدوه لمين؟

المتهم: يدوه لمين. للوزراء.

رئيس المحكمة: تعرف حد معين؟

المتهم: كل المحافظين السابقين ثم قال وأنا كنت أفرق الأكل علىٰ الفقراء.

عضو اليسار: كان حزنا علىٰ حرق القاهرة!

المتهم: ده كان في مايو مش في يناير.

رئيس المحكمة: هل لما كنت وكيل نيابة كنت تعطي المتهمين فرصة للكلام زي كده؟

المتهم: أيوه.

رئيس المحكمة: ماكنتش بتخرجه من الزنزانة الساعة ٢ صباحا لشيخوخته؟

المتهم: أنا! كلا، حاشا لله.

وقال عن ثروته أنه لا يملك شيئا.

رئيس المحكمة: ده خارج الادعاء!

وختم الأستاذ كامل القاويش مرافعته للدفاع عن نفسه قائلا: لست قديسا ولا ملاكا، ثم شكر المحكمة لأنها أفسحت صدرها له يوماً كاملاً.

****

الخلاصة

هذه هي بعض تفصيلات محاكمة الأستاذ كامل القاويش أمام محكمة ما يطلق عليها محكمة الثورة التي تشكلت عام ١٩٥٣، والخاصة بموضوع الأسلحة الفاسدة، يتضح فيها زيف كل الهالات التي دارت حول موضوع الأسلحة الفاسدة المزعومة، وأن العصر الملكي كان عصراً ديمقراطيا، وإن كانت به بعض المخالفات، ففي كل بلاد العالم المتقدم وغير المتقدم يوجد بها مثل هذه المخالفات وأكثر، والدليل علىٰ ذلك أنه حُكم علىٰ كامل القاويش من محكمة ما يطلق عليها محكمة الثورة في هذه القضية بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ، كما قامت المحكمة بتوبيخ محمد عزمي النائب العام السابق بسبب عدم مصداقية شهادته. كما نلاحظ مدىٰ حيادية وديمقراطية حكومة الوفد في تطبيق صحيح القانون والدستور علىٰ هذه القضية بالرغم من اتهام النائب العام لحكومة الوفد بالتستر والمماطلة كي يظهر أي (محمد عزمي) بدور البطل أمام الملك؛ حتىٰ يكسب ثقة ضباط يوليو، وبالتالي ليقوموا من ناحيتهم بتعينه مرة أخرىٰ في منصب النائب العام، أو لتعيينه بمنصب آخر هام بالدولة الجديدة. كما أن انتقاد المتهم لحكومة الوفد واتهامها بالفساد حتىٰ يجامل أي (كامل القاويش) ويحابي ضباط يوليو الذين يعادون حزب الوفد؛ كي لا يعاقبونه علىٰ التهم المنسوبة إليه في تلك المحاكمة. كما تبين تلك المحاكمة أن

تصرفات الملك كانت في حقيقتها تصرفات ديمقراطية، فلم يعترض علىٰ أوامر القبض علىٰ رجاله وتفتيش مكاتبهم بالسراي الملكية.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالإنابة في مذكراته:

«عقب اشتباك مصر مع إسرائيل في الحرب في مايو ١٩٤٨ أصدرت الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا بيانا بحظر تصدير الأسلحة والذخائر إلىٰ الأطراف المتحاربة، وهذا البيان ظاهره الحياد وباطنه الانحياز والتواطؤ، إذ أن إسرائيل كانت قد أتخمت مستودعاتها بالسلاح والعتاد قبل نشوب القتال، بينما مصر لم تكن قد استكملت استعداداتها بعد، ورغم هذا فقد احتل الجيش المصري غزة، وواصل زحفه إلىٰ المجدل ودير سنيد، وكاد يصل إلىٰ مشارف تل أبيب لولا أن تدخلت الدول الأجنبية وقرر مجلس الأمن الهدنة ووقف القتال»

ترتب علىٰ حظر الاستيراد من تلك الدول أن لجأت وزارة الحربية والبحرية إلىٰ الحصول علىٰ السلاح من السوق السوداء بأي ثمن، ودون الاعتبار للصلاحية الكاملة كما ترتب عليه ظهور وسطاء استغلوا الموقف ليحصلوا علىٰ العمولة والثراء وهم ليسوا من المصريين ولا من الموظفين.

يضاف إلىٰ هذا أن النائب العام محمد عزمي رأىٰ في تلك التحقيقات فرصة ليظهر بمظهر البطولة في مواجهة القصر.

****

الهوامش

- مصطفىٰ نصرت. وزير الحربية في حكومة الوفد الأخيرة ١٢ يناير ١٩٥٠ – ٢٧ يناير ١٩٥٢.
- الفريق محمد حيدر. وزير الحربية في حكومة محمود فهمي النقراشي باشا عام ١٩٤٧ وحكومة حسين سري باشا عام ١٩٤٩، والقائد العام للجيش أثناء حكومة الوفد الأخيرة. واستمر في منصبه كقائد عام للجيش في ظل الحكومات الملكية الأخرىٰ التي تشكلت بعد حكومة الوفد الأخيرة حتىٰ انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢.
- الفريق عثمان المهدي. رئيس أركان الجيش أثناء حكومة الوفد الأخيرة.
- الأميرلاي (عميد) محمد إبراهيم أمام - رئيس القلم السياسي (البوليس السياسي) بوزارة الداخلية قبل ١٩٥٢.
- أدمون جهلان – السكرتير الخاص للملك فاروق.
- محمد حسن – السكرتير الشخصي للملك فاروق وتم محاكمته أمام محكمة الغدر عام ١٩٥٣.
- النبيل عباس حليم أحد أفراد العائلة المالكة وأحد المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة وكان يمارس السياسة التي كانت محظورة علىٰ أفراد العائلة المالكة حيث قام بتكوين مجموعات

عمالية تناوئ الحكومات الملكية والملك فاروق. لذلك اضطر الملك فاروق للقبض عليه وحبسه.

- اللواء حسين سري عامر قائد سلاح حرس الحدود واحد الرجال المخلصين للملك فاروق. تم تقديمه لمحاكمة عسكرية بعد قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.
- أنطوان بوللي. السكرتير الخصوصي للملك فاروق وقد تم تقديمه لمحكمة الغدر عام ١٩٥٣.
- عثمان محرم. وزير الأشغال العمومية في جميع حكومات الوفد منذ عام ١٩٢٤ بالإضافة إلىٰ توليه وزارة الأشغال العامة في حكومة أحمد زيور باشا (١٩٢٤ - ١٩٢٥) وحكومة عدلي يكن عام ١٩٢٦ وحكومة عبدالخالق ثروت ١٩٢٧. كما شغل منصب نائب رئيس الوزراء وأيضا منصب رئيس الوزارة بالنيابة لبعض الوقت في حكومة الوفد الأخيرة.
- محمود محمد محمود. رئيس ديوان المحاسبة في ذلك الوقت ووزير المواصلات في حكومة علي ماهر الأخيرة ٢٤ يوليو ١٩٥٢ حتىٰ ٧ سبتمبر ١٩٥٢، وهو ابن محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس وزراء الحكومة المصرية أكثر من مرة.
- حلمي حسين. السائق الخاص للملك فاروق.
- الأميرلاي (عميد) أحمد كامل. قائد بوليس القصور الملكية.

- عبدالفتاح الطويل. وزير العدل في حكومة الوفد الأخيرة.
- عبداللطيف أبورجيلة. تاجر (رجل اعمال) أطلق عليه فيما بعد (ملك الأتوبيس) لامتلاكه شركة أتوبيس القاهرة التي أصبحت بعد تأميمها يطلق عليها اسم هيئة النقل العام بالقاهرة، وتولىٰ رئاسة نادي الزمالك.
- نجيب سالم. مدير الخاصة الملكية (الأملاك الملكية ومنقولاتها وأعمالها وإدارتها)
- عريضة المعارضة. عريضة تقدم بها بعض رجالات المعارضة ضد حكومة الوفد الأخيرة للملك فاروق عام ١٩٥٠ يتهمون فيها حكومة الوفد بالاستبداد، وقد قام الملك بتحويل تلك العريضة للنحاس باشا بصفته رئيس الوزراء طبقا للدستور، وموافاة القصر الملكي بالرد عليها.
- حسن يوسف باشا. وكيل الديوان الملكي ورئيس الديوان الملكي بالنيابة في بعض الفترات.
- أحمد بدر. قائد سلاح البحرية وياور الملك فاروق.
- محمد أحمد فرغلي. تاجر القطن الشهير وقد تم تأميم شركاته عام ١٩٦١.
- أحمد عبود باشا. صاحب شركة السكر وشركة بواخر البوسة الخديوية وشركة الأسمدة، وكانت مجموع استثماراته تقدر بحوالي مائة مليون جنية، وقد أممت أملاكه عام ١٩٦١.

- محمود سليمان غنام. وزير التجارة والصناعة في حكومة الوفد الأخيرة.
- جلال علوبة. قبطان الباخرة المحروسة.
- حسن عاكف. الطيار الخاص لطائرة الملك فاروق (طائرة الديكوتا).
- إبراهيم عبدالهادي باشا. رئيس الحكومة عام ١٩٤٩ وكان يشغل قبل ذلك رئيس الديوان الملكي.
- أمام الشيمي. مورد أغذية للقصور الملكية.
- أحمد حسين. رئيس الحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة سابقا).
- أحمد حسين. وزير الشئون الاجتماعية في حكومة الوفد الأخيرة. وتم تعيينه سفيرا لمصر بواشنطن عقب قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.
- فتحي رضوان. صحفي ومحامي وسياسي شهير في العهد الملكي تولىٰ وزارة الإرشاد بعد انقلاب ١٩٥٢.
- أبو الخير نجيب. صحفي شهير قبل ١٩٥٤ كان يعمل بصحيفة الأهرام ثم أصبح صاحب صحيفة الجمهور المصري ورئيس تحريرها، وبسبب انتقاده للملك فاروق في مقاله الشهير (التيجان الهاوية) تم التحقيق معه بواسطة عضو النيابة العامة كامل القاويش والذي أنتهىٰ بحفظ القضية، وعقب قيام حركة ٢٣ يوليو

١٩٥٢ تم الحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما لانتقاده أعضاء مجلس قيادة حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مقال له بعنوان (ذهب ملك وجاء ثلاثة عشر ملكًا) وقضىٰ مدة العقوبة كاملة وخرج من السجن أثناء حكم الرئيس السادات.

- أدجار جلاد. صاحب صحيفة الزمان في العهد الملكي.
- حسين سري. كان رئيس وزارة لخمس مرات في ثلاث فترات إبان العهد الملكي، كما تم تعيينه رئيسا للديوان الملكي في يناير عام ١٩٥٠ حتىٰ أبريل ١٩٥٠ وهو خال الملكة فريدة.
- إسماعيل صدقي. تولىٰ رئاسة الحكومة مرتين الأولىٰ كانت في ٣٠/ ٦/ ١٩٣٠ حتىٰ ٢٧/ ٩/ ١٩٣٣ والثانية كانت في ١٧/ ٢/ ١٩٤٦ حتىٰ٨/ ١٢/ ١٩٤٦ كما تم تعيينه عضواً في مجلس الشيوخ في عام ١٩٤٧ بصفته أحد رؤساء الوزراء السابقين.
- علي ماهر. اختير رئيسا للحكومة أربعة مرات ثلاثة منها قبل انقلاب ١٩٥٢ وواحدة عقب حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كما تولىٰ رئاسة الديوان الملكي، ويعتبر من القلائل الذين منحوا لقب صاحب المقام الرفيع.
- علي أمين يحيىٰ. تاجر قطن معروف في ذلك الوقت وشريك محمد أحمد فرغلي.

- قضية القطن عام ١٩٤٩. في عام ١٩٤٩ عجز صغار ومتوسطو التجار عن توريد الكميات المطلوبة في التوقيتات المحددة لكمية هائلة تم الاتفاق بشأنها بين محمد أحمد فرغلي وأمين يحيىٰ مع آخرين. مما اضطرهم إلىٰ تقديم أقطان غير مطابقة للمواصفات كانت مخزنة لديهم. فتم اتهام محمد فرغلي وأمين يحيىٰ بالغش، وتقدموا بشكوىٰ ضد الحكومة في مجلس الدولة، وكانت المفاجأة في فتوىٰ مجلس الدولة بإمكان تسليم التجار للأقطان غير مطابقة للمواصفات، واستمرت القضية حتىٰ انتهت بصدور حكم لصالح فرغلي وأمين يحيىٰ.
- توفيق أحمد باشا. أحد المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة، وكان وكيلا لوزارة الحربية وهو والد حسين توفيق قاتل أمين عثمان باشا عام ١٩٤٦ والمصادفة الغريبة أن كامل القاويش عندما كان وكيلا للنيابة هو الذي حقق في قضية مقتل أمين عثمان عام ١٩٤٦ وستطاع بخبرته وكفاءته أن ينتزع اعتراف من حسين توفيق بقتل أمين عثمان بواسطة حيلة خيالية؛ بأن اتهم حسين توفيق بقتل أمين عثمان بسبب التنازع علىٰ فتاة، وهنا انهار المتهم وقال. لا. لا. واعترف بقتله للمجني علية بسبب دوافع سياسية، وأرشد عن بقية المشاركين في جريمة القتل، وكان من بين المشاركين أنور السادات. وعين أمين عثمان باشا وزيرا للمالية في حكومة الوفد التي تشكلت في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ بدلا من

مكـرم عبيـد الـذي استبعد مـن الحكومـة الوفديـة بسـبب إصـداره للكتاب الأسود؛ والذي يتهم فيه النحاس باشا بالفساد.

- حافظ عفيفي باشا. كان وزيرا للخارجية عام ١٩٢٨ وسفير مصر لـدىٰ بريطانيـا عـام ١٩٣١ ورئـيس مجلـس إدارة بنـك مصـر عـام ١٩٤٠ وأخيراً تـم تعيينـه رئـيس للـديوان الملكـي في ديسـمبر عـام ١٩٥١.
- أحمـد نجيـب الهلالـي باشـا. شـكل الحكومـة الملكيـة المصـرية مرتين، الأولىٰ من أول فبرايـر ١٩٥٢ حتـىٰ يونيـو ١٩٥٢ والثانيـة لم تبقَ في الحكم غير يومـًا واحداً مـن ٢٢ يوليـو حتـىٰ ٢٣ يوليـو ١٩٥٢.
- أحمد مرتضىٰ المراغي. تقلد وزارة الداخلية والحربية في حكومـة علـي مـاهر التـي تشـكلت يـوم ٢٧ ينـاير ١٩٥٢ وتـولي وزارة الداخلية في حكومة أحمـد نجيـب الهلالـي الأولـىٰ والثانيـة، وهـو ابن الشيخ محمد مصطفىٰ المراغي شيخ الأزهـر في عهـد الملـك فؤاد والملك فاروق.
- حافظ رمضان. من الشخصيات القانونية المعروفة قبل قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقد تولىٰ رئاسـة الحـزب الـوطني القـديم وكـان يعادي حزب الوفد، وشهد ضد فؤاد سراج الدين أمام محكمـة مـا يطلق عليها بمحكمة الثورة عام ١٩٥٣.

- هاجر حمدي. ممثلة وراقصة شاركت في الكثير من الأعمال السينمائية وتزوجت من الفنان كمال الشناوي وأنجبت منه أبنها المخرج محمد الشناوي، غير أنها كانت ثرية ومثقفة، وكانت صاحبة صالون ثقافي وسياسي يجتمع به الكثير من المثقفين والسياسيين، اعتزلت الفن واحتجبت عن الأضواء عام١٩٥٣.
- ناهد رشاد. زوجة طبيب الملك يوسف رشاد، وكانت تعمل وصيفة في القصر الملكي، وكانت معروفة بأن لديها صالون ثقافي وسياسي يحضره كثيرين من السياسيين والصحفيين والكتاب وأيضا المسئولين. وتناثرت شائعات بعد قيام حركة ٢٣ يوليو١٩٥٢ بأن كانت لها علاقة عاطفية مع كل من الملك فاروق وضابط الجيش اليساري مصطفىٰ كمال صديقي.
- وحيد يسري. هو زوج الأميرة سميحة حسين بنت السلطان حسين كامل ووالده هو الأمير سيف الله يسري ووالدته هي الأميرة شيوه كار. وكانت له أعمال سياسية مناهضة للملك فاروق، ففي عام ١٩٥٠ حرض مجموعة من الثائرين بحبك مؤامرة ضد الملك فاروق أطلق عليها مؤامرة ٦ مايو، وعندما قامت قوات الشرطة بمحاصرة قصره للقبض عليه أطلق عليهم النيران.
- مجلة النداء. أسسها ياسين سراج الدين عام ١٩٤٨، وهي إحدىٰ الإصدارات الصحفية الناطقة بلسان حزب الوفد.

- لواء أركان حرب متقاعد مصطفىٰ ماهر. الرئيس السابق للجنة العسكرية لتسجيل تاريخ حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.
- الدكتور زهير جرانه. محامي شهير في ذلك الوقت وقد تقلد منصب وزير الشئون القروية في حكومة علي ماهر قبل الأخيرة التي تشكلت في ٢٧ يناير ١٩٥٢ حتىٰ ١مارس ١٩٥٢، كما تقلد منصب وزير الشئون الاجتماعية ووزير المواصلات في حكومة علي ماهر الأخيرة التي تشكلت في يوم٢٤ يوليو١٩٥٢ حتىٰ ٧ سبتمبر ١٩٥٢، كما أنه جد الوزير محمد زهير جرانه وزير السياحة في حكومة أحمد نظيف من ٢٠٠٧ حتىٰ يناير ٢٠١١.
- إبراهيم بيومي مدكور. برلماني معروف في ذلك الوقت، كما تقلد منصب وزير الإنشاء والتعمير في حكومة علي ماهر الأخيرة التي تشكلت في يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ حتىٰ ٧ سبتمبر ١٩٥٢.
- مصطفىٰ مرعي. محامي وبرلماني وسياسيي شهير تقلد منصب وزير دولة في حكومة إبراهيم عبدالهادي التي تشكلت يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ حتىٰ ٢٥ يوليو ١٩٤٩ كما تقلد أيضا منصب وزير دولة في حكومة حسين سري التي تشكلت في يوم ٢٥ يوليو ١٩٤٩ حتىٰ ١٢ يناير ١٩٥٠.
- فؤاد سراج الدين. أثناء تحقيق قضية الأسلحة الفاسدة كان يتقلد وزارة الداخلية، ثم أسندت إليه وزارة المالية بعد استقالة محمد زكي عبد المتعال (وزير المالية) مع احتفاظه بوزارة الداخلية.

وقـد تـم ندبـه أيضـا وزيـراً للعـدل لـبعض الفـترات أثنـاء غيـاب عبـدالفتاح الطويـل (وزيـر العـدل) مـع اسـتمراره في إدارة وزارتي الداخلية والمالية في نفس الوقت.

- حسن الهضيبي. المرشد العام الثاني لجماعة الإخوان المسلمين.
- عمر فتحي. ياوران الملك فاروق وكان برتبة لواء.
- السواري. هو سلاح الفرسان، ويطلق علية الآن سلاح المدرعات أي الـدبابات والمـدرعات والمركبـات العسـكرية المثبـت فوقهـا مدافع.

****

المراجع والمصادر

- حسن يوسف – القصر ودوره في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٢- ١٩٥٢) مذكرات حسن يوسف باشا – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٢
- د/ محمد حسين هيكل – مذكرات في السياسة المصرية – الجزء الثاني مطبعة مصر ١٩٥٣.
- د/ لطيفة محمد سالم – فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) – مكتبة مدبولي ١٩٨٩.
- عبداللطيف البغدادي – مذكرات عبداللطيف البغدادي – المكتب المصري الحديث ١٩٧٧.
- كريم ثابت (باشا) – عشر سنوات مع فاروق (١٩٤٢ – ١٩٥٢) مذكرات كريم ثابت - دار الشروق ط١ ٢٠٠٠.
- كريم ثابت (باشا) – فاروق كما عرفته، ملك للنهاية – مذكرات كريم ثابت – دار الشروق ط١ ٢٠٠٠.
- خالد محي الدين – والأن أتكلم – مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢.
- صلاح عيسىٰ – محاكمة فؤاد سراج الدين باشا – ج١ ط١ مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٣.
- د / حسين حسني – السكرتير الخاص للملك فاروق – سنوات مع الملك فاروق – شهادة للحقيقة والتاريخ – ط١ دار الشروق ٢٠٠١.

- صلاح الشاهد – ذكرياتي في عهدين – ط٢ دار المعارف القاهرة ١٩٧٦ – الجزء الأول عهد الملكية.
- حزب الوفد – تاريخ الوفد – تحرير وأعداد جمال بدوي ولمعي المطيعي – دار الشروق ٢٠٠٣.
- أحمد حمروش – قصة ثورة ٢٣ يوليو – طبعات متعددة – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أنور السادات – البحث عن الذات – المكتب المصري الحديث.
- عادل ثابت – (فاروق الأول. الملك الذي غدر به الجميع) – أخبار اليوم ١٩٨٩
- اللواء محمد نجيب – كلمتي للتاريخ - دار الطباعة الحديثة ١٩٨١.
- الواء محمد نجيب - كنت رئيسا لمصر - المكتب المصري الحديث ١٩٨٤
- ثروت عكاشة – مذكرات في السياسة والثقافة – الجزء الأول - دار الشروق ٢٠٠٤
- جمال حماد – حديث لصحيفة الأهرام في ١١ ديسمبر ١٩٨٤.
- مصطفىٰ ماهر – صحيفة البيان الإماراتية – ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٢.
- ياسر بكر – كذبة الأسلحة الفاسدة والمساس بحرمة التاريخ – تحقيق بصحيفة الوفد – مارس ٢٠١٣.
- الأهرام – وقائع جلسة محاكمة عبدالغفار عثمان– ٤/ ١١/ ١٩٥٣ - ص٤.
- الأهرام – وقائع جلسات محاكمة كامل القاويش - ٢/ ١١/ ١٩٥٣.

الملاحق



الأهرام

١٥ مليما

العرض الكبير لطلائع الحرس الوطنى فى شوارع القاهرة

قضية عبد الغفار عثمان أمام محكمة الثورة

الادعاء يقول إن الأهمال فى صنع السلاح خيانة عظمى وأن المتهم أثرى على حساب الضحايا

المحكمة تستجوب المتهم وتؤجل القضية إلى اليوم لسماع مرافعة الدفاع

رئيس الجمهورية يستعرض الحرس الوطنى

الحكم بالسجن ١٥ سنة

على شارل بولس المتهم بخيانة الوطن

تطوع جميع الوزراء فى معسكرات الحرس الوطنى

الرئيس يقول إن الحرس الوطنى

هو الطريق إلى المجد والسعادة والكرامة

والمدرسة التى تعلمنا أن نعيش أحرارا أقوياء

وزراء سابقون

لجنة الكسب غير المشروع

USHA

أوشا



الأهرام

تجريد حلمي حسين من رتبته ونياشينه واعفاؤه من السجن لمرضه ومصادرة أمواله

محكمة الثورة تقرر تأجيل قضية عبد الغفار عثمان الى غد

مناقشة بين الادعاء والدفاع حول نهائية الحكم الصادر من محكمة الجنايات

اعلان ثلاثة شهود للاثبات وثلاثة شهود للنفي وضم حكم الجنايات ..

الأهرام مع رجال حركة المقاومة في المغرب

فرنسا تغتصب البيعة لابن عرفة بالتعذيب والارهاب

السلطان الجديد يوقع "قائمة طعام" على أنها مراسيم الاصلاح

حركة المقاومة تشل أعمال الاستعمار وتقضي على المتعاونين معه

ما قل ودل

السلطان محمد بن عرفه

السلطان محمد بن يوسف

تجريد حلمي حسين من رتبته ونياشينه

واعفاؤه من عقوبة السجن نظرا لمرضه

ومصادرة أمواله وأموال زوجته وأولاده التي آلت اليهم منذ ١٩٤٤

احصاء ممتلكات النقيب وكريم ثابت

دار للنقيب كانت معدة لتكون مستشفى

تحقيقات الأهرام في ليبيا

المعاهدة الانجليزية الليبية احتلال عسكري شامل

محمد حلمي حسين

غداً الافتتاح الكبير للفرع الجديد

مجلة العالم

صدر اليوم عدد نوفمبر



محكمة الثورة تستجوب عبد الغفار عثمان

المتهم يقول ان ذخائر وأسلحة فاسدة قدمها غيره للجيش

...ل باب الاكتتاب وتغطية أسهم

...ة الزراعية للشرق الأوسط

(مصر - السودان)

محكمة الثورة تستجوب عبد الغفار عثمان

المتهم يقول ان ذخائر وأسلحة فاسدة قدمها غيره للجيش



زار أعضاء [illegible] وفد العراق، شركة النيل للإعلان، وطافوا بمختلف أقسامها، ليقفوا على سير العمل في الشركة، ويرى بعضهم في الصورة يتحدث الى قائد الجناح، وجيه اباظه والأستاذ حسن فوزي مدير الشركة



الحكم في قضية عبد الغفار عثمان يصدر غداً

الدفاع يقول ان الجيش كان ينتحر باستخدام قنابل مطموره ٧ سنوات

اثارة المسئولية السياسية عن الحرب والمطالبة باعتبار جريمة المتهم اهمال



الأهرام

١٢ صفحة

١٥ مليما

تقديم المتهم الرابع فى قضية التجسس الى محكمة الثورة غد

كامل القاديش امام محكمة الثورة

النائب العام الاسبق يشهد بان فاروق اغترف من اموال حملة فلسطين وتقاضى عمولة من الشركات

ويقول ان النحاس وسراج الدين والطويل وعدوه بالتأييد ثم خضعوا لارادة الملك السابق

المحكمة تسمع اليوم مرافعة الادعاء ودفاع المتهم عن نفسه

ليس لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد البرلمان

تأجيل انعقاد البرلمان كان مقدمة لحل مجلس النواب دائما

محضر مناقشة لجنة نظام الحكم فى هذا الموضوع

الباحث وكلية البوليس

مجلس الثورة يصدق

المتهم الرابع فى قضية التجسس الكبرى

محاكمته غدا امام محكمة الثورة

بغير الاتفاق مع مصر

سيظل الدفاع عن الشرق الاوسط علامة استفهام كبيرة

نائب بريطانى يؤكد ان معظم الاعضاء يؤيدون تسوية عادلة

أجمل الأزياء لموسم الشتاء

الفرصة السنوية الكبرى

الشبراوى



شهادة محمد عزمي النائب العام الاسبق في قضية كامل القاويش
غنام يشكر محكمة الثورة
معجون الأسنان
مدهش
جيبس بالكلوروفيل
Chlorophyll


شهادة محمد عزمى النائب العـــام الاسبق فى قضية كامل القاو...

لطلبة الجامعة

الملابس الحديثة (عمار)

MODERN NILE COMPANION

رياض حبيب

مكتبة الأهرام بالفجالة

ابتداء من الاثنين ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أسبوع خاص!

فضلات

ابتداء من اليوم فى

سينما اوبرا

سينما ريفولى

سينما راديو



...مرافعة الادعاء ودفاع القاوقجي عن نفسه امام محكمة الثو...

استعان المتهم كامل القاوقجي بحركات يديه والتعبيرات اللغوية المختلفة ، للدفاع عن نفسه امام محكمة الثورة



العدول عن ترشيح روبرتسون

تصريح حاسم للرئيس اللواء محمد نجيب :

انتقال المباحثات غير الرسمية الى المرحلة الاخيرة رهن بإرضائنا

الجانب البريطاني في المباحثات لم يقدم أية وجهة نظر جديدة ...

المباحثات مع مصر لن تتوقف

في « الاهرام » اليوم

الحكم في قضية كامل القاويش يصدر اليوم

الادعاء يقول ان القاويش كان خادما لتابع الملك السابق ويطلب انزال القسوة معه

القاويش يتهم محمد عزمي بالكذب والطموح إلى البطولة على حساب غيره

قريبا جدا

الجمهورية

تعاون مصر وسوريا في انتاج الاسلحة



الأهرام

...على القاويش بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيـ...

وتجريده من شرف المواطن بحرمانه من جميع الحقوق الوطنية والسياسية والمدنية والاجتما...

...الثورة تسجل على محمود حلمي النائب العام الأسبق مسلكه المعيب في تحقيقات الأسلحة الفاسدة

تحقيقات الأهرام

« ص ٣ »

حزب العمال البريطاني يرحب بالاتفاق م...

لإيجاد التوازن بين القوى في منطقة الشرق...

تشرشل يصرح باحتمال تطورات قريبة في الم...

القاويش لا يحرم من معاشه

إعادة محاكمته إذا خالف عقوبة التجريد من شرف المواطن

عدوان جديد لإسرائيل

طائرتان يهوديتان تطاردان طائرة ...

المدفعية المصرية ترغم الطائرات على الفرار

الحكم يصدر اليوم في قضية الخيانة

المتهم شارل بولس ينحي محاميه ويترافع عن نفسه

نظر القضية أمس في جلسة سرية لم يحضرها المدعي

صدام بين قوات الأردن وإسرائيل

٦٠ من الجيش الإسرائيلي يهاجمون قرية أردنية

المحتويات

****